الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية

(2000-2010)

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد

فرات محمد سليمان

إشراف الدكتور

عبد الرزاق حساني

دمشق 2015 م

تم إقرار هذه الدراسة بموجب قرار البحث العلمي والدراسات العليا رقم /1082/ تاريخ 2015/2/9 المتضمن تشكيل لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة:

الدكتور عدنان حميدان: الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي- كلية الاقتصاد- عضواً

الدكتور علي كنعان: الأستاذ في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- عضواً

الدكتور عبد الرزاق حساني: المدرس في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- عضواً مشرفاً

وقد تمت المناقشة بتاريخ 2015/3/10

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

إقرار

أنا الطالبة فرات محمد سليمان، الموقعة أدناه:

أصرح بأن هذا البحث من إنجازي ولم يسبق أن تم نشره من قبلي، أو من قبل أي باحثين آخرين.

دمشق ١ /٢/ 2015

فرات سليمان

التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

الآية رقم 114، سورة طه

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

الآية رقم 32، سورة االبقرة

{ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

الآية رقم 85، سورة الإسراء

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى اليد الطاهرة التي أعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وحنانا

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء .....

أمي الغالية

إلى من دفعني إلى العلم ومنه أستمد إصراري لغد أجمل .....

أبي الغالي

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة ....

أخي وإخوتي الغوالي

وأخيراً إلى الروح الأخرى .....

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء....

للنجاح أناس يقدرون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه.....

أستاذي الفاضل الدكتور **عبد الرزاق حسّاني:** لك مني كل الشكر والاحترام والتقدير.

أتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان إلى أستاذي المشرف لقبوله الإشراف على هذه الدراسة، والذي أخذ بيدي في سبيل إنجاز هذه الدراسة، والذي كان لعلمه وفضله وحسن توجيهاته وآرائه القيمة الأثر الأكبر في إنجاز هذا العمل..... له كل الشكر والامتنان، وفقه الله....

والشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم ممثلة بالدكتور علي كنعان الأستاذ في قسم المصارف والتأمين، والدكتور عدنان حميدان الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي، لجهودهم في تحكيم الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيمة ستسهم في إغنائها.

وأجمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى إلي النصح والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ المتمثل في جامعة دمشق، وأخص بالذكر كلية الاقتصاد، وجميع الأساتذة فيها، والقائمين عليها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، وتمنياته المخلصة....

أشكرهم جميعا.... والله ولي الأمر والتوفيق.....

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية	ح
فهرس الملاحق	ط
ملخص البحث	**ل**
الإطار العام للدراسة	**1**
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
فرضيات الدراسة	3
الدراسات السابقة	3
محددات الدراسة	7
المنهج المتبع	7
الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام	**8**
المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة وخصائصها	**9**
أولاً– النفقة العامة مبلغ نقدي	9
ثانياً– مصدر النفقة العامة	10
ثالثاً– النفقة العامة تحقق النفع العام	11
المبحث الثاني: تطور النفقات العامة مع تطور دور الدولة	**13**

أولاً– النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة	13
ثانياً– النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة	14
ثالثاً– النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة	15
رابعاً– النفقات العامة في ظل الدور الحديث للدولة "دولة الرفاه"	16
المبحث الثالث: تصنيف النفقات العامة (تقسيماتها)	17
أولاً– التقسيم النظري	17
ثانياً– التقسيم العملي (الوضعي) للنفقات	22
المبحث الرابع: محددات الإنفاق العام	**26**
أولاً– ظاهرة تزايد النفقة العامة	26
ثانياً– محددات الإنفاق العام	30
الفصل الثاني: نظرية النمو الاقتصادي	**34**
المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته	**35**
أولاً– مفهوم النمو	35
ثانياً– دالة الإنتاج	37
ثالثاً– محددات ومصادر النمو الاقتصادي	38
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	**40**
أولاً– نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية	41
ثانياً– النمو الاقتصادي لدى النيوكينزيين : نظرية هارود–دومر	42
ثالثاً– نظرية النمو النيوكلاسيكية	44
رابعاً– نظرية النمو الداخلي	53
المبحث الثالث: فرضية الإزاحة مقابل فرضية التكافؤ لدى ريكاردو– بارو	**64**
أولاً– فرضية الإزاحة	64
ثانياً – فرضية التكافؤ لدى ريكاردو– بارو	68
الفصل الثالث: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في سورية	**72**
المبحث الأول: تحليل النمو الاقتصادي	**73**

أولا– ملخص تنفيذي	73
ثانياً – مراجعة الأداء الاقتصادي الكلي	75
المبحث الثاني: اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**96**
أولا– اختبار الفرضية الأولى	97
ثانيا– اختبار الفرضية الثانية	103
النتائج	**109**
التوصيات	**112**
المراجع	**114**
الملاحق	ا

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011	97
2	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستثماري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011	98
3	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011	99
4	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011	100
5	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الاستثماري من جانب الطلب والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011	101
6	نتائج اختبار العلاقة بين الانفاق العام (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 - 2011	102
7	نتائج تأثير الانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 - 2011	102
8	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الجاري في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	103
9	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	104
10	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الكلي (جاري واستثماري) في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	105
11	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	106
12	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستثماري والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	107
13	نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والتشغيل خلال الفترة 1999–2011	108
14	نتائج تأثير الانفاق بشقيه على التشغيل خلال الفترة 1999 - 2011	108

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم والتعداد السكاني خلال الفترة 1 – 2010	35
2	مصادر النمو وفقاً لنموذج آدم سميث	41
3	نموذج سولو للنمو R. Solow	46
4	أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي	48
5	القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	50
6	أثر العامل التكنولوجي	52
7	التقارب المطلق	53
8	التقارب المشروط	54
9	معدل النمو وحجم الحكومة	61
10	الإنتاج الحدي الثابت والنمو الداخلي	62
11	الإزاحة الجزئية إلى الخارج	66
12	أثر الإزاحة الكامل	67
13	لا أثر للإزاحة	67
14	الإزاحة نحو الداخل	68
15	فرضية التكافؤ: ريكاردو– بارو	70
16	أداء النمو المقارن في سورية وبعض الدول	72
17	أداء النمو المقارن الفردي	73
18	تطور الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام(2000) خلال الفترة 1999 – 2011	77
19	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2000) خلال الفترة 1999 – 2011	78
20	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة 2001–2005	79
21	معدل النمو القطاعي 2005–2010	80
22	تطور الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام (2000) خلال الفترة 1999 – 2011	81
23	تطور الاستثمار العام والخاص خلال الفترة 1999 – 2010	82
24	تطور الصادرات والمستوردات بالأسعار الثابتة لعام(2000) خلال الفترة 1999 – 2011	84
25	تطور العمالة ومعدلات البطالة خلال الفترة 1999 – 2011	86

26	تقييم الأداء المؤسساتي لمنتصف الخطة العاشرة	89
27	مساهمة مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل في سورية 1965–2010	90
28	تطور الإنفاق العام والإيرادات الحكومية للعام 1999 –2010	91
29	تطور بنود الإنفاق العام خلال الفترة 1999 – 2010	92
30	هيكل بأهم بنود النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: 2000–2010	93
31	تطور بنود الواردات الحكومية وفق الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1999 – 2011	94

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	تبويب النفقات العامة في سورية وفق أحكام القانون المالي الأساسي لعام 1967	I
2	الخطة الخمسية التاسعة	II
3	الخطة الخمسية العاشرة	III
4	نماذج النمو	IV
5	قاعدة البيانات	V

ملخص البحث

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي. فهو الأداة الرئيسية للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه تعكس أثراً إيجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة لدفع عملية النمو الاقتصادي ورفع مستوى التشغيل. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الإنفاق العام وتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وكلا من النمو الاقتصادي والتشغيل في سورية، وعرض أهم النماذج والنظريات التي تناولت النمو الاقتصادي ومحدداته.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بعد عرض الإطار النظري للدراسة في جانبي الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ، بإجراء دراسة تحليلية لأهم مؤشرات الاقتصاد في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ومن ثم إجراء الاختبار الإحصائي لتبيان أثر سياسة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي والتشغيل في سورية خلال الفترة المذكورة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للتوصل إلى نتائج هذا الاختبار.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من جانب الموازنة العامة للدولة (التي تبنى على أساس الاستحقاق) وكذلك من جانب الطلب (الذي يبنى على الأساس النقدي) تأثيراً على نمو الاقتصاد السوي، كما بينت النتائج القياسية أن للإنفاق العام الاستثماري تأثيراً أكبر من الإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الموازنة العامة. في حين لم يكن للإنفاق الحكومي (جاري واستثمار) وفق الموازنة العامة للدولة، وكذلك (استهلاكي واستثمار) وفق جانب الطلب، أي أثر على التشغيل في سورية. وهذا يدل على عدم فاعلية السياسة المالية لجهة تخفيض الإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري.

الإطار العام للبحث

المقدمة:

يرجع تحليل دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع إلى زمن قديم في الفكر الاقتصادي غير أن دور الدولة اختلف من عصر إلى آخر، ومن نظام إلى آخر، وذلك حسب المرحلة التنموية التي بلغها ذلك الاقتصاد، فمن المؤكد أن هناك دوراً للدولة ينطلق من قيامها بتقديم السلع التي يستحيل على نظام السوق تقديمها، والقيام بالمشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. هذا ويعتبر جانب الإنفاق العام "مالية الدولة" أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي. فهو الأداة الرئيسية للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه تعكس أثراً إيجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي. ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام حفز النمو وخلق فرص عمل جديدة.

وتنفق الحكومات في البلدان النامية حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي على شكل سلع وخدمات وهو الرقم الذي ارتفع بنسبة ثماني نقاط مئوية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (البنك الدولي،1992، ص1) وإن تنامي الإنفاق العام دفع العديد من الباحثين نحو دراسة العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، وخاصة مع ظهور نظرية النمو الداخلي التي أسهمت في إحداث تحول كبير في تفسير آلية النمو الاقتصادي وأعطى الدولة من خلال سياستها المالية بعداً آخر في المساهمة في تطور النشاط الاقتصادي بما في ذلك إحياء التحليل الكينزي الذي أقر بأن السياسة المالية أداة فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي، والدور الكبير للإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي من جهة وفي تحسين إنتاجية القطاع الخاص من جهة أخرى، والغرض من هذا البحث هو تسليط الضوء على العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أولاً– مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الذي يطرح نفسه هل هناك حدوداً لتدخل الدولة في الاقتصاد؟ وهل تولد زيادة الإنفاق آثاراً إيجابية أو سلبية على النمو الاقتصادي؟ وعندما يكون الأثر إيجابياً أليس من الأفضل أن يكون حجم إنفاق الحكومة أكبر في الدول النامية (ومنها سورية) على الأقل؟

ولقد تناولت نظريات عدة هذه المسألة والتي ستحاول الباحثة عرضها لأنها تشكل الأساس النظري لفهم الظاهرة ومعالجة مشكلتها وعلى سبيل المثال فإن الأبحاث التي تناولت حسابات النمو مثل (Maddison1972,1987,1995)، (Jorgensen1996,2001)، (Denison1967,1974,1985)، صنفت مصادر النمو المباشرة. بينما النظريات النيوكينزية والنيوكلاسيكية والنمو الداخلي أخذت منحى

التركيز على نمذجة مثل هذه المتغيرات المباشرة، ولكن تحديد أثر هذه المحددات سواء المباشرة أم غير المباشرة على النمو يعطي إجابة حول "كيف يحدث النمو؟"، ولكن لا يكفي للإجابة عن سبب اختلاف البلدان فيما بينها من حيث مستويات تراكم رأس المال المادي والبشري وكذلك في تبني وإنتاج المعرفة؟". وهو ما يقود إلى الحاجة للتحقق من المحددات الأساسية للنمو (Fundamental determinants of growth)، ودور الإنفاق الحكومي في ذلك. وهكذا يمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة :

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو وسوق العمل في سورية؟ وكيف يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة؟

ثانياً– أهمية الدراسة:

وتأتي من أهمية العلاقة بين النفقات العامة وكل من النمو الاقتصادي والتشغيل وخاصة وأن نتائج الدراسات التي حاولت شرح طبيعة ودور هذه العلاقة لم تصل إلى نتيجة محددة في هذا الخصوص ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها اختلاف النماذج الرياضية والقياسية المستخدمة، واختلاف الفترة الزمنية وتباين معدلات النمو المحسوبة لدى الدول في هذه الدراسات وربما لعدم وجود نظرية مناسبة لشرح أسباب ومحددات النمو أو شرح أثر الإنفاق الحكومي ودوره في عملية النمو. وهذا ما تعمل الدراسة على توضيحه.

وبمعنى آخر فإن أهمية البحث تبرز من أهمية النفقات العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد السوري. ولاسيما دور سياسة الإنفاق العام في تحسين مستوى التشغيل أو التقليص من حجم البطالة.

ثالثاً– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل سياسات الإنفاق العام ومعرفة تطورات النفقات العامة وأهم آثارها الاقتصادية، ومعرفة طبيعة النفقات العامة (منتجة أم غير منتجة) ومدى مساهمة النفقات العامة في تحفيز النمو الاقتصادي.
- تحديد العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في سورية ومعرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق من خلال فهم ديناميكية هذه العلاقة. وبين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في سورية.
- استعراض الإجراءات التي يمكن أن تلعب دوراً في تفعيل سياسة الإنفاق العام تجاه النمو والتشغيل، وتوضيح ما إذا كان لزيادة الضرائب المطلوبة لتمويل الإنفاق العام أثر سلبي على النمو.
- عرض أهم النماذج والنظريات التي تناولت النمو الاقتصادي ومحدداته.

رابعاً– فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: لايوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: لايوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) والتشغيل في الاقتصاد السوري.

خامساً– الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة كتبت في الجانب النظري بموضوع الإنفاق العام وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي، وأخرى قامت على بناء النماذج الإحصائية التي تفسر هذه العلاقة وتحليلها. وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

1. دراسة رام (Ram 1986)[1]:

حيث قام رام باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى استخدم فيها الإنفاق الحكومي والثانية استخدم فيها الإنفاق الخاص كمحدد للنمو، باستخدام بيانات (115) دولة للفترة بين (1960–1980) لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة على حدا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- إن للإنفاق العام آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة.
- إن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

2. دراسة لاندو (Landau 1986)[2]:

استخدم الباحث هنا عدة أنواع للإنفاق الحكومي وإحصاءات (65) دولة للفترة (1960–1980) لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. كذلك استخدم لاندو بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري والمحددات السياسية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

[1]Ram, Rati. (1986). Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence From Cross-Section and Time Series Data. American Economic Review, 76.191-203.

[2]Landau, Daniel. (1986). Government and Economic Growth in the LDC's: An Empirical Study for 1960-1980. Economic Development and Cultural Change 35(1). P35-76

- هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي (عدا الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري).
- إن النفقات العسكرية والتحويلات لم يكن لهما أثر ملموس على النمو الاقتصادي.
- الإنفاق الحكومي الرأسمالي المخصص للتنمية لم يكن له أثر في تسريع عملية التنمية.

3. دراسة كارس (Karrs 1996)[1]:

تعتبر الدراسة التي قدمها **كارس** من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ومع أن النموذج الذي قدمه **كارس** يشبه إلى حد بعيد ذلك المستخدم من قبل **رام** (Ram 1986) إلا أن الطريقة التي قدم بها هذا النموذج جعل في الإمكان الوصول إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بحجم الإنفاق العام من ناحية، وبمدى إنتاجية هذا الإنفاق من ناحية أخرى، فقد استخدم **كارس** التصنيف الذي وضعه **بارو** (Barro,1990) في دراسته (الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو) للوصول إلى العديد من الاستنتاجات المذكورة أعلاه، وقد قام **كارس** بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في (118) دولة متقدمة ونامية حسب القارات مستخدما إحصائيات للفترة (1960-1985)، وقد استند في تحليله للنتائج التي توصل إليها **روبرت بارو** والتي أصبحت تعرف "**بقانون بارو**" نسبة إلى واضعه **روبرت بارو** في دراسته المشار إليها سابقاً، والذي ينص على أن الحجم المناسب للإنفاق الحكومي يصبح عند حده الأمثل عندما تكون قيمة الناتج الحدي لذلك الإنفاق واحداً صحيحاً، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها **كارس** فيما يلي:

- إن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في المتوسط أكبر مما ينبغي في إفريقيا، وأقل مما ينبغي في آسيا، وبالحجم المناسب في بقية القارات.
- إن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المتوسط كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 23% وهذا المعدل يتزايد من 14% في الدول الأوربية إلى 33% في دول أمريكا الجنوبية.
- "تناقص الإنتاجية الحدية للإنفاق العام" أي إن القطاع الحكومي أكثر إنتاجية عندما يصغر حجم هذا القطاع، حيث أن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي تصغر كلما كبر حجم ذلك الإنفاق.

4. الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في تجربة دول مجموعة السبعة[2](Edward Hsieh and Kon s.Lai.1994):

[1]Karras, Georgios.(1996). The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services. *Economic Inquiry*,Volume 43.

[2]Hsie,Edward.,&AndKons, Lai.(1994). "Government Spending and Economic Growth: G-7 Experience.School of Business and Economic, California State University. *LA. California. CA 90032*,USA.P535-542.

حاولت هذه الدراسة استجلاء طبيعة العلاقة بين معدل النمو والإنفاق الحكومي من خلال دراسة التفاعلات الزمنية بين معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الإنفاق الحكومي ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبتحليل السلاسل الزمنية لبيانات "مجموعة الدول الصناعية السبع"[1]وخلصت نتائج الدراسة التجريبية إلى ما يلي:

- تختلف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو بشكل كبير عبر الزمن، كما تختلف من دولة صناعية إلى أخرى وهذا ما يفسر الفروق في النتائج المستعرضة، فقد كان لزيادة نسبة الإنفاق الحكومي تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد وذلك بالنسبة لكل من (كندا واليابان والمملكة المتحدة) ولم يكن له أثر لدى البلدان الأخرى (ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية).
- لا يوجد دليل ثابت على أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزيد من متوسط نصيب الفرد من الناتج.
- إن الإنفاق العام في أحسن أحواله قد ساهم مساهمة ضعيفة في نمو الاقتصاد بالنسبة لهذه البلدان.
- لقد كان للتغيرات في نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثير طردي كبير على معدل النمو في خمسة بلدان من أصل سبعة (كندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

5. الإنفاق العام في البلدان النامية الاتجاهات والمحددات والآثار:[2] (Shenggen Fan and Neetha Rao.2003):

وفقاً لهذه الدراسة تم جمع بيانات الإنفاق الحكومي في(43) بلداً نامياً خلال الفترة (1980–1998) ثم تم تحليل مكونات واتجاهات وتأثير مختلف أشكال الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ارتفاع الإنفاق الحكومي لإجمالي البلدان المشمولين بالدراسة.
- لقد كان تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مختلطاً، بمعنى أنه لأنواع مختلفة من الإنفاق الحكومي تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي، فقد كان للإنفاق العام في مجالي الزراعة والصحة أثراً قوياً في تعزيز النمو الاقتصادي، بينما كان لقطاع الدفاع أثرًا سلبياً في النمو.

---

[1]تم تحليل السلاسل الزمنية لمجموعة الدول الصناعية السبع للفترات التالية:- Canada (1926-87), France (1950-87), Germany (1950-87), Italy (1885-1987), Japan (1952-87), the United Kingdom (1885-1987), and the United States (1889-1987).

[2]Fan,Shenggen.,&Rao,Neetha. (2003). Public Spending in Developing Countries: Trends, Determination,And Impact. *International Food Policy Research Institute.* Washington, D.C.No.99.

6. الإنفاق العام والنمو الاقتصادي– تحليل قطاعي للبلدان النامية:[1] Niloy Bose. Emranual Haque and Denise Osborn. (2007).

وفقاً لهذه الدراسة تم استخدام بيانات (30) دولة نامية خلال الفترة (1970–1990) بهدف توضيح أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- يرتبط الإنفاق العام الاستثماري بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر وغير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.
- أما على المستوى القطاعي فإن إجمالي الإنفاق العام على قطاعي التربية والتعليم، تعتبر المخرجات الوحيدة المؤثرة بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال العينة محل الدراسة.

7. العيسى، سلوى."أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة".(2006)[2].

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث المذكورة وذلك للفترة (1970–2002) وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الدول الثلاث محل الدراسة هي دول نفطية وقد لعبت أسعار النفط وإيراداته دوراً كبيراً في التأثير على النفقات الاستثمارية، بينما كان أثره محدوداً على النفقات الجارية.
- للإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

8. القدير، خالد."اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".(2005)[3]:

---

[1]Bose.Niloy,.Haque, Emranua,.&Osborn, Denise.(2007). Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis For Developing Countries.*The Manchester School Vol. 75*.No.5.p533-556.

[2]العيسى، سلوى. (2006).رسالة ماجستير بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

[3] القدير، خالد بن حمد.(2009).اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود،الرياض. ص 187–208

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي بناءً على فرضية "**كالدور**" للنمو باستخدام منهجية التكامل المشترك، وذلك للفترة (1968–2001)، وقد ثبت للباحث من خلال هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي، وهذه العلاقة ذات اتجاه واحد من الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، حيث تساعد التغيرات في الإنتاج الصناعي في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي[1].

ومن هذا العرض لبعض الدراسات السابقة نستنتج الدور الكبير لسياسة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي على اختلاف الأزمان وفي جميع الدول مهما تفاوتت درجة تطورها وتقدمها. وتعتقد الباحثة أن أهم ما يميز دراستها الحالية هو مناقشتها لموضوع الإنفاق العام في سورية كبلد نامي وتبيان أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي، كما أن الفترة التي تتناولها الدراسة (2000–2010) وهي فترة مفصلية وحساسة في الاقتصاد السوري وهي فترة الخطتين الاقتصاديتين التاسعة والعاشرة (اقتصاد السوق الاجتماعي).

سادساً– محددات الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين: مكاني وزماني، مكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة النفقات العامة في سورية وآثارها على النمو والتشغيل، أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد للفترة بين (2000–2010)، وهي الفترة التي تغطي سنوات الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة.

سابعاً– منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي في هذه الدراسة، وبداية تم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي من خلال الكتب والدراسات في مجالي النمو والإنفاق الحكومي والتي كونت الإطار النظري للدراسة. وفيما بعد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي، القائم على استخدام الأساليب القياسية في يفسر تأثير الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والذي شكل الإطار العملي للدراسة. وفي هذا الجانب تم العمل على تحليل البيانات المتوفرة عن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري (المتغيرات المستقلة)، والنمو الاقتصادي والتشغيل (المتغيرات التابعة)، ومن ثم تفسيرها واستخلاص النتائج المتعلقة بمدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، وفيما بعد تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير الرسمية التي تصدرها هيئة تخطيط الدولة، والمكتب المركزي للإحصاء. باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views)، لاختبار ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

---

[1] وهذه النتيجة تتفق مع فرضية "كالدور" التي سنتطرق لها في الفصل الثاني من هذا البحث والتي تؤكد أن العلاقة السببية تتجه من الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس الدور الواعد للإنتاج الصناعي في النمو الاقتصادي في المستقبل.

الفصل الأول

سياسة الإنفاق العام

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بدور كبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة، ولسياسة الإنفاق العام أهمية خاصة نظراً للدور الذي يقوم به والأنشطة التي يمولها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلاله، هذا وساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة، بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي مهما اختلفت فلسفته السياسية. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية النفقات العامة وأهم خصائصها، كذلك أهم تقسيمات النفقات العامة وذلك حسب عدة معايير منها ما هو نظري (علمي)، ومنها ما هو عملي (وضعي) ويمثل مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجأ إليها الدول من أجل تنظيم نفقاتها العامة، كما سنتطرق إلى تقسيم النفقات العامة في سورية في ظل القانون المال الأساسي لعام 1967 وتعديلاته، وأهم المآخذ على هذا التبويب، وكذلك سنناقش أهم العوامل المؤثرة في تحديد حجم النفقة، وأخيراً الأسباب الظاهرية والفعلية لزيادة حجم النفقات العامة، وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة وخصائصها

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة مع تطور دور الدولة

المبحث الثالث: تصنيف النفقات العامة (تقسيماتها)

المبحث الرابع: محددات الإنفاق العام

المبحث الأول

مفهوم النفقات العامة وخصائصها

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، وتعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (جماعي)[1]، ومن خلال التعريفين يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص:

أولاً- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تتخذ النفقة العامة شكل المبلغ النقدي. ويتمثل ذلك فيما تنفقه الدولة أو هيئاتها العامة على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ولشراء ما يلزمها من التجهيزات الإنتاجية للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، والمنح والمساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وغيرها. هذا وإن استخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي طالما كانت المعاملات والمبادلات الاقتصادية كلها تتم في وقتنا الراهن في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى:[2]

1- الاقتصاد المعاصر هو اقتصاد نقدي، مما يستوجب أن يكون التعامل بالنقود لشراء السلع والخدمات كوسيط في المبادلات.

2- إن استخدام الدولة للنقود يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، ضماناً لحسن استخدامها بناء على الضوابط والقواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة.

3- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية في كيفية تقديره، وعدم دقته واتساع المجال للسلطات الحكومية إلى محاباة بعض الأفراد على حساب بعضهم الأخر.

---

[1] حشيش، عادل أحمد.(1992). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة. ص63

[2] ناشد، سوزي عدلي.(2003). المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص27

ثانياً- مصدر النفقة العامة:

يشترط لكي تكون النفقة عامة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وبناء على ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، ومثال ذلك إذا قام شخص طبيعي أو مؤسسة خاصة ببناء مدرسة أو مستشفى ثم تبرع به للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاماً، لأن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالاً خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

ومن المتفق عليه أن كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام، وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، ولكن هل النفقات التي تنفقها الدولة بغرض ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، مثل المشروعات الإنتاجية تعتبر نفقات عامة؟

لقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذه النفقات إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي.

1- **المعيار القانوني (المعنوي):**

وهو المعيار التقليدي والذي يستند إلى الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، وبمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالنفقة أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أياً كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد. ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون الخاص، ويرجع هذا الاختلاف بصورة أساسية إلى أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية، أي على سلطة الأمر. بينما يهدف نشاط القطاع الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة، التي تعتمد على التعاقد، ومبدأ المساواة بين المتعاقدين[1].

ومع تطور دور الدولة وتوسعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، حيث امتد نشاطها ليشمل الكثير من أعمال الإنتاج والتوزيع والاستثمار...الخ. وبالتالي فإذا كان المعيار القانوني قد تلائم مع الدولة الحارسة فقط، فإنه لم يعد يتناسب أو يكفي وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة مع توسع نشاط الدولة.

[1]Duverger, Maurice. (1965). Des Manuels Juridiques, Économiqueset Politiques. Institutions financiers. Paris. Press Universities. In-12.PP332-334.

2- المعيار الوظيفي:

ويستند هذا المعيار أساساً على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالنفقة، وليس على الطبيعة القانونية له، وبناء على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الشخصيات الاعتبارية العامة نفقات عامة، وإنما فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما النفقات الأخرى التي تنفقها الدولة وهي بصدد مباشرة نشاط اقتصادي مماثل لنشاط الأفراد كما هي الحال بالنسبة للمشروعات الإنتاجية التي تتولاها الدولة، فقد اعتبرها بعض فقهاء المالية العامة وخاصة في فرنسا[1] نفقات خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي تقوم بها شخصيات أو أفراد من القطاع الأهلي أو الخاص نيابة عن الدولة أو بموجب تفويض منها، نفقات عامة شريطة أن يقترن ذلك بسلطة الدولة السيادية الآمرة. فاستناداً للمعيار الوظيفي فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام، بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص.

وبناء على ما تقدم، وحسب المعيارين السابقين، فانه يجب التوسع في مفهوم النفقات العامة، بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة الوطنية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه.

ثالثاً- النفقة العامة تحقق النفع العام:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع الحاجات العامة[2]، أي أنه لكي يكون الإنفاق عاماً يجب أن يقصد منه تحقيق منفعة عامة. وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعاً، إذ إن العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يجب أن يتقابل بتساويهم في الاستفادة من المنافع العامة، وهنا يثار التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة؟ فالماليون التقليديون يرون أن تحقق المنفعة العامة يتم إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة، أما الفكر المالي الحديث فيرى أن مضمون الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، أما الإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

إذاً فالتحول من دولة حيادية تقتصر مهماتها على الدفاع والأمن إلى دولة تستهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي، ساهم في تطور الحاجات العامة بشكل كبير.

ويمكننا تقسيم هذه المنافع (الخدمات العامة) إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] حشيش، عادل أحمد.مرجع سابق. ص64

[2] الحاج، طارق.(1999).المالية العامة. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص24

1- حاجات اجتماعية[1]:

وهي التي يتم إشباعها بصورة جماعية دون الإحساس الفردي بها كالمحافظة على الأمن القومي والوطني من خلال الدفاع، والأمن الداخلي، والعدالة....الخ، وتتسم هذه الحاجات بأنها أساسية كما لايوجد تنافس في استهلاكها، فمثلا الأفراد الذين لا يدفعون ثمن الحصول على السلع والخدمات التي تلبيها هذه الحاجات لا يمكن استبعادهم من الاستفادة منها، فالاستفادة من الأمن لا تكون على أساس مشاركة الأفراد في تمويل نفقات هذه الخدمة، وإنما الاستفادة منها تكون جماعية دون استثناء، أما سمة عدم التنافس في استهلاك هذه الحاجات، فنعني به أن استفادة جزء من المجتمع من الحاجات الاجتماعية لا يحرم الجزء الآخر منها، وذلك على عكس الحاجات (السلع والخدمات) الخاصة.

2- حاجات أساسية:

وهي الحاجات والسلع التي يمكن للسوق توفيرها، بمعنى أن الدولة يمكن أن تتخلى عن القيام بها لصالح القطاع الخاص، وتتميز بالتنافس في الاستهلاك، ولكن الدولة تتدخل في توفير القدر الملائم منها بسبب دورها الهام في المجتمع وتنميته، كالتعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها.

3- خدمة الدين العام:

ويقصد بها سداد الدين العام (الأقساط والفوائد) لقاء سندات الدين العام الداخلي والخارجي بتواريخ استحقاقها، وإن سهولة الحصول على القروض الخارجية قد دفع الدول النامية للمبالغة في الاقتراض، سواء لمشاريع إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي رفع حجم مديونية الدول الفقيرة، وفي سورية وصل حجم الدين الخارجي إلى 13.1% عام 2000 من حجم الصادرات، ويعتبر عبء الدين الحكومي معتدلاً نسبياً وفقاً لمؤشرات عبء المديونية (مقارنة بالجزائر التي وصلت خدمة الدين العام فيها إلى إجمالي الصادرات 100%)، وبعد إعادة هيكلة الدين الحكومي المقترض أثناء الحقبة السوفييتية القديمة (من بولندا- والجمهورية التشيكية- وروسيا- والجمهورية السلوفاكية)[2] كان رصيد الدين حوالي 2.6 مليار دولار أميركي في أواخر 2004 وأوائل 2005 حيث بلغ مقدار تخفيف الدين المستحق لروسيا ما يقارب 90%[3]، وبشكل عام يمكن القول أن الديون الأجنبية تشكل مصدر قلق للاقتصاد الوطني، وعلى الحكومة تخفيض هذا المصدر التمويلي إلى الحدود الدنيا لكي لا تتعرض الدولة لأزمة مديونية، ولكي تستطيع أن تحقق مزيداً من الرفاه داخل المجتمع.

---

[1] عبد الحميد دراز، حامد. والمرسي، السيد حجازي. (1998). مبادئ الاقتصاد العام. مصر: الدار الجامعية. ص139

[2] كنعان، علي. (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دمشق. دار الرضا للنشر. ص 132-136

[3] تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006. الجمهورية العربية السورية. http://www.syrianfinance.gov.sy/assets/files/pdf/20060810-042036.pdf

المبحث الثاني

تطور النفقات العامة مع تطور دور الدولة

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد مر بمراحل عديدة، كانت نتاجاً لتطور الفكر الاقتصادي عموماً والنظرية المالية العامة، إذ أنه ومع تزايد الأزمات وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق عن تصحيح الأوضاع، إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد الوطني.

وهكذا فقد ارتبط مفهوم النفقة العامة بتطور دور الدولة، كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة للدول والمحددة لمقدار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، ولقد شكل الدور التدخلي للدولة في الاقتصاد واحداً من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصةً وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات قديماً كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة، على هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحباً للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولاً إلى وقتنا الحاضر. فانطلاقاً من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقاً من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من المستوردات، ولهذا رأى التجاريون بأنه لا مناص من تدخل الدولة بقصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

أولاً- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

لقد دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون عموماً الدولة إلى الحد من وظائفها الاقتصادية في القرن التاسع عشر، فقد كان هذا الموقف جزءاً من رد الفعل على التشوهات الكبيرة بسبب التدخل الحكومي في القرن الثامن

[1] البيلاوي،حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد. مصر: دار الشروق.ص98

عشر، كما قال كينز"أغلب الأشياء التي قامت بها الدولة في القرن الثامن عشر والتي كانت زيادة على وظائفها في الحد الأدنى المعتاد كانت، أو بدت ضارةً أو غير ناجحة[1]".

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن دور الدولة يجب أن يقتصر على الدفاع الوطني، والأمن، والقضاء، والإدارة العامة. لأن الحكومة"لا يمكن أن يكون لها أي وظيفة عقلانية أخرى، ولكن لها الحق المشروع في الدفاع عن الأفراد[2]"، وفي عام 1776 وصف آدم سميث وجهة نظره بشأن دور الدولة في توفير السلع العامة في كلماته "إن إقامة المؤسسات العامة والمحافظة عليها واستمرار أعمالها، والتي قد تكون على درجة عالية من الإفادة الكبيرة للمجتمع، مع هذا النوع من الأعمال فإن الربح لا يمكن أن يسدد نفقة أو حساب أي فرد ولا حتى مجموعة صغيرة من الأفراد، فالأعمال العامة هي أساساً لتسهيل التجارة في المجتمع وتعزيز النظام بين الشعب[3]". وبهذا فإن سميث قدم نسخة أولية عن مفهوم السلع العامة.وعلاوة على ذلك فإن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا دعاةً أقوياء ورواداً للتعليم الحكومي[4].

وبهذا فإن الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة الحارسة قد حددت بالدفاع والأمن وبعض الخدمات العامة الأخرى كالتعليم والصحة، وبما لا يتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر، وبحيث لا تتضارب أنشطة الدولة مع حرية النشاط الاقتصادي الذي ينظم، في رأي أنصار هذه المدرسة، تلقائياً من قبل جهاز السوق دون أي تدخل من قبل الدولة.

وقد سادت مواقف سياسة عدم التدخل لمدة طويلة، وظل دور الدولة محدوداً، وبقي متوسط حصة الإنفاق العام كنسبة من الناتج منخفضة وازدادت ببطء شديد خلال الفترة 1870 قبيل الحرب العالمية الأولى، وفيما بعد بسبب التسليح الذي حدث في عدد من الدول انعكس في مستويات مرتفعة للإنفاق الحكومي. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير نتيجة للإنفاق العسكري وغيره من النفقات الأخرى ذات الصلة بالحروب، بالإضافة إلى دفع الديون والتعويضات[5]. وهكذا فإن مفهوم النفقة العامة في ظل الدولة الحارسة قد اقتصر على نفقات الدفاع والأمن والعدالة وبناء المرافق العامة وأهمها التعليم وتدريب الشباب. "فأفضل الإنفاق ما قل مقداره".

ثانياً– النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

---

[1]Tanz,V., & Schuknecht, L. (2000).Puplic Spending in the 20th century. international monetary fund, European central bank. Cambridge university press.ISBN 0-521-66291-5.P4 (KEYNES 1926.P.12).

[2]Ibid.p:4 (BASTIAT :1944-5).

[3]Smith, Adam. (1937). The Wealth Of Nations. The Modern Library, The first published (1776). P681.

[4]Ibid.P4-5 (WEST,1970,PP112-113) فآدم سميث ركز على أهمية تعليم الطبقات المنخفضة فيقول "إن الدولة تستمد ميزة لا يستهان بها من تعليمهم، فالكثير من التعليم يعني أنهم أقل عرضة إلى أوهام الحماس والظنون، الرائجة والشائعة في الأمم الجاهلة والتي هي مناسبة كثيراً لاضطرابات مروعة. وفي الوقت الحالي فإن الكثيرون يؤكدون على أهمية التعليم للحفاظ على درجة من الوعي الفكري لدى هذه الطبقات.

[5]تجاوزت النفقات الحكومية 25% من GDP في البلدان التي كانت أكثر تأثرا بالحرب (فرنسا– ألمانيا – إيطاليا– بريطانيا): Tanz,V., & Schuknecht, L. Ibid. p13-16.

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فبدأت تتغير المواقف العامة تجاه دور الدولة في انعكاس لكتاب كينز الذي عنونه **"The End Of Laissez-Faire"** وفي هذا الكتاب كتب كينز "إن الشيء المهم للحكومة ليس أن تفعل الأشياء التي يقوم بها الأفراد بالفعل أو القيام بها أفضل قليلاً أو أسوأ قليلاً، ولكن المهم هو أن تقوم بهذه الأشياء التي لا يتم القيام بها من قبل الأفراد على الإطلاق"[1].

وكان الكساد قد نظر إليه من قبل العديد كفشل هائل لاقتصاد السوق ولـ "دعه يعمل" وهو الفشل الذي برر التدخل الحكومي، وأدى إلى موجة من سياسات الإنفاق الحكومية التوسعية بما في ذلك البرامج الاجتماعية. حيث أبرز كينز أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقاً من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي بإقامة المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي باعتباره المضخة التي تحفز دورة النشاط الاقتصادي[2]. وقد انعكس هذا التوجه في الأنظمة الرأسمالية بشكل عام وواضح على زيادة حجم النفقات العامة وتعددها والإنفاق العسكري على وجه الخصوص[3]، إذ أذنت العديد من الحكومات بزيادة الإنفاق على الأشغال العامة، وإدخال نظام الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المعونات الأسرية مع إعالة الأطفال. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحكومات أصبحت أكثر تأثيراً حتى في البلدان الرأسمالية لتوفيرها الخدمات الاجتماعية، كما تقوم بإنتاج الأغذية بالإضافة إلى إدارة الاقتصاد والاستثمار في رأس المال[4].
ومما سبق يتضح أن زيادة أهمية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي زاد من أهمية المالية العامة وبالأخص النفقات العامة والتي اعتبرها الكينزيون المحرك الأساسي لعملية الاقتصاد.

ثالثاً– النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة:

إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت حماسة غير مسبوقة لنشاط سياسات الإنفاق الحكومي إلى جانب النمو السريع في إشراك الحكومة في الاقتصاد، فلم يعد دورها مقتصراً على مجرد التدخل للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد لتكون الدولة هي المنتج الأكبر باعتبارها تمتلك وتستثمر معظم أو كل وسائل الإنتاج.فأخذت الدولة على عاتقها إقامة القطاع الصناعي

---

[1]Keynes, J. M.The End Of Laissez-Faire. (1926). First Published: Hogarth Press. p46-47;

[2]عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ. الاسكندرية: الدار الجامعية. ص422

[3]في حلول عام 1935شهد الإنفاق العسكري ازديادا كبيرا استجابة لتهديدات هتلر في ألمانيا لتصل وسطيا إلى 22.8% في بعض الدول الأوربية بحلول عام 1937 وهي ضعف ما كانت عليه عام 1913 والزيادة الأكثر وضوحا كانت في كندا، ألمانيا، اليابان، هولندا، اسبانيا والولايات المتحدة ومع ذلك فقد كان جزءا من هذه النفقات بسبب السقوط في GDP الناجم عن الكساد الكبير بدلا من الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام.

[4]Shonchoy, Abu. S. (2010).Determinate of government consumption expenditure in developing countries: A panel data analysis. Institute of developing economics (IDE), JETRO .No. 266.p3

بكل فروعه والاستغناء الكامل عن القطاع الخاص لدرجة أن الدولة قد صادرت وأممت جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصبحت الموازنة العامة تنفق على هذه المشاريع سواءً كانت رابحة أم خاسرة، الأمر الذي زاد في حجم النفقات الاقتصادية وخاصة للمشاريع الخاسرة، ومع ذلم استمرت الدولة بإقامة المشاريع بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وفرض سيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي بالكامل[1].

ولكن مع تعافي الدول الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير، وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل، وتراجع الفكر الاشتراكي وزالت معالمه وخاصة مع تحول معظم الدول إلى اقتصاد السوق تماشياً مع بروز مبادئ العولمة، حيث أصبحت الأرض خصبة أكثر لنمو مستقبلي لدولة الرفاه الاقتصادي، وفي هذا النمو فإن إعادة توزيع الثروة يلعب دوراً كبيراً.

رابعاً– النفقات العامة في ظل "دولة الرفاه":

منذ أواخر القرن التاسع عشر اتخذت بعض الدول الأوربية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. وهي ما أطلق عليها بسياسة الرفاهية. ونتيجة لهذه السياسة فقد زادت أهمية الدولة وزاد دورها، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في حجم نفقاتها. ويتم استخدام دولة الرفاه كاختصار لأنشطة الدولة في أربعة مجالات رئيسية:[2]

1– الإعانات النقدية للأسر ولا سيما في مجالي النقل والتأمين الإلزامي.

2– الدعم من خلال توفير الرعاية الصحية ورعاية كبار السن مباشرة من قبل الحكومة.

3– التعليم.

4– السكن والغذاء وغيرها من خدمات الرعاية الأخرى[3].

ولا يمكن الاختلاف مع اقتراح مارشال (1950) بأن مفهوم "المواطنة الاجتماعية" يشكل الفكرة الجوهرية أو الأساسية لدولة الرفاه، فقبل كل شيء يجب أن ينطوي هذا المفهوم على منح الحقوق الاجتماعية قانونياً وعملياً، فهذه الحقوق يجب أن تكون مصونة وأن يتم منحها على أساس المواطنة وليس الأداء.[4]

---

[1]كنعان، علي. المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. مرجع سبق ذكره. ص142

[2]Marcuzzo, M. Cristina.Keynes and the Welfare Stat**e ,**(Dipartimento diScienze Economiche, Università di Roma, "La Sapienza"). p46.

Lindbeck. Assar.(2006). "The Welfare State–Background, Achievements, Problems". Research Institute of Industrial Economics. SE-102 15 Stockholm, Sweden www.ifn.se

[3]Barr, A. Nicholas.(2012). **Economics of the Welfare State.**5th edition. Oxford University Press; ISBN 978-0-19-929781-8. P14.

[4]Anderson, G. Esping. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism, Canadian Review of Sociology and Anthropology. Oxford University.P64-74.

المبحث الثالث

تصنيف النفقات العامة (تقسيماتها)

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة، ولكن مع تطور دور الدولة وما صاحبه ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو نوعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها.

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق معيارين أساسين: معيار نظري، ومعيار وضعي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذين المعيارين بالإضافة إلى تقسيم النفقات في سورية.

أولاً- التقسيم النظري:

هناك تقسيمات متعددة للنفقات العامة، تتعدد بتعدد أغراض الدراسة وتختلف فيما بينها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه النفقات. وسوف نعرض فيما يلي أنواع التبويب النظرية للنفقات العامة كالتالي:

1- معيار الدورية والتكرار:

نميز وفقاً لهذا التبويب، حسب الانتظام والدورية، ما بين نفقات عامة عادية، ونفقات عامة غير عادية.

1-1 النفقات العادية: يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً كل فترة زمنية، وتستعمل لتسيير المرافق العامة كالرواتب والأجور، اللوازم الضرورية لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب...الخ، والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[1].

1-2 النفقات غير العادية: وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تظهر الحاجة إليها في حالات طارئة كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية، ويتم عادة تمويل هذه النفقات من إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحاً ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين قد تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في

[1] ناشد، سوزي عدلي. مرجع سابق ص 46

كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية. ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات، جارية واستثمارية.

أ- **النفقات الجارية**[1]: وهي تلك اللازمة لتسيير المصالح العامة، وإشباع حاجياتها، وتشتمل هذه النفقات بشكل رئيسي على المدفوعات الجارية لموظفي القطاع العام (رواتب وأجور) وهي عموماً تبدو مائلة للارتفاع أكثر من النفقات الجارية الأخرى، كما تشتمل على نفقات أخرى مثل البضائع، والخدمات، والدعم على السلع والخدمات العامة كالدعم الزراعي، وكذلك فوائد الدين العام والتحويلات الاجتماعية والإعانات، فالإنفاق الجاري يشكل "الاستهلاك الحكومي" الذي هو عنصر من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس النفقات.

ب- النفقات الاستثمارية: وهي نفقات تكوين رأس المال الثابت من بنية تحتية، ومخزون، وعقارات، وغيرها من الأصول الأخرى غير المادية[2]، والهدف منها بناء وتوسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة على عكس النفقات الجارية التي تكون أقل مرونة، ويلاحظ بأنه يصنف بشكل تحكمي بعض الإنفاق على أنه إنفاق جاري حتى عندما يكون هناك نفقات رأسمالية كبيرة كما هو الحال في نفقات الدفاع، وأيضا بعض النفقات الجارية على التعليم والبحث والتطوير من الممكن اعتبارها استثمارية على الرغم من أن تصنيفها لا يكون أبداً على هذا النحو في بيانات الموازنة، والإنفاق الرأسمالي يمثل جزءاً من الاستثمار عبر النفقات الحكومية، وهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية لكونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقة، وإنما يرتكز على طبيعة هذه النفقة، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

2- المعيار الوظيفي:

يتبع التقسيم هنا النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة، أي حسب الوظائف والخدمات التي تقوم بها في مختلف المجالات، وبناءً على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف. وتشتمل على ثلاثة أنواع رئيسية[3]: إدارية واجتماعية واقتصادية وفق ما يلي:

2-1 النفقات الإدارية: وتتمثل في نفقات إدارة المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وتشتمل على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي .....الخ. ووفقا لهذا التقسيم تصنف النفقات العامة تبعاً للوحدات الإدارية التي تزاول النشاط العام، وهي تعرف في سورية بنفقات القطاع العام الإداري.

---

[1]Guid To Economic Indicators, Making Sense of Economic. Ibid. p73.

[2]Guid To Economic Indicators, Ibid. p74

[3]ناشد،سوزي عدلي. مرجع سابق ، ص 37

2-2 النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بتمويل النشاطات الاجتماعية للدولة، وتستهدف التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق التضامن الاجتماعي. وتشتمل على نفقات التعليم، والصحة العامة، والنقل، والمواصلات، والإسكان، وغيرها. هذا وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء، ولذلك تخصص الدول عادة الجزء الأكبر من الإنفاق على هذا القطاع[1].

2-3 النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تمول النشاطات الاقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتطوير قاعدة رأس المال الثابت بزيادة الطاقة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وتشتمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشروعات القطاع العام الصناعية، والكهرباء، والطاقة، والمشروعات الأخرى التي تعمل على أساس الربحية إضافة إلى كافة الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات[2]. ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة للدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي، نظراً لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائداً مباشراً من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها أو لا يرغب في القيام بها، مثال ذلك شبكة الطرق، والمواصلات، ومشروعات الطاقة والري والصرف الصحي.....الخ، وهي تمثل مرافق البنية الأساسية (التحتية)، كما أن تغيير الهياكل الاقتصادية في البلاد النامية (بنى الإنتاج، والعمالة، والتجارة الخارجية...الخ) والتي يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع التقدم التكنولوجي والتطور الصناعي، تحولت تدريجياً في كثير من البلدان إلى الطابع الصناعي، والدولة وحدها التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام. وُيمَكّن التبويب الوظيفي من تتبع تطور النفقات العامة على الوظائف المختلفة، ويساعد على إدراك وتقدير الأهمية النسبية لوظائف الدولة، كما يسهل إجراء المقارنات بين وظائف الدولة المختلفة، ومثيلاتها في الدول الأخرى.

3- تقسيم النفقات العامة حسب أثرها الاقتصادي:

تقسم النفقات العامة تبعاً لأثارها على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وكان أول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي الانكليزي Pegou[3]:

---

[1]K-E Young, Chu., & Richared, Hemming. (1991) .A Guide to Public Expenditure Policy Issues in Developing Countries. International Monetary Funds: Washington, D.C. P107.

[2]Robert, j. Barro. (1998). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, journal of political economy. pp 4,5

[3]حشيش، عادل أحمد. مرجع سبق ذكره، ص 67

3-1 نفقات حقيقية: وتشمل كل النفقات التي تستخدم من طرف الدولة للحصول على السلع والخدمات والتي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الدخل الوطني،كرواتب وأجور العاملين في الدولة، ونفقات الخدمات العامة المختلفة، كالصحة والتعليم، ونفقات المشاريع الاستثمارية. ويكمن أثرها على الدخل القومي في كونها تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كماً ونوعاً[1].

3-2 نفقات تحويلية: هي تلك النفقات العامة التي من شانها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى، أو زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبالتالي فالنفقات التحويلية تهدف[2] إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني بحيث يؤثر بشكل غير مباشر في حجمه ونوعه تبعاً لنوعية المستفيد من هذه النفقات، وبمعنى آخر فان النفقات التحويلية لا تؤدي عادة إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني، وإنما تستخدم في إعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية، وعادة ما تتم هذه النفقات بدون مقابل.

وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمنحها الدولة أو تقدمها للأفراد كالضمان الاجتماعي، والتأمين ضد العجز والشيخوخة، والبطالة، والإعانات الخيرية والثقافية....الخ[3] فالدولة تستهدف منها إعادة توزيع الدخل، ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

ونميز عادة بين ثلاثة أنواع من النفقات التحويلية[4]:

أ- **نفقات تحويلية ذات طابع مالي:** وهي إعانات تقدمها الدولة وفق قوانينها وأنظمتها، ومنها إعانات نهاية الخدمة للعاملين ومعاشات التقاعد.كما تعتبر فوائد الدين العام من النفقات التحويلية إذا كانت تعود لقروض خارجية ذات طابع إنتاجي أصلا.

ب- **نفقات تحويلية ذات طابع اقتصادي:** وهي بمثابة إعانات تقدم لبعض فروع الاقتصاد الوطني لمساعدتها على أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الدولة العامة. وهي إما أن تكون (إعانات للاستثمار) أو إعانات لتحقيق (التوازن) والوصول إلى نوع من الاستقرار السعري لبعض السلع والخدمات (دعم أسعار) كالإعانات المقدمة من الموازنة العامة لتثبيت أسعار مادة دقيق الخبز، حيث تباع بأسعار أقل من التكلفة، أو إعانات مباشرة تقدم لبعض المؤسسات لتعويض خسائرها، وهناك أيضاً إعانات التجارة الخارجية وأهمها إعانات بتشجيع التصدير لمساعدة المؤسسات الوطنية على زيادة صادراتها ومنافسة الصناعات الأجنبية في الأسواق الدولية. أو إعانات الاستيراد لبعض المواد الأولية أو السلع الضرورية لتشجيع الإنتاج الوطني.

---

[1] كما سنرى في الفصل الثاني من خلال دراسة أثر النفقات العامة على الناتج القومي.

[2] فرحات، فوزات.(2006).المالية العامة: الاقتصاد المالي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص277

[3] pigou , A .(1951).study in public finance. London. pp20,22

[4] السيوفي، قحطان. (2008).السياسة المالية في سورية.دمشق: منشورات وزارة الثقافة. ص95

أما إعانات الإنشاء فتخصص لإقامة أصول ثابتة من أجل التوسع في الإنتاج السلعي أو الخدمي أو لتعويض ما دمر من وسائل الإنتاج أو تقديم رأسمال مجانياً وإقراضه لبعض المشاريع بسعر فائدة منخفض.

ت- **نفقات تحويلية ذات طابع اجتماعي:** وهي تعتبر بمثابة إعانات اجتماعية لمساعدة بعض الفئات في المجتمع على تحسين أوضاعها المعيشية كإعانات البطالة والكوارث الطبيعية، وإعانات عائلية لأصحاب الأسر الكبيرة.

وإن التفريق بين النفقات الحقيقية والتحويلية يعتمد على المعايير التالية[1]:

أ) معيار المقابل المباشر:

ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجاناً وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

ب) معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي:

فالنفقات الحقيقية تستخدم فيها الحكومة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة كالنفقات الاستثمارية العامة مثلاً، بينما لا تؤدي النفقة التحويلية إلى زيادة مباشرة للدخل القومي، وإنما تساهم في إعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية، مثل تعويضات نهاية الخدمة للعاملين ومعاشات التقاعد.

ج) معيار الاستهلاك المباشر:

عندما تقوم الدولة كشخص اعتباري عام بالاستهلاك مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الحكومة. فالعبرة هي واقعة الإنفاق وليس العبرة في التوزيع المجاني الذي يعتبر واقعة أخرى لاحقة عليها.

[1] الوادي، محمود حسين. وزكريا، أحمد عزام. مبادئ المالية العامة. الأردن، عمان: دار المسيرة. ص141-142

ثانياً- التقسيم العملي (الوضعي) للنفقات:

يختلف التبويب الوضعي من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والسياسي والمالي، وحسب مرحلة التطور التي تمر بها. ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، وسوف نستعرض التبويب الوضعي للنفقات العامة في سورية:

عرفت سورية حتى عام 1970 عدة أنواع من الموازنات (المستقلة، والملحة، والحسابات الخاصة، وموازنة المشاريع....) ولكن صدور القانون المالي الأساسي للدولة رقم 92 لعام 1967 قد ألغى بعض الانحرافات المالية ووحد الموازنة العامة للدولة في وثيقة موحدة تتضمن جميع الإيرادات والنفقات دون استثناء[1].

1- تبويب النفقات العامة في ظل القانون المالي الأساسي رقم /92 / لعام 1967:

تبوب النفقات العامة في الموازنة العامة تبويباً وظيفياً وإدارياً ونوعياً وإقليمياً[2]، وقد تم تطبيق هذه الأنواع من التبويب باستثناء التبويب الإقليمي بدءاً من موازنة عام 1970.

1-1 تبويب وظيفي: عرف القانون المالي الأساسي التبويب الوظيفي بأنه التبويب الذي يظهر نفقات الموازنة على أساس وظائف الدولة المختلفة، ومن ثم عاد المشرع وعرفه في المادة الثالثة من قانون الموازنة العامة لعام 1984 بأنه "تبويب اعتمادات النفقات وتقديرات الفوائض حسب القطاعات الاقتصادية الواردة في الخطة[3]" ووفقاً لهذا التعريف تم اعتماد الترقيم العشري بحيث لا يتجاوز عدد قطاعات الموازنة العشرة، وهو بذلك ربط التبويب بقطاعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، كما هو موضح في الجدول رقم (1) من الملحق رقم (1).

1-2 تبويب إداري: ويظهر نفقات كل وحدة إدارية على حدى، من وزارة أو إدارة أو مؤسسة عامة بالشكل الذي يخصص فيه لكل وزارة قسم مستقل ولكل إدارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل لسهولة إدارة النفقات وتوزيعها على الوزارات والمؤسسات والإدارات المختلفة. إذ جعل المشرع القطاعات الوظيفية المبينة سابقاً أساساً لجمع مختلف الوزارات والإدارات العامة ضمن زمر محددة، فربط بذلك بين التبويب الإداري والتبويب الوظيفي، كما هو موضح في الجدول رقم (2) من الملحق رقم (1).

1-3 تبويب نوعي: ويظهر نفقات كل وحدة إدارية على أساس طبيعة النفقة، وذلك بالشكل الذي يظهر فيه التبويب نفقاتها الاستثمارية وعناصر نفقاتها الجارية، ولكل نوع من هذه النفقات باب مستقل، كما

---

[1] كنعان، علي. (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دمشق. دار الرضا للنشر. ص98.

[2] المادة 9 من القانون المالي الأساسي رقم 92 لعام 1967

[3] القانون رقم 1 لعام 1984: قانون الموازنة العامة

تتوزع نفقات كل باب من أبواب الموازنة العامة للدولة على بنود وفقرات. وقد قُسمت نفقات الدولة نوعياً إلى خمسة أبواب لكل منها رقم حساب رئيسي (الجدول رقم 3 من الملحق رقم 1) وهي[1]:

الحساب رقم (1) باب الرواتب والأجور والتعويضات: ويشمل جميع النفقات التي تصرفها الدولة على الموظفين والمستخدمين والخبراء والعمال لقاء قيامهم بعمل لقاء أجر بالإضافة إلى تعويضاتهم ومكافآتهم.

الحساب رقم (2) باب النفقات الإدارية: ويشمل النفقات الاستهلاكية التي يستلزمها سير العمل الإداري كاللوازم وبدلات الإيجار والقرطاسية و الماء والهاتف والكهرباء ....الخ.

الحساب رقم (3) باب النفقات الاستثمارية: ويشمل النفقات التي تستهدف زيادة الموجودات الثابتة وزيادة الدخل القومي وزيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني. وتعد من أهم أنواع النفقات وأهمها نفقات الإنشاء والتعمير، وتحديث الآلات وغيرها.

الحساب رقم (4) باب النفقات التحويلية: ويشمل النفقات التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والإعانات الاقتصادية للمشاريع أي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل.

الحساب رقم (5) باب الديون والالتزامات واجبة الأداء: وتشمل أعباء الدين العام ومختلف التزامات الخزينة العامة.

1-4 تبويب إقليمي: وهو التبويب الذي يظهر بصورة مستقلة نفقات الإدارة المركزية في جهاز الدولة، ونفقات كل محافظة على حدى، إلا أن هذا التبويب لم يطبق حتى الآن. ويظهر الجدول رقم (4) من الملحق رقم (1) صيغة هذا التبويب.

وقد تم إعداد الموازنة العامة للدولة حتى عام 1983 وفق أسلوب (التبويب الإداري)، ويقوم هذا التبويب بطريقة تحليلية بعرض الموازنة العامة للدولة على مستوى وزارات الدولة وإداراتها ومؤسساتها وهيئاتها العامة. ويفيد هذا التبويب عند إقرار الموازنة والتصويت عليها من قبل مجلس الشعب (السلطة التشريعية) على مستوى كل قسم (وزارة)، وفرع (هيئة أو مؤسسة تابعة للوزارة)، وكذلك على مستوى الأبواب لكل قسم أو فرع على حدى، وفقاً لأحكام الدستور. ولا يقدم هذا التبويب أي خدمة لأغراض التجميع والتحليل والتخطيط.

ونظراً لأهمية تبويب الموازنة العامة للدولة باعتبارها من أهم أدوات التخطيط المالي فقد تم إدخال تطور جزئي في تبويبها باستخدام أسلوب التبويب الإداري/القطاعي لاعتمادات الموازنة العامة للدولة، وذلك منذ عام 1984، وتم تطبيق هذا التبويب بدءاً من موازنة عام 1985. ويقوم هذا التبويب على تقسيم اعتمادات الجهات العامة في الدولة وفقاً للقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ويهدف هذا النوع من التبويب إلى ربط تدفقات بيانات الشركات والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ببيانات الموازنة

[1] بشور، عصام. (1998). المالية العامة والتشريع الضريبي.جامعة دمشق. الطبعة السابعة. ص33-34

العامة للدولة، وقطع الحساب الختامي لها، وكذلك ربط هذه البيانات ببيانات الخطة الخمسية. مما يسهل انسياب البيانات من جهة، ويساعد على إجراء الدراسات والمقارنات والتحليل وتقويم الأداء والنتائج من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن ربط التبويب الوظيفي بقطاعات الخطة الخمسية يفقد التبويب الوظيفي أحد أهم خصائصه المتمثلة في المقارنة بين اعتمادات القطاع الواحد في مختلف السنوات. كما أن القانون رقم/1/ لعام 1984 قد أضاف في المادة الثالثة منه قطاعا غير موجود في الخطة أسماه قطاع "الاعتمادات غير الموزعة" وذلك كي يشمل باقي وظائف الدولة التي لا تظهر في الخطة الاقتصادية الخمسية. وهذا يرشدنا إلى ضرورة العمل بالتبويب الوظيفي على أساس وظائف الدولة وليس قطاعات الخطة، وهذا ما أخذ به المشرع فيما بعد في القانون المالي الأساسي لعام 2006.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه صدر قرار من وزارة المالية لعام 2001 قضى بضرورة تقسيم النفقات العامة إلى جارية (وهي النفقات التي تشكل الباب الأول والثاني والرابع والخامس وفق التبويب النوعي) واستثمارية وهي التي تشكل الباب الثالث وذلك من أجل إظهار نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة وقد طبق ذلك بدءا من موازنة عام 2002.

2- تبويب النفقات في ظل القانون المالي الأساسي رقم /54/ لعام 2006:

كان تبويب النفقات العامة في الجمهورية العربية السورية يتسم بالطابع الإداري دون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية ومع إصدار المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006 المتضمن القانون المالي الأساسي للدولة[1]، وأصبح نافذاً من بداية عام 2008، والذي يعتبر خطوة متقدمة لتطوير المالية العامة لما يسمح به من إجراء للتحليل والدراسات الاقتصادية، فقد أضاف هذا القانون إلى جانب التبويبات الأربعة السابقة تبويباً جديداً هو التبويب الاقتصادي، وعرفه على أنه التبويب الذي يظهر الطبيعة الاقتصادية للنفقة ويحدد تطبيقه بقرار من وزير المالية (الجدول رقم 5 من الملحق رقم 1). ولكنه وبموجب البند/5/ من المادة /8/ أوقف تطبيقه على صدور قرار من وزير المالية الذي لم يصدر حتى الآن، لذلك يمكن القول: إن النفقات العامة في سورية أصبحت تبوب وظيفياً وإدارياً ونوعياً وإقليمياً واقتصادياً وفق القانون المالي الأساسي الجديد، كما أنه عاد وعرف التبويب الوظيفي بأنه التبويب الذي يظهر نفقات الموازنة على أساس وظائف الدولة، وبذلك تجاوز الانتقاد الناتج عن التعديلات التي جاءت على مفهوم هذا التبويب في موازنة عام 1984 الذي ربط التبويب بقطاعات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما أسلفنا سابقاً.

[1] هذا القانون أنهى العمل بأحكام كل من: -المرسوم التشريعي رقم /92/ لعام 1967 وتعديلاته المتضمن القانون المالي الأساسي والمرسوم رقم /26/ لعام 1974 المتضمن النظام المالي للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي (عدا مؤسسات وشركات الانشاءات العامة). والمرسوم رقم /287/ لعام 1978 المتضمن النظام المحاسبي الموحد للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي (عدا مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة).

وتجدر الإشارة إلى أن التبويب الجديد للموازنة العامة في سورية يعد خليطاً بين التبويب (الوظيفي والإداري) أو (قطاعي/إداري)، حيث توزع الاعتمادات على القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وكل وزارة مع مؤسساتها وشركاتها التابعة على حدى، وتوزع هذه الاعتمادات نوعياً على الأبواب الخمسة للموازنة العامة للدولة، وذلك بأسلوب تقسيمات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبويبها نفسه[1].

وبذلك يكون هذا المرسوم قد أعاد النظر بالأسلوب المركزي الذي كان متبع سابقاً واعتمد على الأسلوب اللامركزي في مالية الدولة حيث أُتيح للمؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي استخدام مخصصات الاهتلاكات السنوية في تمويل مشاريع الاستبدال والتجديد، بالإضافة إلى تخصيص جزء من أرباحها لزيادة وتعزيز رأسمالها.

---

[1]وجاء في المادة 3 من القانون رقم /54/ لعام 2006 :

أولاً– تدخل الوزارات والجهات العامة ذات الطابع الإداري في الموازنة العامة بجميع نفقاتها وإيراداتها.

ثانياً– تكون للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولمديريات الأوقاف وللوحدات الإدارية المحلية موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط هذه الموازنات بالموازنة العامة وفقا للأسس التالية:

1– يظهر في الموازنة العامة فائض موازنة كل من الجهات المشار إليها أعلاه.

2– تخصص في الموازنة العامة للدولة اعتمادات للمشاريع الاستثمارية للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي وذلك ضمن الحدود الواردة في الخطة.

3– تدرج فوائض كل من مديريات الأوقاف والوحدات الإدارية المحلية بصورة رقم إجمالي واحد في الموازنة العامة، فإذا كان الفائض سالباً ورد في فرع مستقل ضمن القسم المخصص للوزارة التي تتبعها هذه المديريات و الوحدات، أما إذا كان موجباً فيرد ضمن باب مستقلفي جانب الإيرادات.

ثالثاً– تحدد فوائض مديريات الأوقاف والوحدات الإدارية المحلية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

رابعاً– تحتفظ الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بفائض السيولة المقدر، لاستخدامه في مشاريع الاستبدال والتجديد بشكل تراكمي وذلك في ضوء الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للدولة.

المبحث الرابع

محددات الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر العامة في جميع دول العالم متقدمة كانت أم في طور النمو، وأيا كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية، بسبب التزايد في نشاط الدولة. إلا أن مقدار وحجم هذه النفقات يعتمد على مجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر.

وسنتناول في هذا المبحث الأسباب المؤدية إلى تزايد حجم النفقات العامة، إضافة إلى أهم المحددات الرئيسية لمقدار وحجم هذه النفقات.

أولاً- ظاهرة تزايد النفقات العامة:

لقد كان الاقتصادي الألماني (Adolf Wagner) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة وذلك في عام 1892 وقد أقام دراسته بناء على تطور النفقات العامة في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر متأثراً بالظروف والأحداث التاريخية التي تحيط به، وقد صاغ فاجنر في كتابه قانوناً لتوسع نشاط الدولة أكد فيه أن هناك نزعة على المدى الطويل لزيادة نشاط الدولة مع زيادة أعلى في مستويات التنمية الاقتصادية، وبصيغة أخرى فإن "حجم القطاع العام ينمو مع نمو الدخل القومي". وقد عرض فاجنر في كتابه ثلاثة أسباب رئيسية لدعم فرضيته:[1]

1-مع ارتفاع الدخل فإن المجتمع سوف يتطلب مزيداً من التعلم والترفيه، توزيع أكثر عدلاً للثروة والدخل، وبشكل عام مزيداً من الخدمات. ويرى أن التعليم والثقافة هي ميادين يكون فيها القطاع العام أكثر كفأً من القطاع الخاص.

2- إن تطور الأمم يقابله زيادة كبيرة في العلاقات القانونية والاتصالات وبروز علاقات تعاقدية أكثر تطوراً وتعقيداً، نتيجة لذلك فإن تقسيمات هائلة لليد العاملة سوف تتراكم خلال عملية التصنيع (Goffman and Mahar, 1971)[2]. وبسبب ذلك فإن فاجنر قد توقع دوراً كبيراً توسعياً للدولة وزيادة في وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص، وكلما أصبحت

---

[1]تم الاعتماد في الحصول على نظرية فاغنر من المصدر التالي(grundlegung der politis chenökonomie) بتصرف كلا من:
Amos.C.Peters.An Application Of Wagner's 'Law'of Expanding State Activity To Totally Divrse Countries. Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank. Number of Words: 7365. P1-6.& Jan. Kuckuck**.** Testing Wagner's Law at Different Stages of Economic Development.A Historical Analysis of Five Western European Countries.WorkingPaper.91.August2012.p5-8

[2]Goffman, I.J. & D.Mahar. (1971). The Growth of Public Expenditure in selected developing nations: six Caribbean countries, Public Finance, p38.

الأمم أكثر تقدماً فإنها ستواجه بنية تنظيمية كبيرة، مما يوسع دورها وهذا ما سينطوي حتماً على زيادة في الإنفاق العام.

3-الطبيعة الديناميكية للتكنولوجيا وتزايد حجم الاستثمار في العديد من الأنشطة سيؤدي إلى نشوء احتكارات خاصة كبيرة ذات أثر كبير في السوق، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة للقيام بها "كبديل لهذه الاحتكارات". كما أن بعض الأنشطة الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال كبيرة لدرجة أن الطريقة الوحيدة لتمويل هذه المشاريع هو مشاركة الدولة في هذه النشاطات.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنافع المترتبة عليها، والتي تتمثل في زيادة أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة أو ارتفاع مستوى أدائها، فقد ترجع هذه الزيادة كلها أو بعضها إلى أسباب ظاهرية تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة دون زيادة هذه المنفعة أو تحسينها على الأفراد، وقد يؤدي تزايد النفقات العامة إلى زيادة المنفعة المترتبة عليها بشكل فعلي، وفي هذه الحالة تكون زيادة النفقات العامة كلها أو بعضها ترجع إلى أسباب حقيقية[1]. وهنا سنميز بين الأسباب الظاهرية والفعلية.

1-الأسباب الظاهرية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهرياً دون أي زيادة حقيقية في نصيب الفرد من هذه النفقات ومن أهم هذه الأسباب والعوامل:

1-1 التضخم:

وتعني الهبوط والتآكل في القدرة الشرائية لوحدة النقد اللازمة لشراء السلع والخدمات والناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى زيادة المبالغ التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ برامج أعمالها، رغم عدم تغير عدد وحجم السلع والخدمات المشتراة، مما يترتب عليه بالضرورة زيادة في حجم الإنفاق العام.

2-1 تغير القواعد الفنية لإعداد الحسابات العامة:

إن تغير بعض القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة للدولة أدى إلى نوع من الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة. فبعد الأخذ بمبدأ "عدم تخفيض الإيرادات" لم يعد بالإمكان تسجيل صافي الإيرادات، وبالتالي يتوجب تسجيل كامل الإيرادات والنفقات. كما أن الموازنة العامة الحديثة أصبحت تتضمن كافة النفقات الجارية والاستثمارية بعد أن ألغيت الموازنات الملحقة[2]، وعلى سبيل المثال ما حدث في سورية في

[1] دويدار ،محمد. (2001).مبادئ الاقتصاد السياسي.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص55

[2] السيوفي، قحطان. السياسة المالية في سوريا، أدواتها ودورها الاقتصادي، مرجع سبق ذكره. ص108

موازنة عام 2012 حيث بلغت اعتمادات الموازنة مبلغ 1326.550 مليار ليرة سورية[1] وبزيادة قدرها 58% عن موازنة 2011 البالغة 835 مليار ليرة سورية[2].

ولمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة يمكن استخدام الوسائل التالية[3]:

أ- استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد ارتفاع الأسعار أي انخفاض قيمة العملة.
ب- مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل القومي في السنوات المختلفة.
ت- معرفة نصيب الفرد في الإنفاق لاستبعاد الزيادة الناجمة عن زيادة السكان.

3-1 الزيادة المضطردة في عدد السكان:

من الطبيعي أن زيادة عدد السكان يقابله بالضرورة زيادة في الإنفاق العام إذ تدفع هذه الزيادة السكانية بالدولة إلى زيادة نفقاتها لكي تواجه الحاجات العامة المتزايدة نتيجة لذلك ولاسيما في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام. وسوف نرى أن النمو السكاني يعتبر من المحددات الرئيسية لحجم الإنفاق العام ولكن إذا ما كانت هذه الزيادة موجهة فقط لمقابلة الزيادة في عدد السكان بمعنى ثبات حصة الفرد من النفقات العامة فهذا يعني إن هذه الزيادة ليست فعلية وإنما ظاهرية فقط لتغطية الزيادة في عدد السكان. أما إذا كانت هذه الزيادة تفوق معدل نمو السكان فحينها تكون فعلية تهدف إلى زيادة كمية الخدمات المقدمة للمجتمع وتحسين لنوعيتها.

2- الأسباب الفعلية لتزايد الإنفاق العام:

وتتمثل في مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

2-1 أسباب اقتصادية[4]:

على الرغم من اختلاف النظام السياسي السائد من بلد لآخر فإن ثمة أسباباً اقتصادية تقف وراء ظاهرة ازدياد الإنفاق العام في المجتمعات الحديثة، لعل أهمها تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، وتحملها مسؤولية

---

[1] القانون رقم 27 لعام 2011 الخاص بالموانة العامة لعام 2012

[2] أوضح الدكتور محمد الجليلاتي وزير المالية أن الزيادة في موازنة 2012 بلغت 58% عن موازنة 2011 وأكد أن ما نسبته 15% فقط هي زيادة فعلية ناتجة عن زيادة الرواتب والأجور ومتتماتها وزيادة المعاشات التقاعدية وكذلك زيادة اعتمادات التربية والتعليم العالي والصحة والخدمات الأخرى التي تقوم بها الدولة إضافة إلى أن نسبة 43% جراء إعادة تبويب النفقات العامة للدولة من خلال إعادة النظر في أسلوب عرض النفقات والإيرادات وفق المبادئ الحديثة في إعداد الموازنة بهدف تسليط الضوء على نفقات الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة للمواطنين وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية (وزارة المالية www.syrianfinance.gov.sy).

[3] كنعان، علي. اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية. دمشق. دار الحسنين. ص157

[4] عبد الحميد، عبد المطلب.السياسات الاقتصادية على المستوى القومي. مصر: مجموعة النيل العربية. ص39

تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المتوازن، بما في ذلك إدارة واستثمار المشروعات الاقتصادية. وتتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل الوطني، وكذلك زيادة الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية:

أ- زيادة الدخل القومي:

حيث تؤثر بشكل هام على زيادة حجم النفقات. فزيادة الدخل القومي، تمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء مالية من ضرائب ورسوم....الخ. بغض النظر عن زيادة معدلات الضريبة أو وعائها، وهذا يفسح المجال لزيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة النفقات.

ب - زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1]:

كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد، كلما توجب عليها زيادة الإنفاق العام، وذلك لتلبية متطلبات الاستقرار الاقتصادي، وتوجيه الاقتصاد والتأثير في بنيانه، وتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن الدول النامية أخذت على عاتقها مهمة التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة[2] من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية العامة وإدارتها.

2-2 أسباب سياسية:

إن تغير المفهوم الحديث للدولة أحدث تغييراً في طبيعة وماهية العلاقات الداخلية والخارجية للمجتمعات المعاصرة مما أدى بشكل مباشر أو غير مباشر لزيادة حجم النفقات العامة للدولة.

أ- الأسباب الداخلية:

وتظهر في التزام الحكومات المعاصرة بتحقيق التكافل الاجتماعي، وإشباع الحاجات العامة للطبقات الفقيرة، ومساعدة السلطات المحلية في ممارسة دورها الديمقراطي بسبب تنامي مسؤولية الدولة وانتشار المبادئ الديمقراطية. نقول بسبب كل هذه العوامل ازداد حجم النفقات العامة للدولة. كما ساهم في ذلك أيضاً تعدد الأحزاب السياسية وتعاقب استلامها للحكم في العديد من الدول، وفي فترات مختلفة، فنمو فكرة مسؤولية الدولة، وزيادة وظائفها وعدد موظفيها ساهم في تضخيم الإنفاق العام.

ب- الأسباب الخارجية:

إن توسع العلاقات الدولية يرتب على الدولة أعباء والتزامات خارجية جمة، يخصص بعضها لمساعدة دولة أخرى على تحقيق برامجها التنموية، أو لتجاوز آثار كارثة طبيعية، أو بهدف تعزيز أو دعم اتجاه سياسي معين. بالإضافة إلى حاجة الدول لزيادة التزاماتها الدبلوماسية، مما يرتب زيادة في حجم الإنفاق العام.

ت- أسباب عسكرية:

---

[1] عبد العظيم،حمدي. (2007). السياسات المالية والنقدية.مصر: الدار الجامعية. ص200

[2] قاسم، يحيى. وعلي، سهل. (2000). السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني. جامعةعدن.كلية الحقوق. الطبعة الأولى. ص 36

تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، بالإضافة إلى تزايد أعباء الدفاع الوطني في معظم الدول لمواجهة التزامات الحروب وأصبحت هذه النفقات تشكل نسبة هامة من إجمالي الإنفاق العام.
من جهة أخرى فإن التطور التقني يؤدي إلى زيادة ارتفاع تكاليف التسليح، بالإضافة إلى دفع التعويضات للمصابين والمنكوبين، وكذلك دفع تعويضات للخارج من جراء الحروب. كما أن طبيعة العمل العسكري تتطلب توفر عامل السرية في الإنفاق مما قد يتيح الفرصة في بعض الحالات للتبذير في استخدام الأموال العامة.

2-3 أسباب إدارية:

يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذلك الإشراف على المشروعات العامة المختلفة يؤدي بالضرورة إلى توسع الجهاز الإداري وبالتالي، إلى زيادة حجم النفقات العامة. وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة، كلما كان هذا الازدياد مقبولاً، أما إذا كان التنظيم الإداري سيئاً وقاصراً عن ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد في النفقات العامة يُمثل عبئاً وثقلاً على موارد الدول. ونشير هنا إلى قانون (Parkinsons)[1] الذي اعتبر أن الإدارة العامة تميل عادة إلى استخدام القوى البشرية بأكثر من حاجة العمل الفعلية، أي بتضخيم نفقات الأداء دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في العمل والإنتاج. مما يتسبب في سوء إدارة واستخدام العنصر البشري وانخفاض مستوى إنتاجية الإنفاق العام.
و هذا ما يحدث تماماً في مؤسساتنا العامة حيث أن الإسراف في عدد الموظفين وكذا المباني الحكومية والأثاث والسيارات .... الخ، دائماً يؤدي إلى زيادة الأعباء العامة، زيادة غير مقبولة، نظراً لأنها غير منتجة، ولا يصاحبها زيادة في النفع العام.

ثانياً- محددات الإنفاق العام:

إن تحديد إجمالي الإنفاق الحكومي وأنماطه المختلفة هو أمر معقد ويشمل العديد من العوامل مثل الظروف المالية، والعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية. فمقدار هذا الإنفاق يعتمد على الإيرادات العامة التي تشكل قيداً جوهرياً على مقدرة الحكومة على الإنفاق، وقدرة الحكومة على الاقتراض سواء من المصادر الدولية أو المحلية. فضلاً عن كل ذلك فإن الأهمية النسبية لهذه العوامل تتغير مع مرور الزمن.

[1]Parkinson, Northcote. (1957). "parkinson's law and other studies in administration". Library of Congress Catalog, Card Number: 57-9981. P2-14

1- الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي القائم:

تجسد النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي القائم، فهي تعكس في حجمها وأنواعها وأغراضها الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محدداً كبيراً لحجم النفقات العامة فكما رأينا سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل أنه في ظل الدولة الحارسة فإن حجم النفقات العامة يتحدد بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية فقط من دفاع وأمن وعدالة، مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من ناحية، وأن تقل أنواعها من ناحية أخرى. ولكن مع تطور شكل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت بعض الزيادات في حجم القطاع العام أمراً متوقعاً بل وضرورياً عندما يؤخذ في الاعتبار ارتفاع عدد السكان وأيضاً تلبية متطلبات دولة الرفاه[1].

2- المقدرة المالية للدولة:

وتتمثل في الموارد المتاحة على نحو ما يعرف بقيد الموازنة (Budget constraint) ففي ظل ضغوط الإنفاق على الحكومة، تتحدد توجهات الإنفاق بما هو متاح من موارد وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في "المقدرة التكليفية" أو ما يعرف بالطاقة الضريبية، وقدرة الدولة على الاقتراض، والتي تتحدد بالملاءة المالية على نحو ما سنبينه أدناه:

2-1 المقدرة التكليفية:

وتتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، أي ما هو الحد الذي تستطيع الدولة أن تصل إليه بالاستقطاع الضريبي دون التأثير بصورة سلبية على عمليات الإنتاج في المجتمع. فالطاقة الضريبية في غاية الأهمية نظراً للمساهمة التي تقدمها في تقدير قيمة الضرائب التي يمكن تحصيلها من مختلف النشاطات الاقتصادية (المطارح الضريبية) التي يشملها الناتج المحلي عادة.

2-2 القدرة على الاقتراض:

وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام سواءً من مصادر داخلية أو خارجية، بقصد تمويل الإنفاق العام وتتوقف هذه المقدرة بصورة أساسية على حجم الادخار القومي الذي يعد محدداً أساسياً للنمو الاقتصادي، وتبدو أهمية وضرورة تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار المحلي واضحة لتمويل التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية. وتتوقف القدرة على الاقتراض من الأسواق الخارجية على

[1]Afonso,Antonio ,.&David,furceri. (2008). "Government size ,composition, volatility and economic growth". European Central Bank, working paper,No89. P11.

مصادر الدخل ولاسيما بالقطع الأجنبي، وعلى الملاءة المالية التي تتمتع بها الدولة، ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3 – مستوى النشاط الاقتصادي:

إن مستوى النشاط الاقتصادي هو حالة غير مستقرة تتغير تبعاً لمستوى العرض والطلب الكلي في كل فترة، والتي تشكل فيه النفقات العامة (الطلب الحكومي) عنصراً توظفه الدولة من خلال سياستها المالية كأداة للتأثير في حجم الطلب الكلي صعوداً أو هبوطاً تبعاً للحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من ضغوط انكماشية أو تضخمية، وما يرتبط بهما من تغير في حجم الناتج القومي الحقيقي ومعدل البطالة والمستوى العام للأسعار والتي تلازم حركة الاقتصاد الوطني وهكذا فإن حجم النفقات الحكومية يتغير مستهدفاً تأمين الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الوطني إلى المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

وسوف نبحث في هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثالث من خلال أثر النفقات العامة في الاقتصاد.

4 – النمو والنمط السكاني:

إن مستوى الإنفاق العام يتأثر بالنمو السكاني، فمزيد من السكان يتطلب مزيداً من الخدمات ومن ثم مزيداً من الإنفاق العام لتغطية المتطلبات الإضافية على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى والتي تكون الدولة مسؤولة عنها بصورة أساسية وخاصة في الدول النامية والتي تضطلع فيها الدولة بأعباء إضافية لتوفير مثل هذه الخدمات في ظل انخفاض مستويات دخول الأفراد. كما أن بعض النفقات الحكومية وخاصة الرعاية الصحية وبرامج الضمان الاجتماعي تميل إلى أن تكون ذات صلة بالتركيبة الديموغرافية (السكانية) لأي اقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في نسب الإعالة بين السكان (Rommer, 2004) فالدرجة العالية من التحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات مثل التعليم، والطرق، والنقل. وزيادة التحضر سوف تعزز أكثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والمرافق العامة[1].

5 – الانفتاح الاقتصادي[2]:

وجد كاميرون (Cameron, 1978) باستخدام عينة من (18) دولة في منظمة التعاون والتنمية أن البلدان التي شهدت انفتاحاً تجارياً أكبر، حققت زيادات كبيرة في الإنفاق العام، وقال إن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً سوف يكون لديهم معدلات أعلى من التركز الصناعي مما يعني توسعاً في أسواق العمل

[1]Jetro, Wakaba,. Mihama, Ku.,& Chiba, Shi. (2010). "Determinates of government consumption, Expenditure in Developing Countries: A panel Data Analysis. Institute of Developing Economics", (IDE) . P13
[2]Op-cit : p 14

النقابي والاتحادات العمالية مما يؤثر في الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى البنية التحتية.

ولتحسين نموذج كاميرون الذي اقتصر على الدول الغنية فقط قام رودريك (Rodrik,1998) بتحسين نموذج كاميرون، فوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاديات المفتوحة وحجم الحكومة باستخدام 100 دولة حيث أوضح أن المنظمات العمالية في البلدان النامية غير المنظمة تنظيماً جيداً وبالتالي فهي أقل تأثيراً.

وأوضح رودريك العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام مفادها أن: اقتصاد أكثر انفتاحاً سيكون عرضه لمخاطر خارجية مثل تغيرات سعر الصرف، وتقلبات الطلب والعرض في السوق المالية، وبالنسبة للدول المتقدمة ذات الكفاءة الإدارية والنظام الإداري السليم يتم تخفيف هذه المخاطر من خلال الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعي في حين أن البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرات الإدارية يتم تخفيف هذه المخاطر من خلال حلول بسيطة مثل الوظائف العامة والتحويلات العينية (Rodrike,1998).

الفصل الثاني

نظرية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية ويتوضع على رأس أهداف أي سياسة اقتصادية كانت، فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ناحية أخرى فهو يعبر عن مدى تحسن رفاهية الفرد في المجتمع. وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً مع تطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها. وساهمت التطورات الاقتصادية المتلاحقة في انقلاب العديد من المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو.

ويتناول هذا الفصل أهم نظريات النمو الاقتصادي المعاصرة وفق المحاور التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته

المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: فرضية الإزاحة مقابل فرضية التكافؤ لدى ريكاردو – بارو

المبحث الأول

النمو الاقتصادي ومحدداته

مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، زاد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي ومختلف العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها. ويتكون هذا المبحث من مقاربة لمفهوم النمو الاقتصادي ومن ثم نستعرض أهم أدبيات النمو الاقتصادي وتطوره ومحدداته الأساسية.

أولاً- مفهوم النمو:

1- لمحة تاريخية:

شهد العالم خلال القرنين الماضيين تطورات متسارعة وخاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر حيث شهدت هذه الحقبة انتشاراً واسعاً للمكننة وتطوير أساليب العمل اليدوي والتي كان لها نتائجها الاقتصادية المتمثلة بتحسين طرائق الإنتاج، وزيادة كمية الإنتاج وسرعته، وتنامي الحاجة إلى رؤوس الأموال، وتقدم الصناعة في الرأسمالية الزراعية، هذا بالإضافة إلى نتائج اجتماعية تمثلت بنمو السكان، وظهور طبقة العمال، وسيطرة الطبقة الرأسمالية على الصناعة، وظهور الحركات الشعبية وتطور مفهوم الدولة، والشكل رقم (1) أدناه يوضح تطور أعداد السكان، وتطور الناتج المحلي على مستوى العالم.

الشكل رقم (1)–تطور الناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم والتعداد السكاني خلال الفترة 1 – 2010

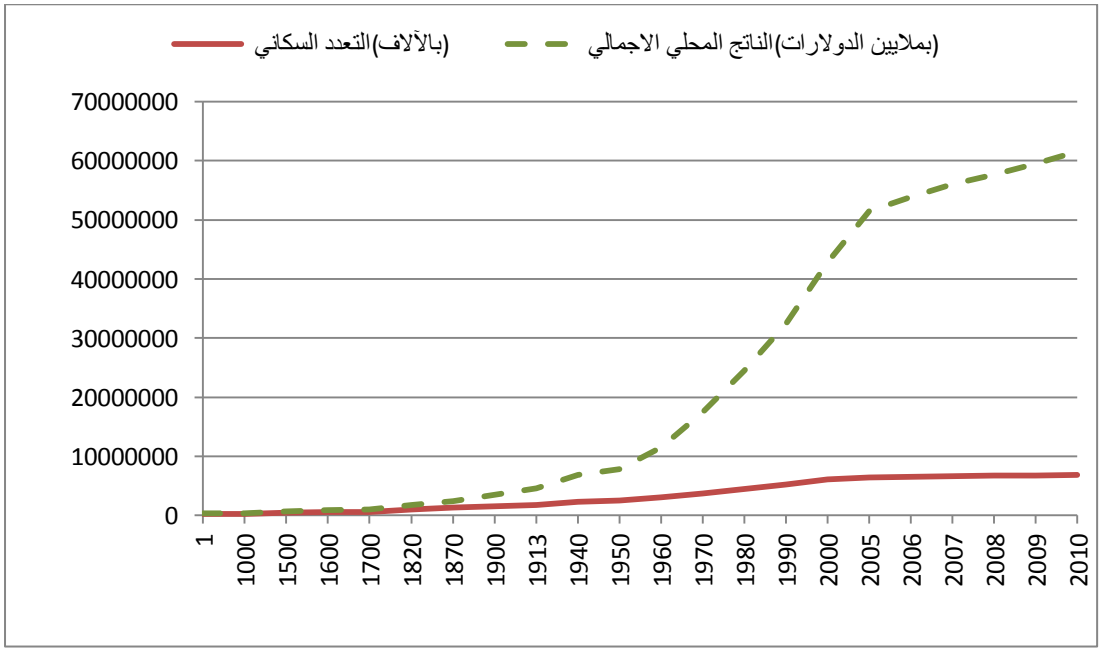

Source:Angus, Maddison.(2010). Historical Statistics of the World Economy.Estimated data.*

2- تعريف النمو:

إن ما يُجمع عليه الاقتصاديون في إطار بحثهم لإيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي هو صعوبة تحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات بشكل مستمر، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

يعرف الاقتصادي الأمريكي[1](Simon Kuznets) النمو الاقتصادي:"ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توريد السلع الاقتصادية المتنوعة بشكل يتناسب مع الزيادة في السكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها"[2].

ومن هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات:

1- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي على النمو المستدام وليس المؤقت.

2- دور التقانة في النمو طويل الأجل.

3- ضرورة وجود تكييف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

كذلك يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجماليGDP لقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع، وعليه يعرف النمو على أنه: الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد[3].

نلاحظ من التعريف أعلاه التركيز على التغير الحقيقي وليس الاسمي في متوسط المستوى المعيشي للأفراد، و بالتالي يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ولكن غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية. فالشرط الآخر هو طريقة توزيع هذه الزيادة على الأفراد والتي تشكل موضوعا شائكاً آخر مرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد. وهكذا يمكننا القول أن:

---

[1]اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971

[2]Kuzents, Simon. Modern Economic Growth: Finding and Reflections. (2004). The American Economic Review, Vol.63, No.3 (Jun,1973), 247-258. http://www.jstor.org/.

[3]Dunnett, Andrew.(1998).Understanding the Economy.4th edition.Financial Times/ Prentice Hall. ISBN: 0582325072. P44.

"النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الفرد منه في الأجل الطويل".

ثانياً- دالة الإنتاج:

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة التي تربط بين المقدرة الإنتاجية وحجم مختلف المدخلات، وذلك عبر الدالة التالية (Nafziger,2006, PP308-309)[1]:

$$Y = f(L, K, N, E, T) \ldots \quad \ldots\ldots \ \ldots\ldots \quad . (1)$$

حيث:

Y: هي المخرجات أو الناتج القومي خلال فترة محددة، وتعتمد على العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية والمؤسسات والتقنية.

L: قوة العمل وبشكل أخص الماهرة منها والتي تمتلك مهارات محددة في مجالات محددة.

K: التراكم الرأسمالي بما فيه من مصانع ومعدات وآلات وأبنية ومخزون والتي تستخدم بهدف الإنتاج.

N: الموارد الطبيعية وهي في تناقص مستمر إلا أنها تؤخذ هنا من خلال التدفق الحاصل أثناء العملية الإنتاجية.

E: التنظيم وهو مصدر إنتاجي يعبر عن التنسيق ما بين العمالة ورأسمال والموارد الطبيعية والتقنية .

T: تمثل التقدم التكنولوجي، حيث يمكن أن تعمل كمدخل مباشر أو غير مباشر عبر التأثير في عوامل الإنتاج الأخرى.

وفي المقابل يمكن صياغة دالة الإنتاج والمنفعة من نوع كوب دوغلاس[2] والتي تستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين وتعود إلى الرياضي C.W.Cobb والاقتصادي P.H.Douglas، حيث تعبر هذه الدالة عن توزيع المخرجات بين مدخلات الانتاج. والشكل الأساسي لها:

$$Y = f\left(L، K\right) = A.L^{\alpha}.K^{\beta} \quad \ldots \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

Y: تمثل المخرجات أو الناتج خلال فترة محددة.

K, L: تمثل المدخلات الكمية من رأسمال والعمالة خلال فترة زمنية محددة.

A: معلم موجب يعبر عن مؤشر التقنية (التقدم التكنولوجي).

β,α: معلمين موجبين تعبران عن مرونة الناتج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال.

[1]Nafziger. E. Wayne.(2006).Economic Development.Cambridge University Press.The Edinburgh Building. 4th Ed.PP:308-309.

[2]Segura. Julio,.& Braun, C. Rodriguez.(2004). An Eponymous Dictionary of economics: A Guide to Laws and Theorems Named after Economists. MA. USA: Northampton. PP:47-48

منحنى هذه الدالة محدب ولذلك فإنه يسمح للمدخلات بالإحلال، لكن هذه الدالة لها مساوئ حيث أن الإحلال بين المرونات ثابت ويساوي (1) حيث أن لهذه الخاصية تأثيرات كبيرة على السلوك الاقتصادي. وهذه الدالة متجانسة من الدرجة ($\alpha + \beta$) وذلك شيء مناسب لنمذجة عوائد الإنتاج. (عائد إنتاج متناقص $\alpha+\beta<1$، عائد إنتاج ثابت $\alpha+\beta = 1$، عائد إنتاج متزايد $\alpha+\beta>1$). على الرغم من سلبية هذه الدالة إلا أن لها استخدام واسع النطاق بسبب الصيغة الرياضية السهلة في تقديرها وفي التعليم وفي استخدامها في اشتقاق دالات أخرى كالطلب والتكلفة والإنفاق والربح والمنفعة غير المباشرة.

ثالثاً– محددات ومصادر النمو الاقتصادي:

أشار العديد من الاقتصاديين[1] إلى مجموعة من الحقائق التي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار عند البحث في موضوع النمو الاقتصادي تتمثل في متوسط نصيب كل من الفرد، والعمالة، ورأسمال من الناتج، ونسب تركيب رأس المال والعمل في الناتج وفق ما يلي[2]:

***K1*:** تنمو حصة الفرد من الناتج بشكل مستمر مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل نمو الإنتاجية لا يتجه نحو الانخفاض.

***K2*:** تنمو أيضاً نسبة رأسمال–العمالة بشكل مستمر.

***K3*:** معدل العائد على رأسمال ثابت.

***K4*:** نسبة رأسمال إلى الناتج ثابتة.

***K5*:** حصة كل من رأسمال والعمالة من الناتج المحلي الإجمالي تبقى ثابتة.

***K6*:** يمكن ملاحظة اختلاف واضح في معدل نمو الإنتاجية بين البلدان.

***R7*:** لدى شريحة واسعة (قطاع عريض) من البلدان متوسط معدل النمو غير مرتبط بمستوى دخل الفرد.

***R8*:** النمو مرتبط بشكل ايجابي مع حجم التجارة الدولية.

***R9*:** معدلات النمو مرتبطة بشكل عكسي مع معدل النمو السكاني.

***R10*:** الأبحاث الخاصة بحساب النمو تظهر دائماً بواقي، وهي ناتجة عن أن تراكم المدخلات لوحدها لا يحسب فقط النمو ولكن يدخل في حسابه عوامل أخرى.

***R11*:** البلدان مرتفعة الدخل تجذب كل من العمالة الماهرة وغير الماهرة.

***R12*:** هناك فرق كبير في حصة الفرد من الدخل بين البلدان.

***J13*:** معدلات النمو للعالم ككل وللبلدان بشكل فردي تختلف بشكل جوهري عبر التاريخ.

***J14*:** المركز النسبي لأي بلد من حيث توزيع الدخل يمكن أن يتغير.

---

[1] (Kaldor 1961 "1-6", P.Romer 1989 "7-11", Jones 2001 "12-14")&(Snowdon, et al, 2005, P: 595).

[2] Snowdon. Brain,.& Van. Howard R. (2005). Modern Macroeconomics: It's Origins, Development and Current State. Cheltenham. UK: Edward Elgar. P:595

جميع الحقائق السابقة مستقلة عن بعضها ولكن يشير (Romer,1989) إلى أن *K2* ناتجة عن*K1* و*K4* وكل من *K4* و*K5* تعبر عن *K3*.

أما مصادر النمو فتنقسم بين المباشرة والأساسية، والتساؤل المثار هنا دائماً في جميع الدراسات والأبحاث المعنية بدراسة النمو ومحدداته يأخذ جانبين رئيسيين[1]:

1. كيف يحدث النمو الاقتصادي ؟
2. لماذا توجد بلدان غنية وأخرى تبقى فقيرة ؟

وبشكل عام يمكن التمييز حسب نظريات النمو بين مفهومين أساسيين لمصادر النمو:

1. **مصادر النمو المباشرة:** وهي المسببات المباشرة لتفسير النمو حيث ترتبط بعملية تراكم المدخلات سواء أكانت من رأس المال أو العمل أو حتى متغيرات أخرى تؤثر على إنتاجية هذه المدخلات مثل وفورات الحجم والتغير التكنولوجي.
2. **المحددات الأساسية للنمو:** والتي يمكن اعتبارها مصادر أعمق للنمو ترتبط بمتغيرات لها تأثير رئيسي على قدرة البلد وإمكانياته في مراكمة عوامل الإنتاج، والاستثمار في إنتاج المعرفة، مثل معدل النمو السكاني، وتأثير القطاع المالي، وبيئة الاقتصاد الكلي بشكل عام، ونظام التجارة المتبع، وحجم الحكومة، وتوزيع الدخل، والبيئة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي، وبالتالي فإن الانتقال من المسببات المباشرة إلى الأساسية للنمو سيكون له أثره في لفت النظر حول موضوع الإطار المؤسساتي للاقتصاد بما يتضمنه من الحوكمة والمؤسسات والهياكل التحفيزية والتي تعتبر من العناصر المهمة والمهيئة للنجاح في عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ويمكن جمع هذه العناصر سواء الأساسية أم المباشرة في عملية صياغة معادلة الناتج على الشكل التالي:

$$Y_t = f(K_t, N_t, L_t, A_t, S_t) \qquad (3)$$

حيث :

Y_t:المخرجات أو الناتج خلال فترة من الزمن.

K_t: المخزون الرأسمالي حتى الفترة t.

N_t: الموارد الطبيعية (الجغرافية).

L_t: العمالة حتى الفترة t.

A_t: مخزون الاقتصاد من المعرفة (الخبرات والمعارف المتراكمة).

[1]Snowdon. Brain,.& Van. Howard R. Op cit. PP:596-598.

S_t: البيئة الاجتماعية والتي تتضمن المتغيرات التي لها تأثير على المنحى الاقتصادي وغير الاقتصادي والتي تؤثر بشكل عام على إمكانية النمو والأداء لاقتصاد ما بحيث تتضمن المؤسسات والحوافز والقوانين والقواعد.

المبحث الثاني

نظريات النمو الاقتصادي

ركز معظم الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم الفكرية[1] ولاسيما المعاصرون منهم على نمذجة العوامل والمحددات المؤثرة في النمو في محاولة لإعطاء إجابة حول تساؤلين أساسيين في موضوع النمو الاقتصادي:

1. كيف يحدث النمو الاقتصادي في بلد ما عبر الزمن ؟
2. كيف تنمو بلدان بشكل أسرع من بلدان أخرى ؟

وفي هذا الفصل سيتم عرض أهم النظريات التي تناولها كل فكر اقتصادي، مع العلم أن كل النماذج التجميعية للنمو الاقتصادي اشتملت على ثلاث معادلات أساسية[2]:

أ- معادلة تعريفية تعنى بتحديد دالة الإنتاج، بمعنى العلاقة الفنية بين كمية ما ينتج من سلع وخدمات وما يستخدم من وحدات لمدخلات الإنتاج كرأس المال والعمل والموارد الطبيعية، كما أشرنا من قبل في المعادلات رقم (1) و(2) و(3) في المبحث الأول من هذا الفصل؛

ب- معادلة تعريفية تعنى بإيراد شرط التوازن في سوق السلع (الادخار يساوي الاستثمار)؛

ت- معادلة تستخدم المعادلتين السابقتين للتوصل إلى المعادلة الديناميكية التي تحكم نمو رأس المال العيني.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن معظم نماذج النمو الاقتصادي التجميعي تتبنى الافتراضات التالية:

أ- عادة ما يتم ادخار نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي، يرمز إليها بالحرف s؛

ب- وعادة ما يتم استهلاك رأس المال بمعدل ثابت، يرمز إليه بالحرف d؛

ت- ينمو عنصر العمل بمعدل ثابت يساوي معدل نمو السكان، يرمز إليه بالحرف n؛

ث- عندما يوجد تقدم تقني فإن معدل نمو التقدم التقني يمكن أن يعتبر ثابتاً، ويرمز إليه بالحرف t.

---

[1] النيوكينزيين والنيوكلاسك وأصحاب نظرية النمو الداخلي.

[2] Snowdon. Brain,.& Van. Howard R. Ibid, PP:596-598

على أساس هذه الملاحظات الأولية يمكن استعراض أهم نماذج النمو الاقتصادي التي استخدمت في الأدبيات التطبيقية لتقييم الأداء التنموي.

أولاً- نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية[1]:

كان أهم من تطرق إلى موضوع النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي كل من آدم سميث (1776) ودافيد ريكاردو (1817) وتوماس مالتوس (1798).

يشير آدم سميث إلى أربع فرضيات أساسية في نموذجه: التوازن التلقائي أي ما يسمى آلية السعر في السوق الحرة مقولة اليد الخفية؛ والتنافس الحر أي وجود دولة قادرة على تكريس بيئة السوق الحرة كشرط لعمل اليد الخفية؛ والتخصص وتقسيم العمل بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج؛ وأخيراً التقدم التقني بشكل يساهم في تحقيق وفورات الحجم وبالتالي تقليص التكلفة وتعظيم الأرباح وتحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي. وبالتالي يمكن تحديد مصادر النمو وفقاً لهذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (2)- مصادر النمو وفقاً لنموذج آدم سميث

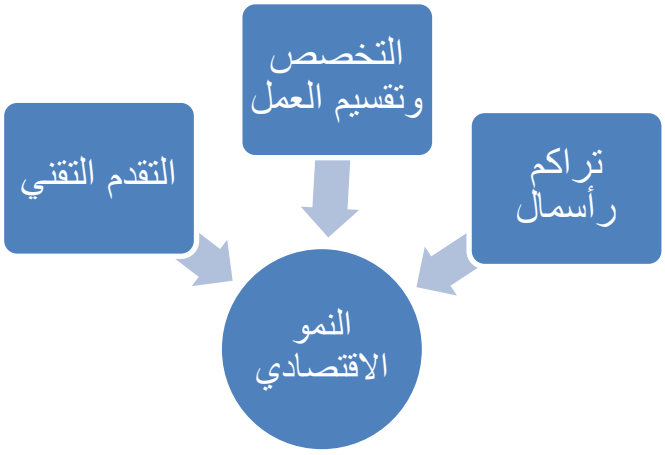

المصدر: من إعداد الباحثة

هذه النظرة المتفائلة تجاه النمو لدى سميث قابلها نظرة تشاؤمية عند توماس مالتوس والذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتوس للسكان" والتي تنص على: "إن عدد السكان-إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا

---

[1] يراجع كل من:

1. مسلم، عائشة. (2007). اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004 . رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر. ص 29.
2. Fisher, S. et al. (2002). Macroeconomic. 2nd edition. Paris: dunod edition. P:296.
3. Barro, R. J., & Xavier Sala. I. Martin. (2004). Economic Growth. 2nd edition. Cambridge: Cambridge university. P:16-17, 407.
4. Mankiw, N. Gregory.et al. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics. Vol. 107, PP: 407–437.

بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة". كما أبرز مالتوس أهمية النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية وأهمية عامل الاستقرار السياسي في تعزيز النمو الاقتصادي وهو ما عرف لاحقاً بالفعالية كمحدد من محددات الإنتاجية[1].

أما دافيد ريكاردو فقد ركز على أهمية عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل، والتي تعتبر مداخيلها من ريع وربح وأجر أساس الناتج لاقتصاد ما وبالتالي أساس النمو الاقتصادي. والأساس هنا الذي يمكن زيادته هو عملية مراكمة رأس المال لأن المعروض من الأرض والعمل محدد، بينما رأس المال قابل للزيادة وهو الذي سيشكل قاطرة النمو لاحقاً. واتفق كارل ماركس مع ريكاردو في أن محرك النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو الاستثمار الذي يقود إلى تراكم رأسمالي وبالتالي فإن استمرار النظام الرأسمالي في النمو يحتاج إلى مزيد من الجهد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الحصة من الناتج على حساب الطبقة العاملة[2].

ونخلص مما سبق أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، وتبين النظرية أيضاً أن التقدم يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح.

ثانياً- النمو الاقتصادي لدى النيوكينزيين : نظرية هارود-دومر: The Neo-Keynesia Harrod– Domar Model:

استكمالاً لما نشره كينز في كتابه "النظرية العامة" عام 1936 فكر بعض الاقتصاديين (Snowdon et al, 2005, p598)[3] في تطوير النظرية الكينزية – التي تعتبر نظرية للتحليل في الأجل القصير في الإطار الساكن-من أجل رصد التغيرات الديناميكية على المدى الطويل وأسبابها. وقد قام كل من (هارود،1939) و(دومر، 1946-1947) بشكل مستقل كل منهما عن الآخر بتقديم نظريات تربط النمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي، ففي حين أن كينز قد أكد على تأثير الاستثمار في الطلب الكلي (مضاعف الإنفاق الاستثماري)، فإن كلاً من هارود- ودومر قد أكدا على قدرة الإنفاق الاستثماري على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد (من جانب العرض).

[1]Malthus, Thomas. An Essay on the Principle of Population. London. 1998. http://www.esp.orgpp 10,11
[2]Nafziger. E. Wayne.(2006). Economic Development. Ibid. PP:123-157
[3]Snowdon. Brain,.& Van, Howard R. (2005). Modren Macroeconomics: It's Origins, Development and Current State. Op-cit. P598.

ويتلخص هذا النموذج في المعادلة التالية[1]:

$$G = \frac{s}{v} \ ; v = \frac{K}{Y}$$

حيث:

G: معدل نمو الناتج والذي يتحدد عبر معدل الادخار s مقسوماً على معدل v: رأس المال/الناتج

ومن نقاط القوة لنموذج هارود–دومر:

1. إنه نموذج بسيط: يفترض معدل نمو قوة العمل كمتغير خارجي، ومستوى تكنولوجي يعبر عنه كنسبة ثابتة بين رأس المال والعمل (K,L)، ومعدل ثابت لنسبة رأس المال إلى الناتج (K/Y).
2. افترض نموذج هارود–دومر أن النمو الاقتصادي يتم على أساس حصة من الإنفاق الاستثماري (I).

وقد استخدم هذا النموذج بشكل واسع من قبل الاقتصاديين في عملية التخطيط الاقتصادي لمعرفة حجم الاستثمارات الضرورية لتحقيق معدل نمو محدد. فيما لو كانت الاستثمارات المحلية (الادخارات) في الوضع الحالي لا تكفي لتحقيق هذا النمو فإنه سيتم الاستعانة بالمعونات الخارجية لسد فجوة الادخار.

ومن المآخذ على هذا النموذج:

1. ثبات معدل رأس المال إلى الناتج وعلى اعتبار أن ($1/v$) يعبر عن إنتاجية الاستثمار (φ)، فإن المعادلة السابقة تكتب:

$$G = s\varphi$$

ولكن إنتاجية الاستثمار غير معلومة على اعتبار أنها تعكس هيكلية السياسة الاقتصادية وكفاءتها في عملية اتخاذ القرار الرأسمالي، وهو ما حدث في الهند من ثمانينيات القرن الماضي على سبيل المثال، حيث كانت الادخارات المستثمرة عالية جداً ولكن لم تحقق معدل نمو مرتفع نظراً لانخفاض الإنتاجية[2].

---

[1] بافتراض أنه لدينا اقتصاد مبني على قطاعي الأعمال والأهلي، فإن معادلة الدخل القومي: $Y_t = C_t + S_t$

حيث: Y_t: تمثل الناتج أو الدخل خلال الفترة t. C_t : تمثل الاستهلاك. S_t: تمثل الادخار. وبهدف الوصول إلى التوازن في هذا الاقتصاد فإن الأمر يتطلب أن يتساوى الإدخار مع الاستثمار: $I_t = S_t$ ولينمو هذا الاقتصاد فإنه لابد من اضافات صافية كاستثمارات على التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يقودنا إلى المعادلة التالية: $K_{t+1} = (1-\delta)K_t + I_t$ حيث: δ: معدل اهتلاك التراكم الرأسمالي. إن العلاقة التي تربط بين رأس مال والناتج هي نسبة الأول/الثاني ($K/Y = v$) والتي يفترض أنها ثابتة. وإذا افترضنا أن الاستثمار الجديد يحدد عبر الادخار الكلي ، لذلك يمكن القول بافتراض أن الادخار الكلي هو نسبة من الناتج: $S_t = sY_t$ و بما أن $K=vY$، و $S_t=I_t$، فإنه يمكن كتابة معادلة التراكم الرأسمالي كما يلي: $vY_{t+1} = (1-\delta)vY_t + sY_t$ وبالتقسيم على v وطرح Y_t من الطرفين فإنه: $Y_{t+1} - Y_t = [s \div v - \delta]Y_t$ وبالتقسيم على Y_t، فإنه: $[Y_{t+1} - Y_t] \div Y_t = (s/v) - \delta$ ولكن $[Y_{t+1}-Y_t]/Y_t$ يمثل معدل نمو الناتج g، والذي يتحدد عبر معدل الادخار s مقسوماً على معدل رأسمال/الناتج v وبالتالي كلما كان معدل الادخار أعلى ومعدل رأسمال–الناتج أقل والاهتلاك أقل كلما نما الاقتصاد بشكل أسرع . وبإهمال الاهتلاك في المعادلة السابقة، فإن نموذج هارود–دومر يكون: $G = \frac{S}{V}$

[2] Nafziger. E. Wayne.(2006). Economic Development. Ibid. PP:131

2. إن جميع الادخارات تذهب للاستثمار، وما يتعلق بالمعونات الخارجية كان لها أثر سلبي في التقليل من الادخار المحلي وانخفاض إنتاجية الاستثمار.
3. عدم إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل حيث يعتبر شيئاً ضرورياً وهاماً لنجاح النموذج ولكن ذلك لا يحقق النمو في المدى الطويل. حيث أن نموذج هارود–دومر يمكن أن يحقق النمو المستدام المستقر مع عمالة كاملة ولكن ضمن ظروف استثنائية وهي أن ينمو كل من رأس المال (K) والناتج (Y) والعمالة (L) بنفس المعدل وهو أمر يصعب تحقيقه بنفس المعدل بشكل مستمر وهو ما سمي "**بحد السكين**".

ثالثاً– نظرية النمو النيوكلاسيكية:

وتركز هذه النظرية بشكل أساسي على نموذج **سولو– سوان The Solow –Swan Neoclassical Model**[1]**:**

على النقيض من نموذج هارود – دومر للنمو والذي ركز على التراكم الرأسمالي، فإن سولو بنى نموذجه على التغيرات في الأجور ومعدلات الفائدة والإحلال بين العمالة ورأس المال ونسب متغيرة لعوامل الإنتاج وأسعار عوامل إنتاج مرنة (Nafziger,2006, pp153-155)[2]. حيث أظهر سولو أن النمو ليس من الضروري أن يكون في حالة عدم الاستقرار، لأنه في حال نمو العمالة أكثر من رأس المال فإن الأجور ستنخفض، وفي حال نمو رأس المال أكثر من العمالة فإن الأجور سترتفع، الأمر الذي يقود إلى أن تغيرات في أسعار عوامل الإنتاج والإحلال بين هذه العوامل سيدفع الاقتصاد إلى نقطة توازن يستقر عندها مخالفاً بذلك "حد السكين" الذي اقترحه نموذج هارود – دومر في السعي وراء النمو.
كماأن هذا النموذج يعتبر محاولة لتفسير الظواهر التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة. حيث أنه حل مشكلة عدم الاستقرار والتي كانت صفة مميزة لنموذج هارود–دومر. حيث قام سولو بوضع نموذج للنمو طويل الأمد، قبل فيه جميع افتراضات هارود–دومر باستثناء المعاملات الثابتة لدالة الإنتاج، حيث أتاح ذلك الإحلال بين رأس المال والعمل في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية النموذجية، الأمر الذي سمح لأي اقتصاد بتحقيق نمو مستقر بشكل مستقل عن ظروف ذلك الاقتصاد المبدئية[3].

---

[1]جاء هذا النموذج بناء على أبحاث كل من الاقتصاديين "روبرت سولو" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956 و"تريفور سوان" في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" سنة 1956 ذلك في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم.
[2]Nafziger. E. Wayne.(2006). Economic Development. Ibid. PP:153-155.
[3]Segura. Julio,.& Braun, C. Rodriguez. (2004). Ibid. PP:242-243.

1. نموذج سولو–سوان:

يلقي نموذج سولو–سوان الضوء على العوامل المؤثرة في النمو (الادخار، والنمو السكاني، والتقدم التقني)، وذلك ضمن اقتصاد مغلق بافتراض عدم وجود قطاع حكومي؛ إلا أنه على الرغم من التطورات الأخيرة في نظرية النمو الداخلي، فإن نموذج سولو يبقى حجر الأساس في موضوع النمو الاقتصادي. وقد بُني نموذج سولو على الافتراضات التالية (Snowdon et al ,2005, P:602)[1]:

أ– التبسيط، فقد افترض أن الاقتصاد يحتوي على قطاع ينتج نمطاً واحداً من المنتجات والتي يمكن أن تستخدم للاستثمار أو الاستهلاك.

ب– الاقتصاد مغلق أمام المبادلات الدولية ويتم إهمال القطاع الحكومي وبالتالي إهمال أثر سياسات الإنفاق الحكومي.

ت– جميع المخرجات أو المنتجات التي تم ادخارها سيتم استثمارها.

ث– باعتبار أن النموذج يهتم بالنمو طويل الأمد فإنه لن تؤخذ عليه المشكلات المرتبطة بالاستقرار في الأجل القصير (كالنموذج الكينزي).

ج– أسقط سولو افتراضات هارود–دومر سواء ثبات معدل رأس المال إلى الناتج (*K/Y*) أم ثبات رأس المال إلى العمل (*K/L*).

ح– يتحدد معدل نمو التقدم التقني والنمو السكاني ومعدل إهتلاك التراكم الرأسمالي بشكل خارجي[2].

وبأخذ هذه الافتراضات السابقة بعين الاعتبار فإنه يمكن دراسة نموذج سولو عبر دالة الإنتاج ودالة الاستهلاك وعملية التراكم الرأسمالي لنصل إلى معادلة النموذج الرئيسية[3]:

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \delta)k$$

هذه هي المعادلة الرئيسية لنموذج سولو وهي تبين أن التغير في مخزون رأس المال يتحدد بثلاث عوامل هي:

S: الميل الحدي للادخار.

n: معدل النمو السكاني أو العمالة.

δ: معدل اهتلاك رأس المال.

والشكل أدناه يوضح المعالم الأساسية لنموذج سولو:

---

[1] Snowdon. Brain,.& Van, Howard R. (2005). Ibid. PP:602:611.

[2] وقد تم تطوير نموذج سولو على يد (*Cass,1965*) و (*Koopmans,1965*) بحيث يمكن تحديد معدل الادخار داخلياً، ثم تم تطوير النموذج بحيث يستبدل افتراض التقدم التقني الخارجي المسؤول عن النمو بمحددات للنمو على المدى الطويل للانتاجية سميت لاحقاً بنماذج النمو الداخلي. كما تم تعديل نموذج سولو بحيث أدخل عليه (*Mankiw*، *et al*، *1992*) رأس المال البشري على دالة الانتاج بحيث أصبح بالإمكان الحصول على بيانات أكثر واقعية وموضوعية أثناء عملية التقدير للنموذج.

[3] يراجع الملحق رقم (4)

الشكل رقم (3)–نموذج سولو للنمو

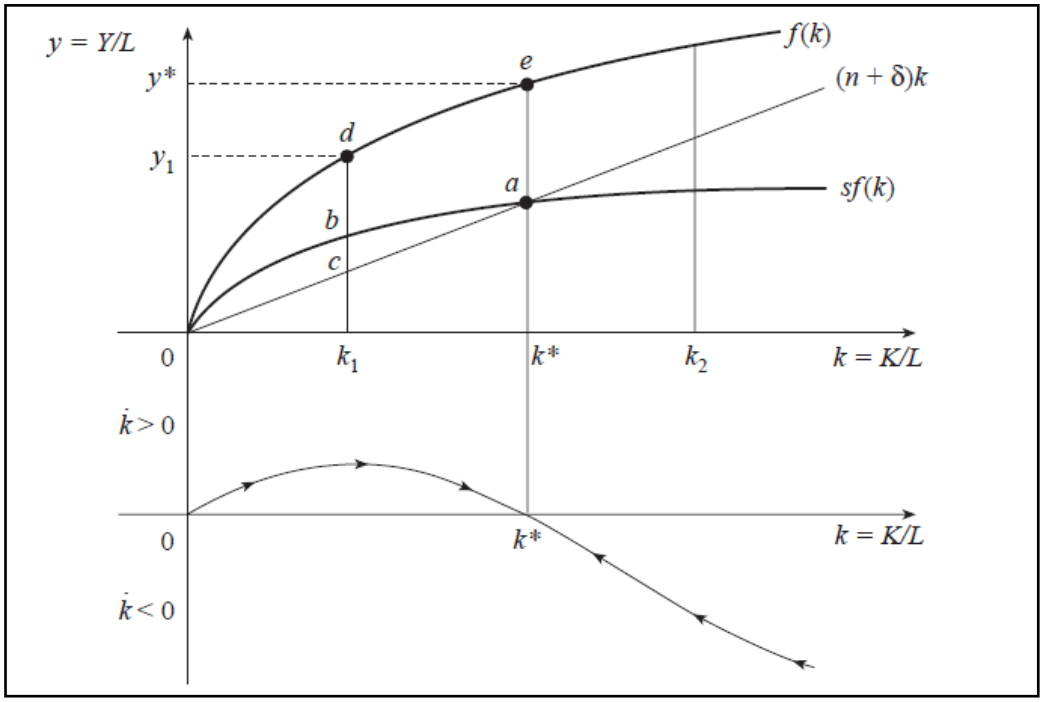

Source: Snowdon. Brain Van. Howard R. (2005). ModrenMacroeconomics.Ibid. P608

حيث:

sf(k): تظهر مستوى الادخار لكل عامل عند مستويات مختلفة من نسبة رأس المال/ العمل

(n+δ)k: يظهر الاستثمار المطلوب المتناسب مع k

ويبين الشكل ما يلي :

أ– يوجد مستوى واحد من مخزون رأس المال وهو *k** حيث يتساوى لأجله الاستثمار الفعلي مع الاستثمار المطلوب:

$$\boldsymbol{sf(k*) = (n+\delta)k*}$$

حيث تشير * إلى الوصول إلى حالة الاستقرار.

وهذا المستوى التوازني من الاستثمار k يحدد ما يسمى بـ "الحالة المستقرة للاقتصاد"*k** وتمثل حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، إذ إن كل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل "الحالة المستقرة" وهذا يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، لأنه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعاً كلما زاد حجم الناتج[1]. وعند هذا المستوى من التوازن يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج (y*) ومن الاستهلاك (e-a).

[1]Mankiw, N. G. et al. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth.Quarterly Journal of Economics.Vol. 107. P446

ب- عند المستوى k_1 من نسبة رأس المال/العمل: أي "حجم رأس المال أقل من مستوى رأس مال الحالة المستقرة" عندها يكون:

$$\boldsymbol{sf(k) > (n+\delta)k}$$

إن متوسط نصيب الفرد من الاستثمار (الادخار) الفعلي (b) يتجاوز الاستثمار المطلوب (c) وهذا يعني وجود تكثيف للتراكم الرأسمالي في الاقتصاد. ومع مرور الزمن فإن مخزون رأس المال سوف يزداد ويقابل ذلك زيادة في حجم الناتج، وهكذا يستمر مخزون رأس المال في الزيادة حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة (من k_1 إلىk^*). وعند المستوى k_1 فإن متوسط الاستهلاك الفردي يشار إليه (d-b) ومتوسط الناتج الفردي عند المستوى y_1.

ت- عند المستوى k_2 من نسبة رأس المال/العمل: أي عندما يكون حجم رأس المال أكبر من مستوى رأس مال الحالة المستقرة عندها يكون:

$$\boldsymbol{(n+\delta)k > sf(k)}$$

وهذا يعني وجود حالة توسع سطحي (قليل العمق 'shallower') للتراكم الرأسمالي في الاقتصاد ينتج عنها أن الاستثمار الفعلي يكون أقل من الاستثمار المطلوب الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة (من k_2إلىk^*).

ث- في القسم السفلي من الشكل السابق يوضح العلاقة بين$\dot{k}$: التغير في رأس المال/ العمل و k حيث يتبين لنا حالتين:

الحالة الأولى: $\dot{k} > 0$ وهذا يعني أن التغير في مخزون رأس المال موجب وهذا يسمح بزيادة رأس مال الفرد نحو نقطة التوازن (من اليسار إلى اليمين) وبالتالي إنعاش الاقتصاد.

الحالة الثانية:$\dot{k} < 0$ وهذا يعني أن التغير في مخزون رأس المال سالب وهذا ما يؤدي إلى تراجع رأس مال الفرد نحو نقطة التوازن (من اليمين إلى اليسار) وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود.

وعليه فإن نموذج سولو يشير إلى أنه:

في ظل ثبات معدلات الادخارs، ومعدل نمو السكانn، فإن الاقتصاد إذا كان يملك مستوى مخزون رأس مال أقل أو أكبر من مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية تؤدي إلى ازدياد تراكم مخزون رأس المال أو انخفاضه وصولاً إلى حالة الاستقرار وتظهر النقطة a حالة الاستقرار حيث متوسط نصيب الفرد لكل عاملy^* ورأس المال لكل عاملk^* ثابتان. أي أنه في حالة الاستقرار لا يوجد تركيز وتكثيف للنمو وإنما توسع وتمدد للنمو بسبب النمو السكاني n

وهكذا لكي يبقى كل من $y^* = Y/L$ و $k^* = K/L$ يجب أن ينمو كل من K وL بنفس معدل النمو السكاني n.

2. أثر الادخار على النمو[1]:

يرى سولو أن معدل الادخار هو أحد المحددات الرئيسية لرأس مال الحالة المستقرة للاقتصاد، حيث أن تغيرات معدل الادخار له تأثير مباشر على عملية التراكم الرأسمالي بحكم تأثيره على حجم الاستثمار، مما يعني أن له أثراً كبيراً على معدل النمو (حجم الناتج هو دالة في رأس المال). فارتفاع معدل الادخارمن s_1 إلى s_2 فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار ومنه ارتفاع حجم الناتج. وهكذا وفق نموذج سولو فإن معدلات مرتفعة من الادخار تقود إلى نمو أسرع، ولكن مؤقتاً فقط فالزيادة في معدل الادخار يثير النمو فقط حتى يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة جديدة. وهذا الانتقال من حالة مستقرة إلى أخرى جديدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل كبير يزيد من عملية التراكم الرأسمالي. وهذا ما يعطي تفسيراً كاملاً للأداء الاقتصادي الإيجابي الذي حققته ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

الشكل رقم (4)–أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي

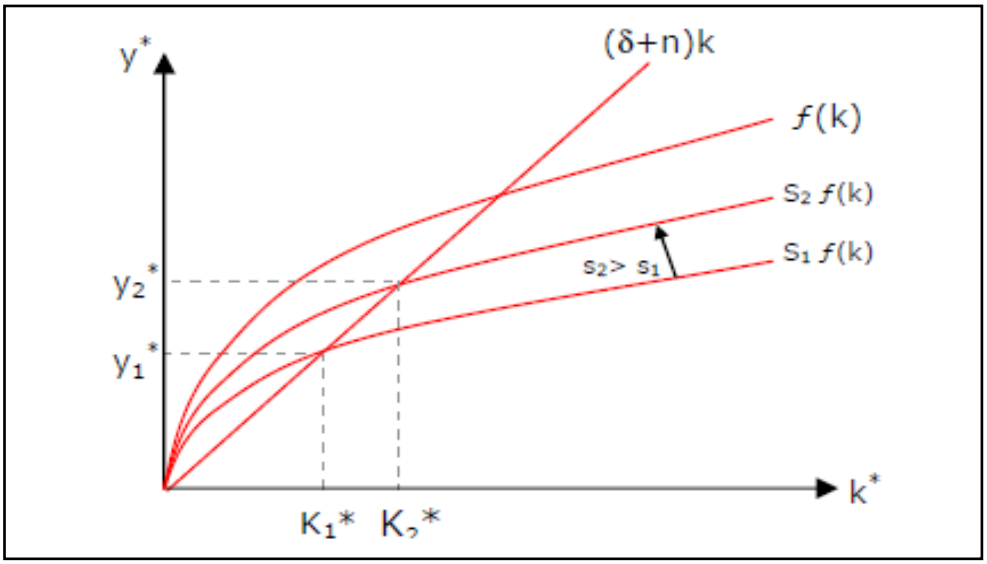

Source: Mankiw. Op-cit p190

يشير الشكل رقم (4) إلى أثر ارتفاع معدلات الادخار. بدءاً من رأس المال الموافق للحالة المستقرة لكل فرد k_1^*، الزيادة في s من s_1 إلى s_2 تنقل المنحنى $s_1.f(k)$ إلى $s_2.f(k)$، في الحالة المستقرة القديمة

[1] يراجع كل من :

1. Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics 5th edition.(2002). journal of politicaleconomy, vol95, n°2,April1987, reviewed on 2002.P190-192
2. Barro, R. J., & Martin, Sala. I. Economic Growth. op-cit. p27-32

الاستثمار يتجاوز الاهتلاك الفعلي ومعدل نمو k يصبح إيجابياً، ورأس المال للشخص الواحد يرتفع حتى يقترب الاقتصاد من الحالة المستقرة الجديدة k_2^* حيث: $k_2^* > k_1^*$

هذا الاستنتاج الهام عن أثر الادخار في عملية النمو يسلط الضوء على العديد من المناقشات حول كيفية تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي. حيث من الممكن لعجز الميزانية أن يقلل الادخار القومي ويؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، فالحكومة تتلقى الإيرادات والضرائب وتستخدمها لتدفع مقابل المشتريات الحكومية فإذا تجاوزت الإيرادات النفقات الحكومية ارتفع معدل الادخار العام وبالتالي الادخار القومي. ولكن في الحالة المعاكسة عندما تغير الحكومة من مستوى الإنفاق لتزيد من المشتريات الحكومية –إذا لم تترافق مع زيادة الضرائب– فإنها سوف تمول هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض وهذا يعني تخفيض الادخار العام (استخدام الموارد لخدمة الدين العام)، ومع بقاء الادخار الخاص دون تغيير؛ فإن اقتراض الحكومة سوف يخفض الادخار الوطني، مما يعني انخفاضاً في الأموال المتاحة للإقراض المتاحة للاستثمار. وعند مستوى سعر الفائدة الأولى r_1 فإن الطلب على الأموال المتاحة للإقراض يفوق العرض، وعلية يرتفع سعر الفائدة إلى r_2. فالإنفاق العام بزيادة عجز الموازنة يزاحم الاستثمار الخاص بتقليل الائتمان المتاح للقطاع الخاص أو برفع سعر الفائدة، وهذا ما سنناقشه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

3. القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال[1]:

كما أسلفنا أعلاه عند مناقشتنا الحالة المستقرة للاقتصاد يعتبر معدل الادخار متغيراً خارجياً يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، إذ كلما زاد معدل الادخار الكلي كلما زاد ذلك من النمو الاقتصادي والعكس الصحيح. واختلاف معدلات الادخار تؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال الموافقة للحالة المستقرة للاقتصاد، وهذا ما يطرح أمام واضعي السياسات الاقتصادية مشكلة اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، والتي تعبر عن أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة للفرد، وعلى هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن من الاستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن ب"**القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال**"[2]ويرمز له بالرمز k_{gold}، ويتحقق ذلك من خلال معدل ادخار أوحد s_{gold} ومعدل استهلاك c_{gold}.

---

[1]Mankiw.5th edition. op-cit. P61-63; P192-193

Barro, R. J., & Martin, Sala. I. Economic Growth. op-cit. p27-35-3**7**

[2]ترجع تسمية القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال للاقتصادي "إدموند فيليبس" سنة 1961.

Edmund, Phelps. The Golden Rule of Accumulation: A Fable for Growth men. (1961).American Economic Review vol.(51). P638–643.

يمكننا إيجاد قيمة c_{gold} من خلال المعادلة الأساسية لنوذج سولو–سوان:

$$s.f(k^*) = (n+\delta).k^*$$

وبما أن $c = y - s$ بالتالي:

$$c^*(s) = f[k^*.(s)] - (n+\delta).k^*(s)$$

الشكل رقم (5)– القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

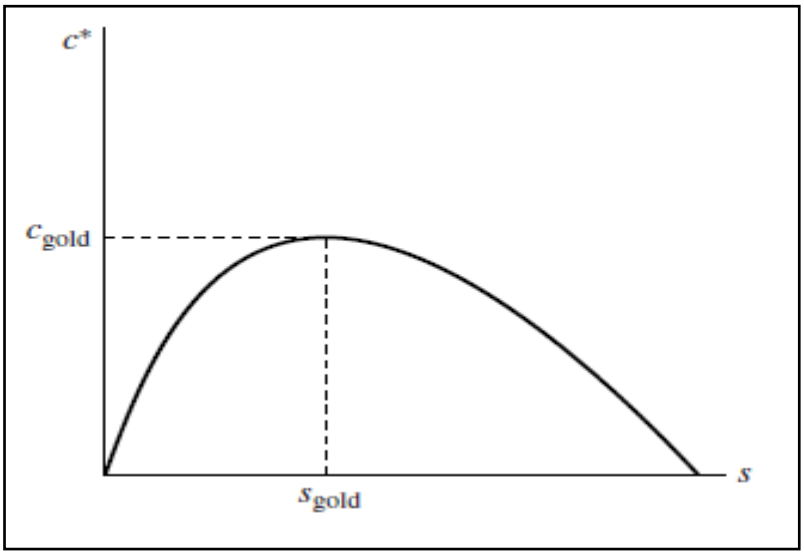

Source: Robert J. Barro. Xavier Sala-i-Martin.(2004).Economic Growth 2ed edition: p35

يبين الشكل رقم (5) أعلاه العلاقة بين c^* و s التي تنطوي عليها المعادلة السابقة:

الكمية c* تزداد عند مستويات منخفضة من s وتتناقص عند قيم عالية من s وتبلغ حدها الأقصى عندما يكون:

$$[f'(k^*) - (n+\delta)].dk^*/ds = 0$$

حيث: $dk^* / ds > 0$ وللدلالة على قيمة k^* الذي يتوافق مع الحد الأقصى من c* بواسطة k_{gold} فإن الشرط الذي يحدد k_{gold} هو:

$$f'(k_{gold}) = n + \delta$$

أي لإيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال k_{gold} وجب أن تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال $f'(k_{gold})$ مساوية للاهتلاك الفعلي $n + \delta$ ومعدل الادخار المقابل يرمز له بـs_{gold} والمستوى المرتبط بالحالة المستقرة لكل فرد من الاستهلاك c_{gold}

$$c_{gold} = f(k_{gold}) - (n+\delta).k_{gold}$$

4. أثر العامل التكنولوجي:

حتى الآن قد افترضنا أنه لا وجود لأي أثر للعامل التقني (التكنولوجي)، والنموذج الكلاسيكي يرى أنه في ظل غياب للعامل التقني فإن قدرة الاقتصاد على رفع دخل(ناتج) كل عامل بواسطة رأس المال يتحدد بتفاعل عوائد أخرى متبقية مثل استعداد أو قبول الأشخاص على الادخار، معدل النمو السكاني، معدل انخفاض قيمة الأسهم.

ومن أجل تفسير النمو على المدى الطويل قام سولو بإضافة العامل التكنولوجي إلى النموذج انطلاقاً من دالة انتاج Cobb–Douglas التي ناقشناها في المبحث الأول من هذا الفصل:

$$Y = A_t K^{\alpha} L^{\beta}$$

وبافتراض ثبات الغلة مع الحجم أي: $\alpha + \beta = 1$ فإن الدخل لكل عامل (Y/L) لا يتأثر بحجم الناتج، ومن أجل مستوى معين من التكنولوجيا فإن الناتج لكل عامل يرتبط بشكل ايجابي بنسبة العمل/رأس المال (K/L). ويمكننا من أجل ذلك إعادة صياغة دالة الإنتاج السابقة من ناحية الناتج لكل عامل:

$$Y/L = A(t_0)(K/L) = A(t_0)K^{\alpha}L^{\beta}/L = A(t_0)(K/L)^{\alpha}$$

وبما أن $y = Y/L$ و $k = K/L$ نصل أخيرا للصيغة النهائية للمعادلة (متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لرأس المال):

$$y = A(t_0)k^{\alpha}$$

ومن خلال هذه المعادلة نرى أنه:عند مستوى معين من التكنولوجيا فإن أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من رأس المال يقود إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

إن تأثير العامل التكنولوجي "متغير خارجي" موضح في الشكل رقم (6) أدناه قد نقل دالة الإنتاج بين فترتين من الزمن: $(t_0 \rightarrow t_1)$ ومن $A(t_0)k^{\alpha}$ إلى $A(t_1)k^{\alpha}$

حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج من ya إلى yb وذلك عند مستوى معين من k_a. ويرى سولو أن للتقدم التقني أثر كبير من حيث أنه يقوم بإجراء نقلة نوعية (على المدى الطويل) وليس فقط زيادة سرعة النمو (على المدى القصير)، على اعتبار أنه متغير خارجي.

الشكل رقم (6)– أثر العامل التكنولوجي

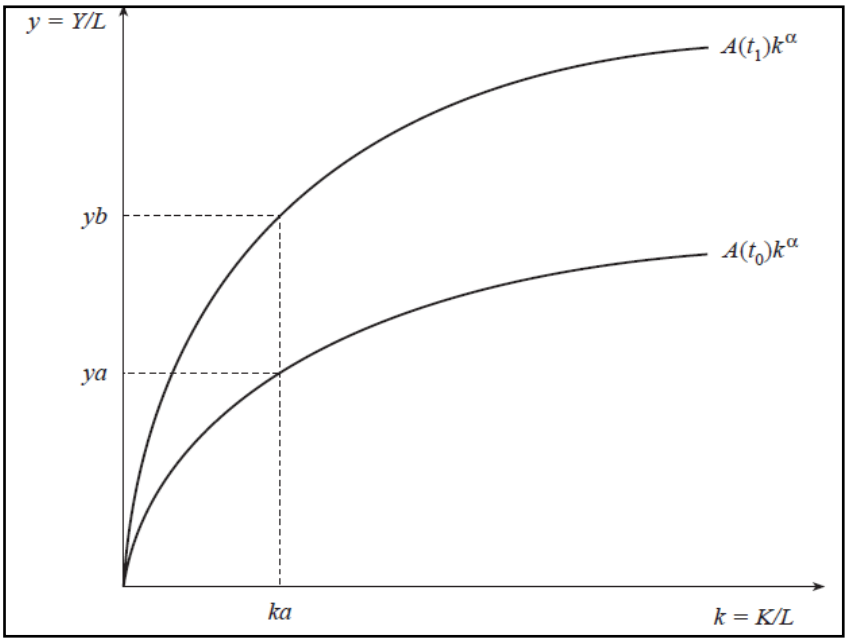

Source: Snowdon, Brain. Van, Howard.R. (2005).Modern Macroeconomics.Ibid. P610

5. فرضية التقارب[1]:

تعتبر فرضية التقارب من أهم ما توصل إليه النموذج النيوكلاسيكي solow بحكم أنها تفسر إلى حد كبير الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة بين الدول. وتشير فرضية التقارب إلى أن الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية وذلك نتيجة لأثر التراكم الرأسمالي، إذ أن الدول الفقيرة ذات المخزون الضعيف من رأس المال ترتفع فيها مستويات الاستثمار على مستويات الاهتلاك الفعلي لرأس المال مقارنة بالدول الغنية ذات المخزون المرتفع من رأس المال التي ترتفع فيها مستويات الاهتلاك الفعلي لرأس المال على مستويات الاستثمار، وهذا ما يسمى "بالتقارب المطلق" والذي ينطبق على الدول التي يكون لها نفس معدل الادخار، ومعدل النمو السكاني نفسه، ومعدل اهتلاك رأس المال نفسه أيضاً، أي n,s,δ وبالتالي يكون لها نفس المستوى من المخزون الرأسمالي الذي يشير إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، لكن الاختلاف فقط يكون في مستوى مخزون رأس المال عند الانطلاق k_0، إذ أن الدول التي يكون لها مخزون رأسمالي أقل مقارنة بدول أخرى تنمو بشكل أسرع منها كما يوضحه الشكل التالي:

[1]Barro, R. J., &Xavier,Sala. I.(2004).Economic Growth 2ed edition.Cambridge, Massachusetts.London, England.p33-42

الشكل رقم (7)– التقارب المطلق

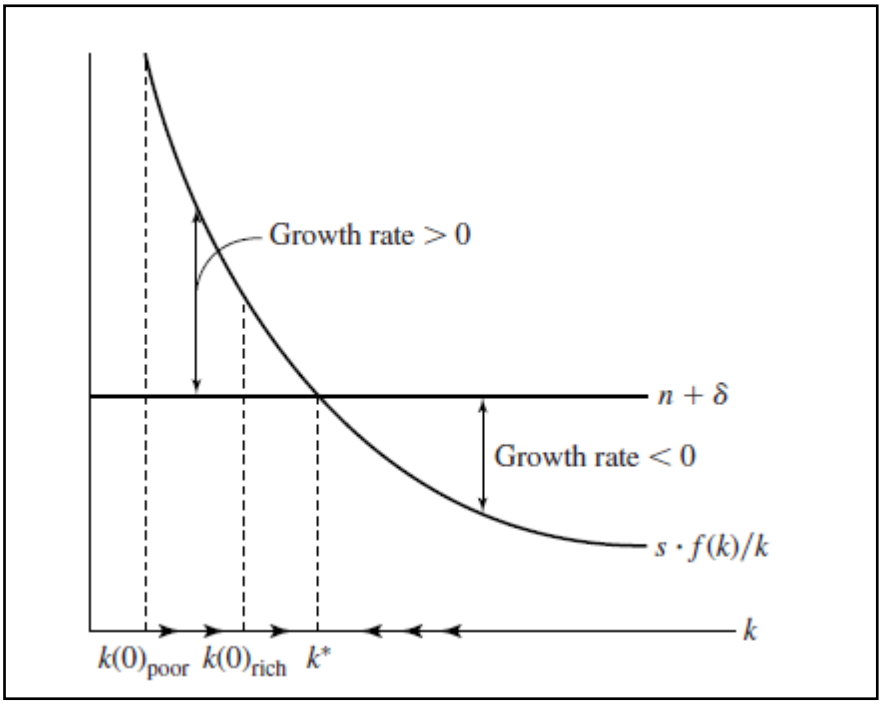

Source:Barro, R. J., &Xavier,Sala. I. Economic Growth. Op-cit. p38

حيث أنه بقسمة المعادلة الأساسية لنموذج سولو على k نجد :

$$\frac{dk}{k} = \frac{sf(k)}{k} - \frac{\delta + n}{k}$$

وهذا يعني:

$$y_k = s.f(k)/k - (n + \delta)$$

حيث تعبر هذه المعادلة عن معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال.

يبين الشكلرقم (7) السابق:

$s.f(k)/k$: منحنى الادخار ، $n+\delta$: خط الاهتلاك

معدل النمو في k يعطى بالمسافة العمودية بين منحنى الادخار وخط الاهتلاك.

إذا كانت $k < k^*$ فهذا يعني أن معدل النمو في k موجب و k تزداد باتجاه الاستقرار k^*

وإذا كانت $k > k^*$ فهذا يعني أن معدل النمو سالب و k تنخفض باتجاه k^*

لكن الوقائع الاقتصادية لا تؤكد فرضية التقارب المطلق، وذلك راجع إلى كون الدول تختلف في معدلات الادخار ومعدلات النمو السكاني وكذلك في معدلات اهتلاك رأس المال، وهذا مايؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، وهذا مايؤدي إلى بروز مفهوم

"التقارب المشروط" والذي يشير إلى أن كل بلد يتقارب إلى حالته المستقرة، وأن البلد الذي يبتعد عن حالته المستقرة يحقق معدل نمو أكبر من البلد الذي يبقى قريباً منها، أو يتقارب إلى نصيب الفرد من النمو في الاقتصاديات الأخرى (حيث أنه في حالة الاستقرار نصيب الفرد من الكميات c , y ,k لا تنمو والتغيرات الكلية C , K , Y تنمو بنفس معدل نمو السكان n وبالتالي فإنه على المدى الطويل يكون معدل نمو الحالة المستقرة مستقلة عن معدل الادخار أو مستوى التكنولوجيا)[1].

كما أن الدول ذات معدلات الادخار المرتفعة تنمو بشكل أكبر من الدول ذات معدلات الادخار المنخفضة، حيث أن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى خلق حالة مستقرة جديدة للاقتصاد تتطلب أن تتقارب إليها، بحكم أن ارتفاع معدل الادخار يجعل من مخزون رأس المال أقل من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة الجديدة، وهذا ما يؤدي إلى عملية تقارب هي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار على حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد معدل التراكم الرأسمالي بشكل يزيد من معدلات النمو الاقتصادي كما أسلفنا سابقاً.

الشكل رقم (8)– التقارب المشروط

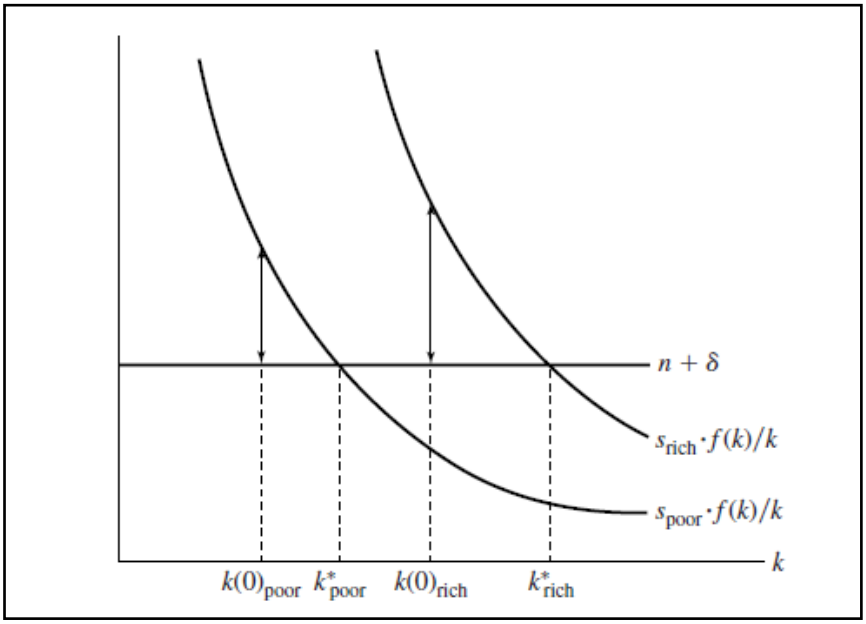

Source:Barro, R. J., &Xavier,Sala. I. Economic Growth op-cit.p48

يظهر الشكل التقارب المشروط حيث لدينا اقتصادان مختلفان من ناحيتين:

الأولى: قيم مبدئية مختلفة من $k(0)$ حيث:

$$k(0)_{poor} < k(0)_{rich}$$

الثانية: معدلات ادخار مختلفة حيث:

[1]Barro, R. J., &Xavier,Sala. I. (2004).Economic Growth. Ibid : p37

$$s_{rich} \neq s_{poor}$$

وكما ذكرنا سابقا فإن الاختلاف في معدلات الادخار يؤدي إلى اختلافات في رأس المال الموافق للحالة المستقرة وهذا يعني أن:

$$k^*_{poor} \neq k^*_{rich}$$

وفي هذا الشكل تم تحديد الحالة المستقرة بتقاطع كل من منحنى $s_i.\ f(k) / k$ مع الخط $n+\delta$

وفي هذه الحالة :

$$s_{poor} < s_{rich}$$

وعليه:

$$k^*_{poor} < k^*_{rich}$$

وتفسير هذا الاختلاف يعود إلى الاختلافات في

$$k(0)_{poor} < k(0)_{rich}$$

وعليه فإن البلد ذو معدل الادخار الأعلى سينمو بشكل أسرع.

فالنموذج يتنبأ بأن كل اقتصاد يتقارب إلى حالته المستقرة وأن سرعة هذا التقارب ترتبط عكسياً مع مسافة الحالة المستقرة، كما يتوقع النموذج التقارب المشروط بمعنى أن القيم المبدئية المنخفضة لدخل كل فرد تميل إلى توليد معدل نمو أعلى لكل فرد بمجرد التحكم بمحددات الحالة المستقرة.

يذكر أن قيم الحالة المستقرة k^* تعتمد على معدل الادخار s ومستوى دالة الإنتاج $f(.)$، كما أن السياسات الحكومية يمكن أن تعتبر عناصر إضافية تؤثر بشكل فعال على موقع دالة الإنتاج.

نتائج التقارب تقترح أن نثبت دائماً محددات k^* لعزل العلاقة العكسية المتوقعة بين معدل النمو والمواقف المبدئية.

وفي النتيجة يمكن القول أن نموذج سولو يسمح بالقيام بتفسيرات مهمة لعملية النمو:[1]

1. يعتمد معدل النمو الاقتصادي في حالة التوازن المستقر بشكل أساسي على معدل نمو التقدم التقني ومعدل النمو السكاني.
2. يقترب الاقتصاد بشكل عام من حالة التوازن والاستقرار في الأجل الطويل.

[1]Snowdon, Brain.,& Van, Howard R. (2005). Modern Macroeconomics. Ibid.p 611
Also (see Mankiw, 1995, 2003; Solow, 2002)

3. إن مسار النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على معدل التقدم التقني، حيث بدونه فإن معدل النمو الاقتصادي سيتوقف على المدى الطويل.
4. في حالة الاستقرار فإن معدل نمو التراكم الرأسمالي يساوي معدل نمو الناتج لذلك فإن K/Y ثابتة.
5. في حالة الاستقرار فإن حصة الفرد من الناتج تعتمد على الادخارات ومعدل النمو السكاني. حيث الادخار سيزيد من y^* ومعدل النمو السكاني سيضعف y^* وذلك ضمن معدل اهتلاك محدد (δ).
6. الادخارات لها تأثير على المدى القصير فقط ولكن على المدى الطويل لن يكون لها أي تأثير.
7. يمتلك نموذج سولو خاصية التقارب (البلدان الفقيرة تنمو بشكل أسرع من البلدان الغنية في الوصول إلى حالة الاستقرار) في حال التشابه في الأذواق والتقنية المستخدمة بين البلدان.

ولكن تم نقض هذه النظرية على اعتبار احتوائها على عدد من نقاط الضعف بما فيها فرضية أن الأسواق تعيش حالة من المنافسة الكاملة، حيث اعتبر هذا النموذج أيضاً أن التقدم التقني هو متغير خارجي (يفرض خارج النموذج)، وأن مستوى التقنية وإمكانية الحصول عليها متوفرة لجميع البلدان وأن التقدم التقني كما أظهره النيوكلاسيكون يحدث بشكل مستقل عن قرارات الأفراد والشركات والحكومات وهو أمر غير منطقي.

رابعاً- نظرية النمو الداخلي: The Endogenous Growth Models:

سادت نظرية النمو النيوكلاسيكي على الفكر الاقتصادي لمدة تجاوزت ثلاث عقود حيث قدمت شرحاً جيداً لمعظم الظواهر الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ عدم الرضا عن هذه النظرية يزداد في منتصف الثمانينيات وعلى كلا المستويين النظري والتجريبي. وقد تنبأت نظرية النمو النيوكلاسيكية أنه في ظل غياب التحسينات التقنية المستمرة فإن الاقتصاد سوف يتقارب إلى الحالة المستقرة ومتوسط نصيب الفرد من النمو سيتوقف وهذا يأتي من فرضية الغلة المتناقصة لعوائد رأس المال. إضافة إلى ذلك فإن النظرية النيوكلاسيكية تنسب النمو إلى التقدم التقني في المدى الطويل، فإذا كان التقدم التقني هو العنصر الذي يعزى إليه الجزء غير المفسر من عملية النمو (بواقي سولو) وأن مقداره ثابت في جميع أنحاء العالم فإن الدول النامية سوف تلحق بالدول المتقدمة إلا أن الواقع خلاف ذلك، كما أنها لم توضح المحددات الاقتصادية لهذا التقدم التقني.

لذلك طرحت في الثمانينيات "نظرية النمو الداخلي" من قبل رومر (Rome,1986) و (Lucas,1988) التي تربط الناتج المحلي الإجمالي بالمعرفة أو بالمستوى التكنولوجي (A) مباشرةً (Y=A.K)، وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، أي أنها تعتبر المستوى التكنولوجي ورأس المال المادي عاملي إنتاج

مباشرين، حيث تمثل (k) رأس المال، وهو يحتوي ضمنه كلاً من رأس المال الفيزيائي أو المادي، ورأس المال البشري المتمثل بالمعرفة والخبرة أو التكنولوجيا، ورأس المال الاجتماعي الذي يتجلى في العمل الجماعي لتشبيك منظومة العلم والتكنولوجيا. وتمثل (A) المستوى التقني، الذي يشتمل على المنظومة التكنولوجية للدولة (الجزء الأهم من النظام الوطني للابتكار أو الإبداع)[1].وتمثل المعادلة المذكورة أعلاه (Y=A.K) شكلاً مبسطاً لهذه العلاقة، وبإجراء اشتقاق لهذه المعادلة، وتبديل نسبة الادخار S بمساوياتها تعريفاً أي زيادة رأس المال مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي نصل إلى العلاقة التالية :

$$\Delta Y/Y = \Delta A/A + S . A$$

أي أن معدل النمو الاقتصادي ΔY/Y يعتمد على معدل النمو التكنولوجي ΔA/A من جهة وعلى المستوى التكنولوجي A من جهة أخرى، إضافة لاعتماده على مستوى الادخار S[2].

اعتبر (Nafziger,2006, p155-157)[3] أساساً أوضح فيه أن التغير التكنولوجي هو الذي يحسن من إنتاجية العمالة وأن رأس المال المحرك الأساسي للنمو. حيث يؤكد النيوكلاسيك على موضوع التراكم الرأسمالي بينما يؤكد أصحاب نظرية النمو الداخلي على النقيض منهم على العوامل الاقتصادية الخارجية وصولاً إلى التراكم الرأسمالي، والذي يمكن أن يبقي الإنتاجية الحدية لرأسمال المادي أو البشري فوق معدل الفائدة، ويتجنب بذلك تناقص العوائد الناتجة عن تولد الركود الاقتصادي.

وعليه فإن أهم ما يميز نظرية النمو الداخلي (المعاصرة) ما يلي:

أ- البحث عن تفسير للزيادة في عوائد الحجم.

ب- التكنولوجيا التي تلعب دوراً هاماً في النموذج.

ت- التوسع في مفهوم رأس المال ليشمل الجانبين المادي والبشري.

إن نظرية النمو الداخلي تولي اهتماماً أساسياً بسيرورة التطور التقني حيث توضح مختلف المصادر التي تحكم هذا الأخير، ولفهم نظرية النمو الداخلي سنلقي الضوء على بعض النماذج التي سعت إلى تحديد العوامل المفسرة للتقدم التقني، وسوف يتركز اهتمامنا على:

1- نموذج بول رومر (Romer,1986): تراكم المعرفة (عملية البحث والتطوير)

2- نموذج روبرت لوكاس (Lucas,1988): تراكم رأس المال البشري

3- نموذج روبرت بارو (Barro,1990): تراكم رأس المال العام

---

[1]وتشتمل هذه المنظومة على وجود الرؤية الوطنية تجاه العلم والتكنولوجيا، والاعتماد الرسمي لسياسة وطنية في ذلك مع استراتيجيات لتنفيذها، كما تشمل ما يسمى بـ " الثالوث الحلزوني " المهتم بالتكنولوجيا وهو : الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والشركات، كما تشمل المؤسسات والأدوات الوسيطة بين عناصر" الثالوث الحلزوني"، مثل رأس المال المبادر (Venture Capital) وحاضنات التكنولوجيا وحدائقها ومراكز التميز وغيرها.

[2]المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، 2006وزارة التعليم العالي (سورية) والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، 11-14 كانون الأول/ ديسمبر ، ج2، ص709-710.

[3]Nafziger. E. Wayne. (2006). Economic Development. Ibid. PP:155-157.

1-نموذج بول رومر (Romer,1986)[1]:البحث والتطوير وتراكم المعرفة

يعتبر هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، إذ يرى رومر أن التقدم التقني عنصر داخلي مترجماً إياه في صورة البحث عن "أفكار جديدة" من قبل المخترعين تحت هدف الربح، فهو يعتبر "المعرفة" سلعة اقتصادية عامة غير تنافسية. ويرتكز نموذج رومر على الفرضيات التالية:

أ- رأس المال البشري المتاح يوزع بين إنتاج السلع المادية (المكونة من تشكيلات السلع النهائية) وإنتاج الأفكار (البحث والتطوير).

ب- يعتمد عدد الأفكار الجديدة المبتكرة على مخزون الأفكار المتراكمة عبر الزمن.

ت- إن أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون تكلفة، بمعنى آخر إن أي ابتكار جديد يجب أن ينشر ويوزع في السوق.

ث- إن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي تتعلم مع مرور الزمن كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، وهذا ما أسماه رومر بالتأثير الموجب للخبرة الذي اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن.

ج- يسود الاقتصاد حالة المنافسة الكاملة بين المؤسسات والتي تنتج سلع متجانسة.

ويحتوي هذا النموذج على ثلاث قطاعات[2] (البحث والتطوير، والسلع الوسيطة، والسلع النهائية).

الأول: قطاع البحث والتطوير (قطاع إنتاج الأفكار)؛ وفي هذا القطاع تكون المعرفة غير تنافسية أي أنها سلعة عامة بحتة، فكل باحث يمكن أن يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لخلق ابتكارات واختراعات جديدة تساعد في خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الاستثمار الفعال في أنشطة البحث والتطوير.

الثاني: قطاع السلع الوسيطة؛ حيث يفترض رومر أن أي مؤسسة في قطاع إنتاج السلع الوسيطة تنتج سلع رأسمالية عن طريق براءة الاختراع المشتراة من قطاع البحث، وكمية معينة من السلع النهائية، ويفترض أن هناك عدد معين من السلع الوسيطة محتكرة من طرف عدد من المؤسسسات في هذا القطاع، وتكمن قوة هذا القطاع وجود نظام براءة الاختراع المعتمد من قبل الدولة، ويفترض أن كلفة براءة الاختراع على الشركة (p) تتمثل بسعرها المحدد من قبل الشخص المحتكر.

الثالث: قطاع السلع النهائية؛ في هذا القطاع يتم إنتاج السلع النهائية بجزء من رأس المال البشري (الأفكار الموجهة إلى قطاع السلع النهائية) ومقدار من العمل ورأس المال عند مستوى تكنولوجي معين.

لقد درس رومر التناقضات التي نتجت عن فرضية سولو بأن التقدم التقني نابع أساساً من الخارج، فعارض هذه الفكرة واعتبر أن التغيرات التكنولوجية تأتي على شكل مكتشفات علمية أثناء البحث

[1]Romer, Paul .M. (1990).Endogenous Technological Change.Journal of Political Economy.vol, 98 (5), P71–102.

[2]Romer, Paul. M. (1986).Increasing Returns and Long-Run Growth.Journal of Political Economy. Vol. 94, 1002–1037.

الأكاديمي[1]. وعلى هذا الأساس فإن معدل النمو الاقتصادي يصبح دالة في رأس المال البشري الخاص بالبحث والتطوير، فالاقتصاديات التي تمتلك كم هائل من المعرفة ومخزون كبير من الابتكارات تتجه نحو النمو، أما الدولة التي تكون على مستوى ضعيف من التراكم المعرفي والابتكارات، يجعلها أمام حلين إما عملية نقل التكنولوجيا التي تتميز بارتفاع تكاليفها، أو التكيف مع وضعها والبقاء على حالها.

2-نموذج روبرت لوكاس (Lucas,1988)[2]: تراكم رأس المال البشري

يرى لوكاس في نموذجه الذي يعالج الاستثمار في رأس المال البشري، إن تراكم رأس المال البشري كمتغير داخلي هو المنبع الأساسي للنمو، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبره على الأقل ثابت مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي وبين أنه يمكن لإنتاجية الأفراد أن تزيد إذا زاد عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد وبالتالي فإن أي فرد مهما كان حجم رأسماله الخاص ستزيد فعاليته إذا أحيط بأفراد فعالين يتميزون بالكفاءة.

عرف لوكاس الاستثمار في رأس المال البشري بمجموعة القدرات والمهارات المؤثرة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للأفراد، ويمكن التعبير على هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي يمكن القول أن هذا المتغير ينتج من تلقاء نفسه. ويعتمد هذا النموذج على فرضيتين:

أ- إن الاقتصاد مقسم إلى قطاعين: قطاع إنتاجي ينتج السلع والخدمات والآخر قطاع يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول.

ب- إن رأس المال البشري ينتج من قبل نفسه أي أن الأفراد يكونون أنفسهم انطلاقاً من استغلال وقت فراغهم في عملية التكوين انطلاقاً من معارفهم ومؤهلاتهم المكتسبة، فلا يوجد تمييز في العلم المقدم للأفراد.

وبناء على ذلك فإن لوكاس يرى أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري وذلك باكتسابهم المزيد من الخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية وخارج النظام التعليمي من قبل أنفسهم. ولذلك فهو لم يستخدم مصطلح العمالة بل استخدم مصطلح رأس المال البشري فالقوى العاملة تحتاج لاستثمار وهي تزداد في قيمتها مثلها مثل رأس المال المادي تماماً، أي أنها بمثابة ثروة للأمم.

3-نموذج روبرت بارو (Barro,1990)[3]: تراكم رأس المال العام

---

[1]Romer, Paul. M. (1994).The Origins of Endogenous Growth. Journal of Economic Perspectives- Volume 8, Number 1--Pages 3-22

[2]Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development.Journal of Monetary Economics P22-42.

[3]Barro, R.J.(1991). Across-Country Study of Growth, Saving, and Government.University of Chicago Press. ISBN: 0-226-04404-1.P271-304

في هذا النموذج اهتم بارو بدور النفقات العمومية (دور الدولة) كعامل للنمو الداخلي من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وانطلق بارو من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات الموجهة للبنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكات الاتصال تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لنشاطه. ويقوم نموذج بارو على الفرضيات التالية:

أ- السلع العامة تتميز بخاصية "عدم التنافس" فهي قابلة للاستعمال من قبل جميع أفراد المجتمع.

ب- يتم تمويل هذه السلع (الخدمات العامة) عن طريق نسبة معينة من الضرائب T.

ت- يستخدم القطاع الخاص نوعين من رأس المال: رأس المال الخاص الذي يتصف بإنتاجية حدية متناقصة، ورأس المال العام المتمثل في التكاليف التي تنفقها الدولة لإنتاج البنى التحتية.

ث- يتم الإنتاج وفق تابع إنتاج غوب دوغلاس.

وبالنسبة لـ **بارو** فإن النفقات العامة تفرض أثرين متعاكسين:

الأول: أن النفقات العامة تجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، وتحد بذلك من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجياً مع تزايد الدخل.

الثاني: فهو تأثير مصدر تمويل هذه النفقات وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص.

[1]كما يرى **بارو** أن أحد أساسيات نموذج النمو الداخلي هو افتراض العوائد الثابتة لرأس المال بكافة أنواعه، لذلك تم توسيع هذا النموذج ليتضمن الضرائب التي تؤثر على العملية الإنتاجية وبالتالي على المنفعة بشكل عام. وقد تم ملاحظة أن معدلات النمو والادخار تنخفض مع زيادة منفعة الإنفاق، حيث أن معدل النمو والادخار يرتفع بشكل مبدئي مع الإنفاق الحكومي المنتج ولكن لا يلبث أن ينخفض على المدى الطويل.

يفترض بارو أن g هي كمية الخدمات العامة المقدمة لكل منتج في المؤسسة بافتراض أنها تقدم بدون تكاليف على المستخدم، ويفترض النموذج تدفق ثابت للخدمات الحكومية بغض النظر عن القدرة المادية للحكومة لتقديمها لضمان استقرار النموذج، كما يفترض أن الإنفاق الحكومي يمول عن طريق الضرائب$g = T = \tau \cdot y$حيث T تمثل الإيرادات الحكومية، t معدل الضريبة المقتطعة[2].

وتوصل بارو في نموذجه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، ومن خلال نموذجه استنتج أن الإنفاق العام منتج وأن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد هو g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي الواحد:

$$dy/dg = 1$$

وقدر بارو الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العام بـ α:

[1]Barro, R. J. (1990). Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth. The University of Chicago Press: Journal of political economy. Vol. 98, No. 5, P 103-125.

[2]يراجع الملحق رقم (4)

$$\alpha = g/y = \tau$$

ومع حجوم مختلفة للحكومات يعني قيم مختلفة لكل من $g/y, \tau$ ويعكس ذلك تأثيراً مزدوجاً على معدل النمو فالزيادة في τ تؤثر سلباً على النمو، بينما الزيادة في g/y ترفع من $\frac{dy}{dg}$ ومن ثم يرتفع معدل النمو، وهكذا يرى بارو: – أن الأثر الثاني يسود عندما تكون الحكومة صغيرة (دور الدولة محدود)

– في حين أن الأثر الأول يسود عندما تكون الحكومة كبيرة.

يخلص النموذج إلى أنه من أجل تعظيم معدل النمو تسعى الحكومة إلى النسبة الأمثل من g/y و g/k بحيث تكون g/y مساويةً للحصة التي تكون فيها الخدمات العامة داخلة في عملية الإنتاج بمستوى كفوء أي أن الأثر الإيجابي > الأثر السلبي وهذا ما يقودنا إذاً للبحث عن الحجم الأمثل للنفقات العامة والتي قدرها بارو في نموذجه بحدود α=30%.

ويوضح الشكل أدناه العلاقة بين كل من معدل النمو والإنفاق والضريبة وفقاً لـ كوب دوغلاس مع افتراض قيم محددة لكل من α, A, β

الشكل رقم (9)– معدل النمو وحجم الحكومة

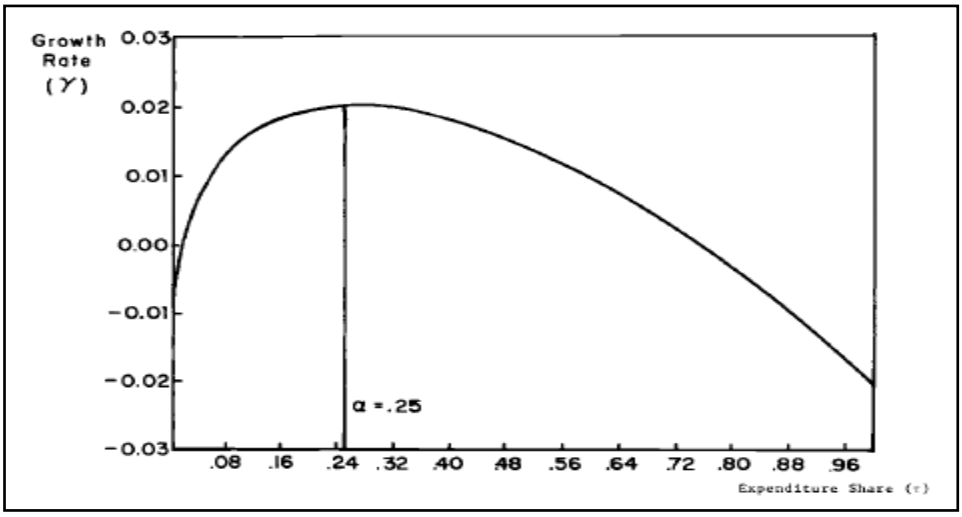

source: Barro R.J .(1991). Across-Country Study of Growth, Saving, and Government.Op-Cit.p274

بدايةً، إن تدخل الدولة المعبر عنه بتزايد الإنفاق الحكومي المرتبط أساساً بحجم الضريبة المقتطعة، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي لكن ازدياد حجم الحكومة (الخدمات المقدمة من قبل الحكومة) والمتمثلة في ازدياد مقدار الضريبة المقتطعة يعكس ازدياداً في حجم الحكومة بما يتجاوز الحجم الأمثل وينعكس ذلك بتراجع في معدلات النمو.

إلا أن نظريات النمو الداخلي فشلت مثل النظرية النيوكلاسيكية في توضيح الأثر الحقيقي للمحفزات أو المؤسسات التي تؤثر على متغيرات النموذج وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. كما أن هذه النظرية فشلت في تفسير حالات يحدث فيها تغير تكنولوجي ولكن لم ينعكس ذلك في النمو الاقتصادي. لذلك فإن اقتصاديي هذه النماذج لم يقدروا حتى الآن على تحديد العلاقة الحقيقية بين كل من التقدم التقني والنمو الاقتصادي التي يمكن قياسها كمدخلات.

رأينا أن نموذج سولو النيوكلاسيكي قد أعطى إطاراً غنياً لتفسير أسباب النمو في المدى القصير والطويل وخاصة عندما تكون هناك فروق في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ولكنهذا النموذج لم يعط تفسيراً منطقياً "لماذا يحدث النمو في الأمد الطويل؟"، حيث اعتبر سولو ومؤيدوه أن النمو على المدى الطويل يرجع إلى عامل خارجي هو التقدم التقني وهذا العامل لا يمكن التنبؤ به. وبالتالي فإن سولو أعطى تفسيراً للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالمتغير الخارجي. ومن هذه النقطة جاءت نظريات النمو الداخلي لتعطي تفسيرات حول الآلية والأسباب المؤدية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولقد قسمت هذه النظريات إلى نوعين كما بينهم ايلز وآندرو[1]:

1. **النوع الأول:** نظريات ترى نمواً متواصلاً على اعتبار تجنب وجود حالة مستقرة، وبالتالي فإن زيادة رأس المال وتراكمه سينتج عنه زيادة في النمو بدون حدود، إلا أن تجنب وجود حالة مستقرة يفرض علينا أن نسقط افتراض تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال وافتراض وجود ثبات في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي فإن شكل دالة الإنتاج يصبح خطاً مستقيماً كما في الشكل رقم (10)، وبالتالي أي آلة جديدة تدخل الإنتاج ستؤدي إلى إنتاج جديد يفوق إنتاج الآلة القديمة. وبافتراض أن الاستثمار هو حصة ثابتة من الإنتاج سيكون الاستثمار أيضاً خطاً مستقيماً ولا يكون هناك تقاطع بين منحنيي الاستثمار والإهتلاك وبالتالي لا يوجد حالة استقرار، الأمر الذي يزيد في النهاية من نمو التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي لا يتباطأ. مما يدفعنا للقول إلى أن الإنتاجية الحدية الثابتة لرأس المال هي المسؤولة عن النمو الطويل الأمد الذي يفسر بشكل داخلي عن طريق الاستثمار.

الشكل رقم (10)– الإنتاج الحدي الثابت والنمو الداخلي

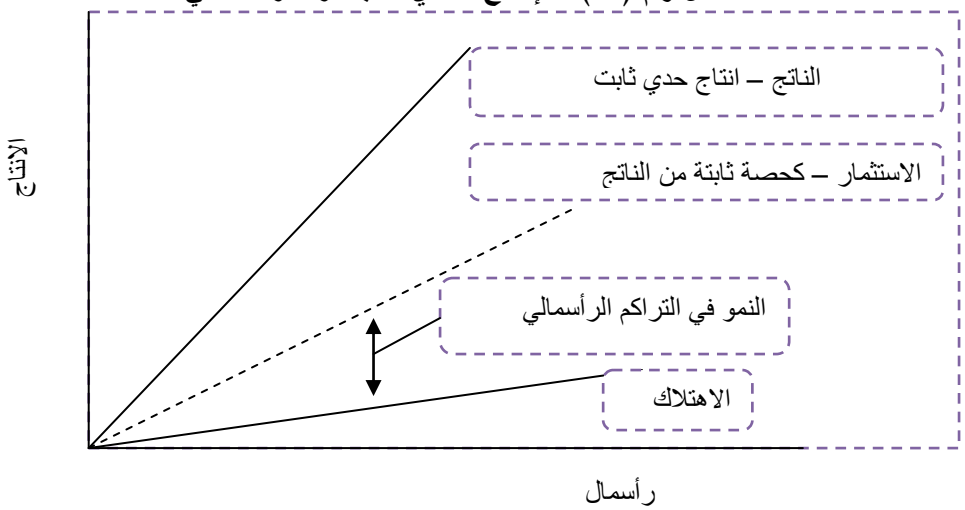

Source: Barro, R. J., & Xavier, Sala. I. Martin. Ibid. p25

[1]Miles. David,.& Scott. Andrew. (2005). Macroeconomics: Understanding the Wealth of Nations.John Wiley & Sons.Chi Chester. England. P113-123.

حيث أنه مع إنتاج حدي ثابت لرأس المال، لن يكون هناك حالة مستقرة للتراكم الرأسمالي ولكن في ظل عدم وجود حالة استقرار فإن نظرية التقارب التي تقول أن البلدان الفقيرة ستنمو بشكل أسرع من البلدان المتقدمة ستسقط، وأن التقارب يكون مشروطاً وينجح فقط في حال البلدان المتشابهة من حيث الخصائص أي التي لها حالة استقرار متماثلة.

2. **النوع الثاني:** يركز على التفسيرات الداخلية لكيفية تغير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر الزمن. وبالتالي فإن توليد إنتاجية حدية ثابتة لرأسمال يتطلب التركيز على التفاعل الايجابي بين رأس المال المادي والبشري، حيث أن البلد الذي لديه رأسمال بشري أكبر سيولد إنتاجية حدية أكبر لرأس المال المادي. وبالتالي عمالة أكثر مهارة الأمر الذي يقود إلى إنتاجية أكبر للآلات. كذلك الأمر كلما كان رأس المال المادي أكبر في اقتصاد ما فإن عائد الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري يكون أكبر، وبالتالي كلما كانت الآلات أكثر في الاقتصاد سيكون العائد أكبر في استثمار المهارات والتعليم. ونظراً لأن السوق لا يتصف بالكمالية التامة (فقد يكون تنافسي، أو احتكاري، ولا تسوده الشفافية)، يعني عدم وصوله إلى أفضل النتائج المرغوبة مما يحفز الحكومة على ممارسة دور ايجابي وهو ما يميزها عن القطاع الخاص. حيث أن القطاع الخاص يجري دائماً مقارنة ما بين التكاليف والأرباح النقدية. بينما تهتم الحكومة غالباً بتنمية المجتمع من حيث الصحة والتعليم وتأمين فرص عمل....وغيرها من المؤشرات التنموية، وبالتالي فإن العائد الاجتماعي يكون نتيجة لهذا التدخل الحكومي (ولاسيما عبر سياسة الإنفاق العام أو السياسة الضريبية) يفوق العائد الخاص. لذلك فإن على الحكومة دائماً أن تسعى إلى الاستفادة من غنائم الاستثمار في رأسمال البشري والمادي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكلي للبلد.

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين البلدان الغنية والفقيرة فإنه في حال ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال فإن فجوات الفقر ستبقى موجودة من حيث أن البلدان الفقيرة ليس لها الإمكانية للاستثمار كما في البلدان المتطورة، الأمر الذي سيعزز التباعد في الدخل بين البلدان. ولكن نعود ونؤكد أنه في ظل نظريات النمو الداخلي فإن البلدان المتشابهة من حيث الخصائص – خاصة حالة الاستقرار– والمختلفة من حيث الدخل، وجد هناك دلائل قوية على التقارب فيما بينها وهو ما يتوافق مع نموذج **سولو** المتعلق بانخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال ولكن البلدان مختلفة من حيث حالة الاستقرار في اقتصادها.

وتفترض نظرية النمو الداخلي أن 20% من نمو إنتاجية عوامل الإنتاج تعود إلى الاستثمار في معدات وتجهيزات رأس المال الثابت، وأن زيادة تتراوح بين 3% إلى 4% في حصة الاستثمار في التجهيزات تؤدي إلى زيادة قدرها 1% في مساهمة العامل في الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1]المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 709–710 .

المبحث الثالث

فرضية الإزاحة مقابل فرضية التكافؤ لدى ريكاردو – بارو

تتمثل مصادر تمويل الموازنة العامة في ثلاث مصادر رئيسية: الضرائب، وإيرادات أملاك الدولة، والاقتراض، وتشير التجارب تاريخياً إلى أن الإيرادات الضريبية هي المصدر الرئيسي للإنفاق الحكومي. ولسبب أو لآخر فإن الإنفاق الحكومي غالباً ما يتجاوز الإيرادات الضريبية ويسمى هذا الإنفاق الزائد بالعجز ويتم تمويل هذا العجز إما من خلال فرض ضرائب جديدة، أو رفع معدلات الضرائب القائمة، أو الاقتراض.

من الصعب سياسياً ومن غير المرغوب فيه أساساً أن يتم رفع معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة، كذلك فإن خيار طبع النقود غير مرغوب فيه أيضاً خوفاً من التضخم، ويبقى خيار الاقتراض هو الأفضل بالنسبة للحكومات، وعلى اعتبار أن هناك قيود على مدى توفر الأموال المتاحة للإقراض في الاقتصاد، فمن المنطقي أن نعتقد أن الاقتراض الحكومي سوف يكون له بعض التأثير على القطاع الخاص. وبالتالي هدفنا في هذا المبحث هو أن نرى ما هو تأثير الاقتراض الحكومي (فائض الإنفاق) على القطاع الخاص وبشكل أساسي تأثيره على الاستثمار الخاص.

هناك وجهتا نظر أساسيتان في هذا الخصوص، الأولى: فرضية الإزاحة، والثانية: فرضية التكافؤ لـ ريكاردو–بارو على نحو ما سنبين أدناه:

أولاً–فرضية الإزاحة Crowding out[1]:

يتمثل مفهوم الإزاحة بالأثر الناجم عن تقليل كمية الاستثمار الخاص بسبب اقتراض الحكومة من ذلك القطاع بهدف تمويل الإنفاق العام.

---

[1] يراجع كل من:

1. Erdal, Gumus. Crowding-Out Hypothesis versus Ricardian Equivalence Proposition: Evidence from Literature. (2003).Eskisehir Osmangazi University. MPRA No.42141. P4-16. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/42141/
2. David, Miles.&Andrew, Scott.op-cit. P414
3. Mankiew. Macroeconomics-5th edition. op-cit. P312

إذا كانت الحكومة تسعى لتحفيز الطلب بزيادة الإنفاق فهذا سيؤدي إلى توسيع العجز، وانخفاض في مستوى الطلب لدى القطاع الخاص نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وخاصة إذا كانت قرارات القطاع الخاص مرنة جداً لأسعار الفائدة.

ولا تزال قضية الدين العام وعجز الموازنة من المواضيع المحورية والجدلية، على الصعيدين النظري والتطبيقي حيث أن أثر كل من الدين الحكومي والعجز على الاقتصاد ليس واضحاً تماماً، حيث كان هناك دائماً أكثر من وجهة نظر بالنسبة لهذا الموضوع؛ هناك من يدعون أنه يوجد أثر واضح للدين الحكومي على القطاع الخاص من ناحية مؤيدي افتراض الإزاحة Crowding out hypothesis، وهناك الطرف الآخر الذي يدعي أن الدين الحكومي لا يؤثر على القطاع الخاص من ناحية مؤيدي نظرية التكافؤ لديفيد ريكاردو.

يجب عند مناقشة هذا الموضوع الأخذ بعين الاعتبار أن اقتراض الحكومة لتمويل عجزها سواء كان خاضعاً لفرضية الإزاحة أو لفرضية التكافؤ، لا يتم عبر زيادة الضرائب أو الإصدار النقدي أو عبر مزيج من كليهما، ولذلك سيكون الموضوع الأساسي لكلاً من الفرضيتين أن يتم تمويل الحكومة لعجز ميزانيتها عبر الاقتراض من القطاع الخاص. فالآلية الكلاسيكية التي تعمل بها الإزاحة هي من خلال وجود عجز مالي كبير مما يعني "خفض كمية الأموال المتاحة للمقترضين الآخرين" بما في ذلك قطاع الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار، ولتعمل هذه الآلية يجب أن يكون العجز المالي كبيراً بالنسبة لكمية الأموال المتاحة في سوق القروض.

لإيضاح أثر الإزاحة لابد من افتراض أن الاستثمار الخاص دالة لمعدل الفائدة $I = I(r)$ وحيث أن العلاقة بينهما عكسية، وكذلك افتراض أن العلاقة التي تربط بين الادخار ومعدل الفائدة إما ستكون إيجابية أو لن تكون هناك علاقة تأثير بينهما أي أن الادخار لا يرتبط بالدخل هنا. ويوضح الشكل (11) الحالة الأولى (الإزاحة الجزئية إلى الخارج) حيث:

$$\boldsymbol{S = S(r)، I = I(r)}$$

$$\boldsymbol{\acute{S}(r) > 0، \acute{I}(r) < 0}$$

الشكل رقم (11)- الإزاحة الجزئية إلى الخارج

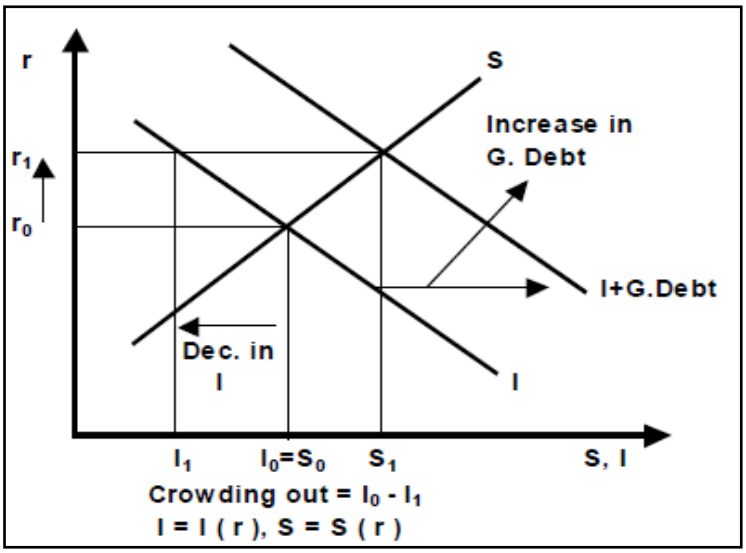

Source:Erdal, Gumus.Op-cit.p4

وبالتالي فإن زيادة الدين العام بمقدار ΔD يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من $r0$ إلى $r1$ الأمر الذي سيكون له انعكاساته السلبية على الاستثمار الخاص لينخفض من$I0$ إلى$I1$، وهذا الانخفاض: $I0 - I1 = -\Delta I$يمكن تسميته بأثر الإزاحة الجزئي إلى الخارج لموضوع تمويل العجز الحكومي. حيث أنه جزئي على اعتبار أن كمية الإزاحة إلى الخارج من الاستثمار الخاص أصغر من كمية الدين الحكومي $-\Delta I < \Delta D$ والسبب يكمن في أن زيادة معدل الفائدة (أي العائد على الادخار) سيزيد من الادخار وبالتالي حصة الزيادة من الادخار ستكون من خلال الانخفاض المقابل في كمية الاستثمار الخاص.

أما في حال كانت $S = S(0)$ وهو حالة خاصة (أي أن الادخار لا يرتبط بمعدل الفائدة)، وبالتالي أي تغيير في معدل الفائدة لن يكون له أثره على تغيير الادخار، وبالتالي نحن هنا نكون أمام حالة إزاحة كلية إلى الخارج وهو ما يوضحه الشكل رقم (12)، حيث في هذه الحالة الخاصة فإن تغطية الدين الحكومي ستسبب في ارتفاع معدل الفائدة من $r0$ إلى $r1$؛ وبما أن الادخار لا يتأثر بمعدل الفائدة فإن كمية الادخار ستبقى ثابتة وبالتالي سيتم تعويض كامل تمويل العجز من إزاحة الاستثمارات الخاصة إلى الخارج عبر اقتراضها من القطاع الخاص (هذه الحالة يمكن أن تحدث)، ففي حالة اقتصاد مفتوح مع تعويم لأسعار الصرف بشكل تام وحرية حركة لرؤوس الأموال، فحصيلة السندات الممولة للإنفاق العام أو (لانخفاض الضرائب) تحفز الإنفاق المحلي ولكن سيكون سبب في ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي الذي سيسبب في إزاحة خارجية لصافي الصادرات بنفس المقدار ولكن بدون تغيير في الطلب الكلي.

الشكل رقم (12)– أثر الإزاحة الكامل

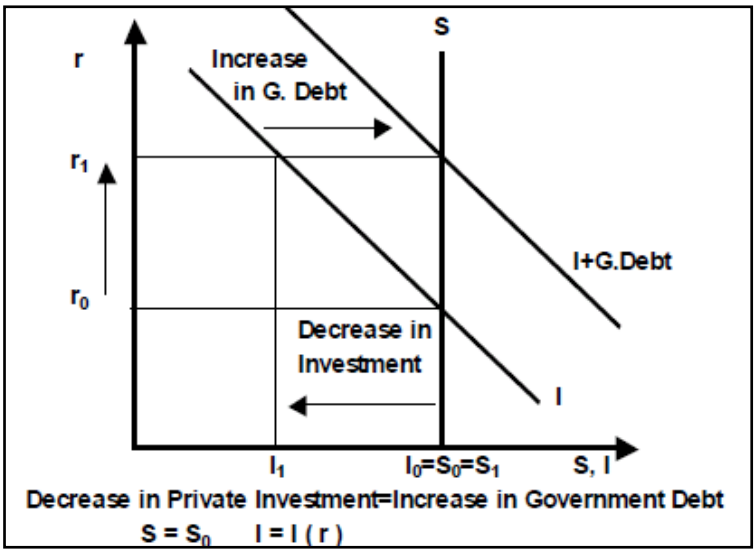

Source: Erdal,Gumus.Ibid.p5

لقد تم إظهار أثر الإزاحة في الحالتين السابقتين بشكل نظري، ولكن يدعي بعض الباحثين أن أثر الإزاحة يخضع لاعتبارات ميدانية وخصوصيات كل بلد على حدا وبفعل السياسات المتبعة.

وهناك حالة خاصة أخرى تتعلق بأن الاستثمار الخاص لا يتأثر بمعدل الفائدة $I = I(0)$، وبالتالي لن يحصل أثر للإزاحة، ويوضح الشكل (13) تلك الحالة؛ حيث أن تمويل الحكومة لعجز الموازنة عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ولكن لن يكون له أثر على الاستثمار الخاص مع وجود تأثير ايجابي على الادخار

الشكل رقم(13)– لا أثر للإزاحة

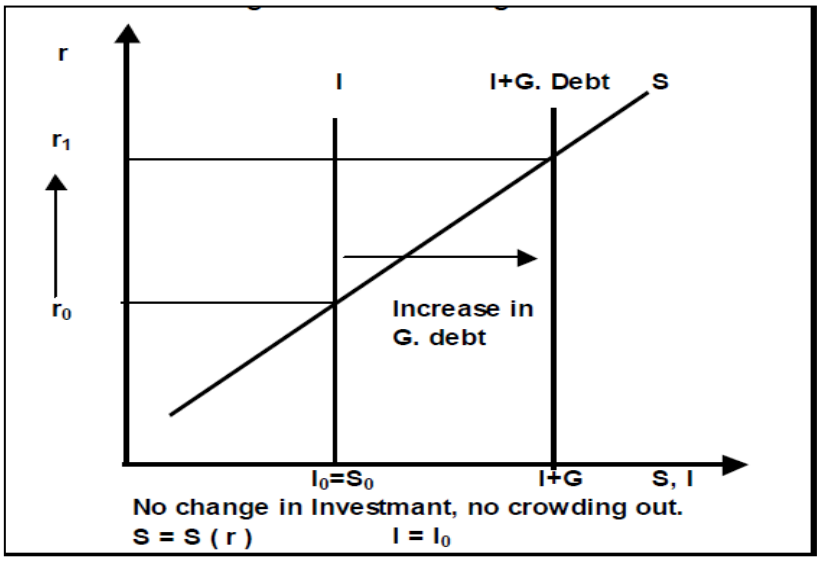

Source: Erdal,Gumus.Ibid. p6

وهناك حالة أخرى تتعلق بأن الاستثمار الخاص يتأثر بكل من معدل الفائدة والدخل $I = I\left(r،y\right)$، وافتراض أن $\acute{I}\ (y) > 0, \acute{I}\ (r) < 0$، وافتراض أن $S = S(r), \acute{S}\ (r) > 0$، مع هذه الافتراضات فإن تأثير اقتراض الحكومة سينعكس في تغير إيجابي للاستثمار الخاص، وهو ما يسمى بأثر الإزاحة نحو الداخل Crowding in والشكل (14) يوضح هذه الحالة.

الشكل رقم (14)– الإزاحة نحو الداخل

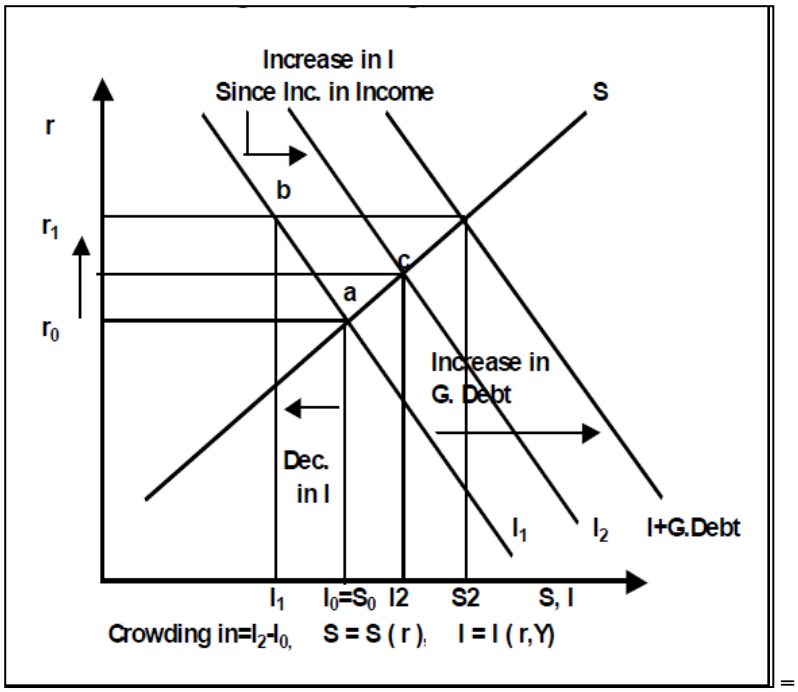

Source: Erdal,Gumus. Ibid. P7

نتيجة للاقتراض الحكومي ارتفع معدل الفائدة إلى r1، وهذا سوف يقلل من الاستثمار الخاص إلى I1 والنقطة b تظهر ذلك، وعند هذه النقطة يدخل تأثير الدخل، بافتراض أن ΔD تؤدي إلى مستوى دخل عالي، والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص، مما يعطي نقطة توازن جديدة في c، وهكذا فإن الاقتراض الحكومي من خلال الطبيعة الديناميكية للمضاعف سوف يؤدي إلى مستويات عالية من الاستثمار الخاص.

ثانياً – فرضية التكافؤ لدى ريكاردو – بارو: Ricardo- Barro Equivalence Proposition [1]

تتلخص فرضية التكافؤ لدى ريكاردو–بارو، والتي لها وجهة نظر معاكسة تماماً للحالات السابقة التي تم استعراضها في الإزاحة نحو الخارج، فإن الشكل (15) يوضح ذلك،حيث يمثل مصطلح "تكافؤ ريكاردو" للعلاقة بين أعمال ديفيد ريكاردو وعرض بارو[2]؛ حيث أظهر بارو في نظريته عبر استخدام التقنيات

[1] هذه النظرية تلقت اسمها من ديفيد ريكاردو الذي اقترحها عام 1820، وقد وضعت الصياغة الجديدة لها من قبل روبرت بارو الأستاذ في جامعة هارفرد عام 1974 والتي أصبحت معروفة باسم: نظرية التكافؤ لريكاردو- بارو

[2] وحيث أنه عندما لا تصح النظرية في مواقف عملية محددة وهو ما حدث مع نظرية الإزاحة إلى الخارج في جميع ظروفها فإن الاقتصاديين ذهبوا لتفسير الظواهر الجديدة وفق نظريات جديدة والتي تقول أن الدين الحكومي قد لا يعطي نتائج مرضية في تراكم صافي الثروة. وهنا أتى بارو (1974) بنظرية الجديدة التي تقول أن سندات الحكومة " أذونات الخزينة" ليست ثروة صافية "net wealth "،

الرياضية ليثبت بشكل نظري عرض تكافؤ ريكاردو"Ricardian equivalence proposition" حيث برهن بارو على أنه"لا توجد حالة نظرية مقنعة لمعالجة الدين الحكومي على أنه تحويل حقيقي للثروة نحو القطاع العائلي"(Barro,1974,116).

والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أنه بغض النظر عن الكيفية التي تختارها الحكومة لزيادة الإنفاق العام سواء عن طريق الدين أو عن طريق الضرائب فإن النتيجة "الدخل" سوف تكون نفسها وسيظل الطلب الكلي دون تغيير. وذلك بافتراض مايلي:

- وجود أسواق مالية مثلى: أي لا يوجد قيود على الإقراض والإقتراض.

- عقلانية المستهلك: أي الاستعداد التام لدى الأفراد للادخار تحسباً لزيادة الضرائب في المستقبل.

المنطلق الأساسي لهذه النظرية هو[1]: عندما تخفض الحكومة الضرائب دون أي خطط لخفض الإنفاق العام فهل هذه السياسة تغير من خيارات وفرص المستهلك؟ بمعنى أن المستهلك يصبح أكثر ثراءً وبالتالي يستطيع أن يستهلك أكثر؟

وحسب هذه الفرضية فإذا تصرف الأفراد بطريقة عقلانية، فإن الجواب عن الأسئلة السابقة سيكون بالنفي، فإن الحكومة سوف تقوم بتمويل الإنفاق العام (عن طريق الاقتراض) وكبديل لتخفيض الضرائب، وعليه فإن الحكومة سوف تضطر إلى رفع الضرائب في المستقبل لتسديد الديون والفوائد المتراكمة، وبالتالي فإن السياسة المتمثلة في خفض الضرائب اليوم سوف تقترن بزيادتها في المستقبل. وعليه فإن المستهلك الرشيد سيتوقع أن الاقتراض الحكومي اليوم سوف يعني فرض ضرائب أعلى في المستقبل وبالتالي سوف يبقي على استهلاكه الخاص دون تغيير. فتخفيض الضرائب اليوم وتمويل الميزانية بواسطة الدين الحكومي لا يقلل من العبء الضريبي بل يعيد جدولته عبر الزمن فقط وبالتالي لا ينبغي تشجيع المستهلك لإنفاق المزيد.

وفي النتيجة فإن فرضية "التكافؤ لريكاردو" ترى أن تخفيض مساهمة الضرائب في تمويل الديون سوف يترك تأثيراً على الاستهلاك، فالأسر سوف تدخر الدخل الإضافي المتاح لدفع الالتزامات الضريبية المستقبلية، وهذه الزيادة في الادخار الخاص تعادل الانخفاض في الادخار العام تماماً (يمثل الادخار الوطني مجموع الادخار الخاص والعام)-يبقى نفسه- وبالتالي لن يكون لخفض الضرائب أي أثر متوقع، ويعني ذلك أن استخدام السياسة المالية لزيادة الديون لن ترفع الطلب الكلي، وبالتالي لا يوجد أثر متوقع على المدى القصير على العمالة والإنتاج[2].

[1]Mankiw, N. Gregory.Macroeconomics, 5th edition. Ibid. P 416
[2]David, Miles.,& Andrew, Scott. Ibid. P 413

فالسلوك العقلاني للأفراد (القطاع العائلي) سوف يدفعهم لزيادة مدخراتهم لمواجهة الالتزامات الضريبية المستقبلية ونتيجة لذلك فإن الإدخارات الحالية سوف تزيد بمقدار الدين الحكومي:

$$\Delta S = \Delta D$$

وبالتالي فإننا نستنتج أن الزيادة في الدين الحكومي لا يحدث أي تغيير في معدل الفائدة والاستثمار.

الشكل رقم (15)– فرضية التكافؤ

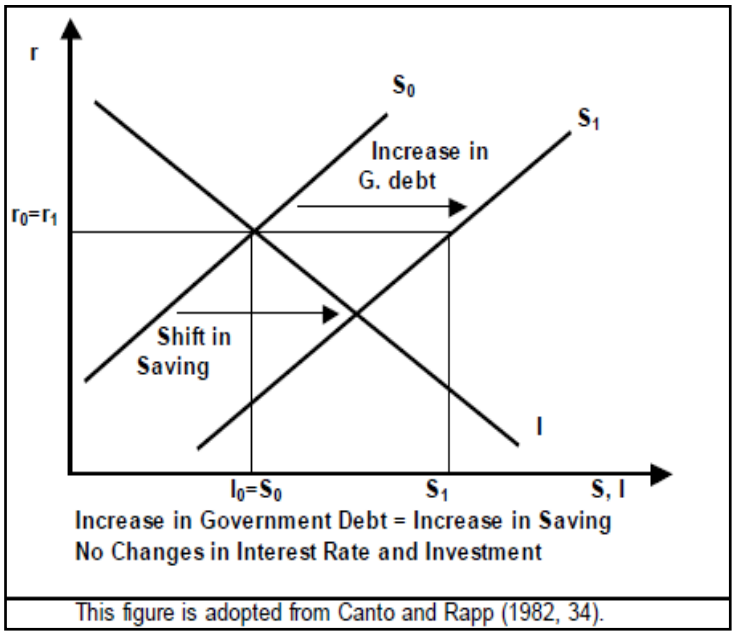

Source: Erdal,Gumus. Op-cit. p8

نلاحظ من الشكل انتقال دالة الادخار هنا نحو اليمين، وهذا التغير في الادخار ΔS يساوي إلى التغير في الدين العام ΔD ولا يحدث أي مزاحمة، كما لا يوجد أي تغيير سواء في معدل الفائدة r أو في الاستثمار الخاص[1]. **وعليه فإن تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصاد لا يعتمد على ما إذا كان تمويل هذا الإنفاق يتم عن طريق الضرائب أو الاقتراض. وبعبارة أخرى فإن تمويل العجز الحكومي ليس له** أي **أثر على الاقتصاد.**

ولكن منطق فرضية التكافؤ لا يعني أن جميع المتغيرات في السياسة المالية "ليست ذات صلة". فالتغييرات في السياسة المالية لها تأثير على الإنفاق الاستهلاكي أي المشتريات الحكومية G الحاضرة والمستقبلية. على سبيل المثال: إذا قامت الحكومة بتخفض الضرائب اليوم لأنها تخطط لخفض المشتريات الحكومية في المستقبل؛ فإذا فهم المستهلك أن التخفيض في الضرائب لا يتطلب زيادتها مستقبلاً فسوف يشعر بتحسن دخله مما يزيد من استهلاكه الخاص.

[1]Erdal,Gumus. Op-cit. P8-9

لكننا نلاحظ هنا أن التخفيض في المشتريات الحكومية لا التخفيض في الضرائب هو الذي يحفز الاستهلاك، فالإعلان عن تخفيض في المشتريات الحكومية في المستقبل سوف يزيد من الاستهلاك اليوم حتى لو بقيت الضرائب الحالية دون تغيير، لأنه يعني ضمنياً خفض الضرائب في وقت ما في المستقبل.

تم انتقاد فرضية "تكافؤ ريكاردو" من قبل العديد من الباحثين بشكل نظري وعملي، إلا أن بعض الباحثين أكدوا على أن هذه الفرضية يمكن أن تتحقق. حيث أوضح Seater أنه نظرياً، يمكننا القول بشكل شبه مؤكد أن تكافؤ ريكاردو ليس صحيحاً بشكل حرفي: حيث يتطلب تحقيقه توفر ظروف وشروط صارمة، إلا أنه على كل حال فإن التكافؤ يبدو كتقريب جيد للواقع (Seater,1993,184)[1]. حيث أوضح الباحث في مقالته "النجاح العملي ووضوح التطبيق العملي وبساطته تجعل من تكافؤ ريكاردو نموذج جذاب لتأثيرات الدين العام على النشاط الاقتصادي بشكل عام".

[1]Seater, John. J. (1993).Ricardian Equivalence, *Journal of Economic Literature*,vol. XXXI, March,P 142-190.

الفصل الثالث

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في سورية (2000–2010)

لمحة تاريخية

تشير البيانات التاريخية (الشكل البياني رقم 16) إلى أن الاقتصاد السوري قد حقق معدلات نمو متزايدة خلال الفترة 1962–2001 حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي على نحو مستمر متجاوزاً 700% في عام 2001 مقارنة بـ100% في عام 1962، وحيث أتت تونس في المرتبة الأولى وكان مستوى الناتج في سورية مضاهياً لتونس، ولكن هذا الازدياد المستمر في الناتج لا يتناسب مع متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث تراوح الرقم القياسي بين 100%–200% خلال الفترة المدروسة (كما هو موضح في الشكل 17).

الشكل رقم (16)– أداء النمو المقارن

مقارنة بالبلدان العربية الأخرى التي تمتلك موارد طبيعية مماثلة، كان النمو في سوريا خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٩٨ مضاهيا للنمو في تونس، وهي البلد الأقوى أداء في المجموعة ...

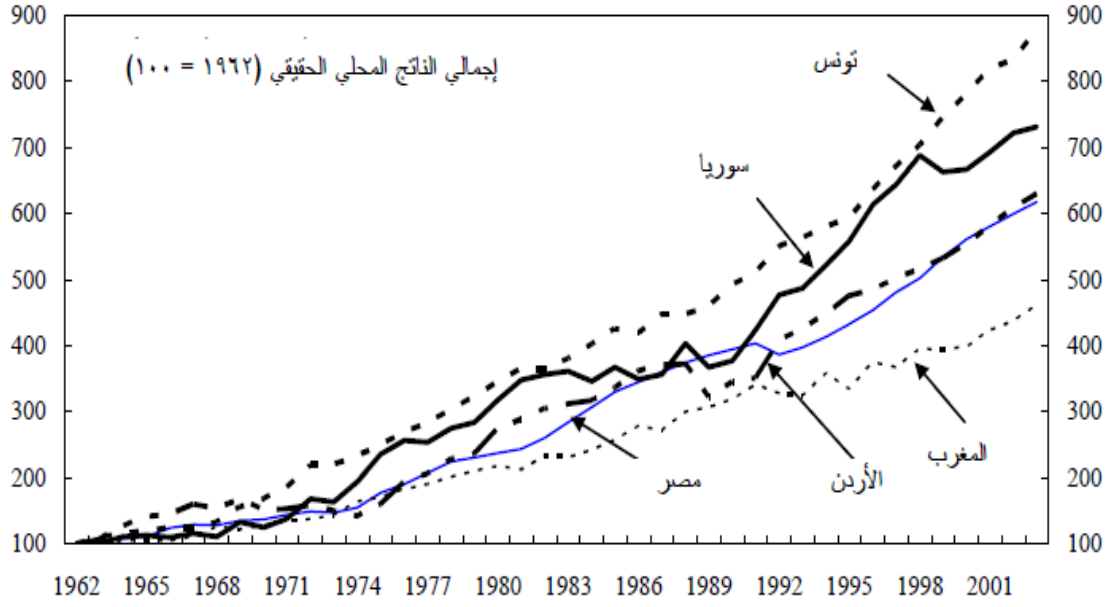

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2001

وكان أداء النمو أضعف بكثير من حيث نصيب الفرد

الشكل رقم (17)- أداء النمو المقارن الفردي

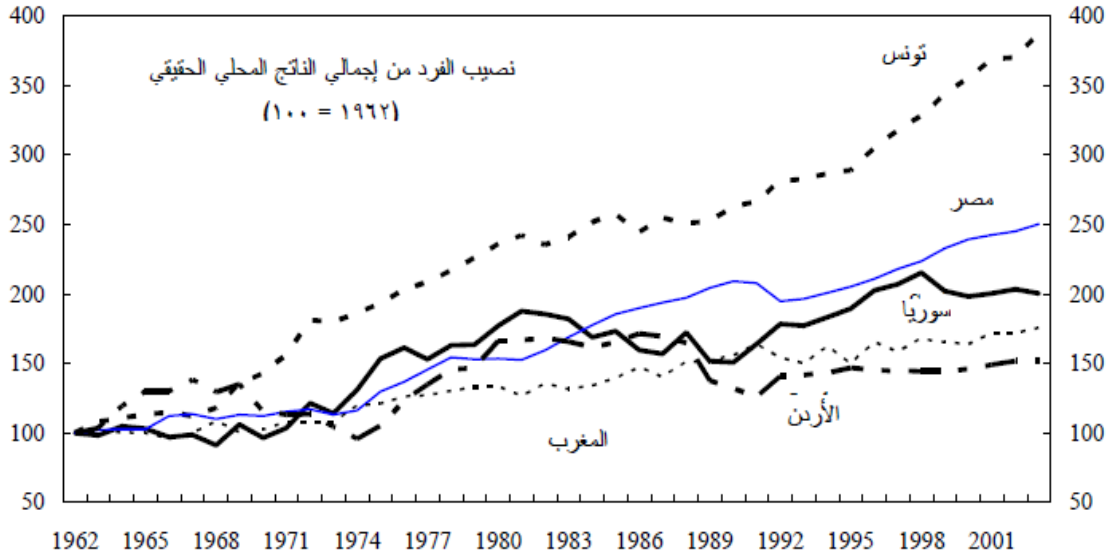

المصدر : تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2001

المبحث الأول

تحليل النمو الاقتصادي

بالنسبة لفترة الدراسة (2000-2010) سيجري تقسيمها إلى فترتين تطابق فترتي الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة:

- الخطة الخمسية التاسعة (2000-2005)
- الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)

حيث يشكل ذلك إطاراً لتحليل النمو الاقتصادي والنفقات العامة في سورية.

أولا- ملخص تنفيذي:

1- أهداف الخطة:

أ- الخطة التاسعة (2000-2005):

شكلت الخطة التاسعة تحولاً جوهرياً في منهجية التخطيط ودوره، حيث اعتمد التخطيط التأشيري[1] بدلاً عن الأسلوب التخطيطي المركزي. ولم تحدد الخطة المذكورة أهدافاً رقمية محددة سنوية للنمو الاقتصادي أو الإنفاق العام، وإنما أتت على شكل أهداف عامة تمثلت برفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتطوير البنى الهيكلية، بالإضافة إلى معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي والبطالة (انظر الملحق رقم 2).

كما تميزت هذه الخطة بمرحلتين للنمو[2]:

المرحلة الأولى: تغطي هذه المرحلة الفترة 2001–2003 وتتسم باستهدافها بالدرجة الأولى معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي واستكمال عملية الإصلاح والتحديث، حيث حددت الخطة معدل نمو وسطي لهذه الفترة بما يقارب 3% سنوياً.

المرحلة الثانية: وتغطي الفترة 2004–2005 وتستهدف:

- معدل نمو وسطي للفترة 2004–2005 بما يقارب 4% سنوياً.
- معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي.
- زيادة الاستهلاك النهائي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 3.7% خلال المرحلة الأولى، و4.7% خلال المرحلة الثانية.
- زيادة الاستيراد بوسطي معدل نمو سنوي يبلغ 8.4% في المرحلة الأولى و6.6% في المرحلة الثانية.

ب– الخطة العاشرة (2006–2010):

عكست الخطة الخمسية العاشرة التوجهات الأساسية للدولة في إحداث نقلة نوعية تنموية شاملة تضمن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. وهدفت هذه الخطة إلى تحسين المستوى المعيشي وإعادة توزيع الدعم لمستحقيه، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة وفاعلية.

---

[1] إذ تم الانتقال من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري منذ بداية الخطة التاسعة ويقوم التخطيط التأشيري على مبدأ توجيه الدولة للنشاط الاستثماري ونشاط السوق دون الهيمنة أو الإستحواذ عليه، وقد تم تبني هذا التخطيط في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي مع الخطة الخمسية العاشرة، حيث تعمل الدولة على توسيع مساحة العمل للقطاع الخاص والتعريف بفرصه، ويقتصر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عن طريق إدارة دفة الاقتصاد الوطني، والاستثمار في المشاريع الحيوية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

[2] تقرير هيئة تخطيط الدولة.الخطة الخمسية التاسعة:http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter2Ar.pdf

كما جاءت الخطة طموحة حيث وضعت توقعات مرتفعة لمعدلات النمو والإنتاجية وتحقيق معدلات تضخم كلية مستقرة وعجوزات موازنة معتدلة وأسعار صرف مستقرة. وجاءت الأهداف الكمية للخطة على الشكل التالي[1]:

- حددت الخطة معدل نمو وسطي سنوي ما يقارب 7% سنوياً كحد أعلى و5% سنوياً كحد أدنى، وبمعدل زيادة في حصة الفرد من الناتج بما يقارب 2.7% سنوياً
- رفع مستوى الإنفاق بنسبة تؤدي إلى زيادة محدودة في نسبة العجز إلى حوالي (4–5%) من الناتج المحلي الإجمالي على أن يعود مستوى العجز إلى حوالي 3% سنة 2010 مع الإبقاء على مستوى دين معقول.
- تحقيق زيادة هامة ولكن واقعية في حجم ونسبة الإيرادات الضريبية من 10% إلى (16–18%).
- بالنسبة للإنفاق الاستثماري فسوف يزداد من 12% عام 2005 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مع العمل على رفع كفاءته.
- وبالنسبة للإنفاق الجاري فسوف يصبح (20.5–25%) من الناتج المحلي الإجمالي مع التأكيد على عدم تجاوز عجز الموازنة العامة 5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

ويبقى هدف رفع معدلات التشغيل دائما الرابط الأقوى بين الاقتصادي والاجتماعي وقد افترضت الخطة توفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة.(انظر الملحق رقم3).

ثانياً – مراجعة الأداء الاقتصادي الكلي:

كانت أهداف الخطتين على الصعيد الاقتصادي طموحة وبحاجة إلى جهود استثنائية لتحقيقها من خلال القيام بإصلاحات مباشرة مع بداية الخطة الخمسية التاسعة نظراً للتحديات الملحة أمام الاقتصاد الوطني ولاسيما تراجع الإنتاج النفطي، وعدم كفاءة الأداء المؤسساتي، وضعف القدرة التنافسية، وارتفاع معدلات

[1]تقرير هيئة تخطيط الدولة. الخطة الخمسية العاشرة.http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter3Ar.pdf وتقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter4Ar.pdf

البطالة[1]. وفيما يلي سنتناول تطور المؤشرات الرئيسية للحكم على الأداء الاقتصادي الكلي خلال سنوات الدراسة:

1. النموالاقتصادي:

تركزت أهداف الخطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني من جهة، والزيادة الكمية في الاستثمار والعمالة للوصول إلى رفع مستوى دخل الفرد بشكل مضطرد.

أ- معدل النمو:

- حددت الخطة الخمسية التاسعة معدل نمو وسطي سنوي للفترة 2001-2003 ما يقارب 3%سنويا و4% للفترة 2004-2005 بينما بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة 3.7% وهو قريب من معدل النمو المخطط.
- رغم عدم استقرار البيئة الاقليمية والانخفاض في انتاج النفط[2]، فقد حققت سورية انتعاشاً اقتصادياً، ولقد اكتسب هذا الانتعاش الذي بدأ في عام 2004 زخماً، مستفيداً من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة للعراقيين اللاجئين إلى سورية[3]، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار الخاص وتحقيق الصادرات لمكاسب قوية[4].
- حدثت زيادة ملحوظة في إجمالي الناتج المحلي في عام 2006 وصلت نسبتها إلى 5% وقد يكون النمو مدفوعاً جزئياً بالإنفاق الارتجالي من جانب الأعداد الهائلة من العراقيين اللاجئين في سورية، وما له من أثر أولي محتمل كبير على الطلب الكلي الذي عبر عن نفسه في شكل أثر على الثروة لصالح مالكي العقارات وما صاحبه من ارتفاع في أسعار العقارات والإيجارات. كما أسهمت الزيادة الهائلة في الصادرات غير النفطية في تحقيق أداء قوي من حيث النمو، ومن الأرجح أن يكون النمو مدعوماً بالزيادة في الاستثمار الخاص،

---

[1]تقرير خبراء صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة لعام 2008

http://www,imf,org/external/pubs/cat/longres,cfm?sk=22702.0 وتقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة حيث كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها.

[2]حيث انخفض الإنتاج النفطي من 31688 ألف م^3 في عام 2000 ليصل إلى 23961 ألف م3 في عام 2005 و 20245 ألف م^3 في عام 2008 ليصل إلى 21739 ألف م^3 لعام 2010. (المكتب المركزي للإحصاء)

[3]يرى الكثير من الاقتصاديين أن العراقيين اللاجئين إلى سورية والذي زاد عددهم بنسبة 60% في عام 2006 ليصل إلى حوالي 1.5 مليون (وهو ما يمثل حوالي 8%من عدد سكان سورية) يعتمدون في الأساس على مدخراتهم.(تقرير صندوق النقد الدولي 2003).

[4]حيث بلغت قيمة الصادرات للأعوام 2000-2005 على الترتيب: 216190، 243179، 301553، 265039، 346166، 424300 (مليون ليرة سورية). المكتب المركزي للإحصاء

نظراً للزيادة في حجم المشاريع الاستثمارية الموافق عليها[1].

- بلغ معدل النمو المتوقع وحسب البيانات الأولية لفترة الخطة العاشرة كوسطي سنوي 4.7% والذي يعتبر أقل بحوالي النصف من المعدل المستهدف في الخطة العاشرة (7%).

الشكل رقم (18)

تطور الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2000) خلال الفترة 1999 – 2011 (بمليارات الليرات السورية)

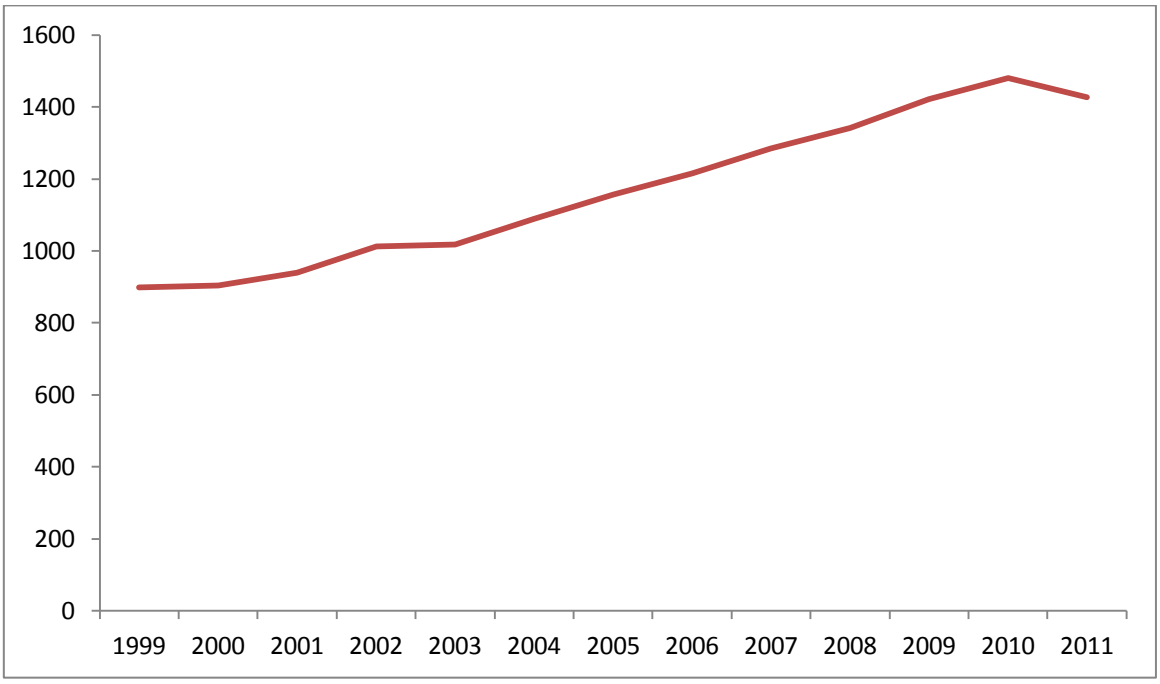

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (1) من الملحق رقم (5)

وبشكل عام فإن الاقتصاد السوري قد حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العقد الماضي كما هو واضح في الشكل أعلاه، بمعدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب 4.45% خلال الفترة الواقعة بين 2001–2010[2].

ب.نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

كان متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخفض بكثير بحدود 2.0% تماماً، وذلك في ضوء المعدل المرتفع للسكان (الجدول رقم 7 من الملحق رقم 5).

---

[1] بموجب أهم قانون استثمار(رقم10 لعام 1991) وصل حجم المشاريع الاستثمارية الموافق عليها إلى(9.2 مليار دولار)أي ما يعادل 26% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006، وهو أكثر من المستوى المحقق في عام 2004بمرتين ونصف، كما أنه ما يقارب ثلاثة أرباع حجم الاستثمار يتركز في مشاريع صناعية متنوعة(الاسمنت– صناعة الأغذية– الأدوية– المنسوجات–توليد الطاقة) و20% أخرى تتركز في قطاع النقل بينما تمثل المشاريع العقارية حوالي 15% من مجموع المشاريع الموافق عليها منذ عام 2005(بما يقارب 60 مليار ليرة سورية).(تقرير هيئة الاستثمار، التقرير السنوي لعام 2006).

[22] الجدول رقم (1) من الملحق رقم (5)، وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض واضح للناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 وذلك مع بداية الأزمة في سورية.

الشكل (19)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2000) خلال الفترة 1999 – 2011 (بآلاف الليرات السورية)

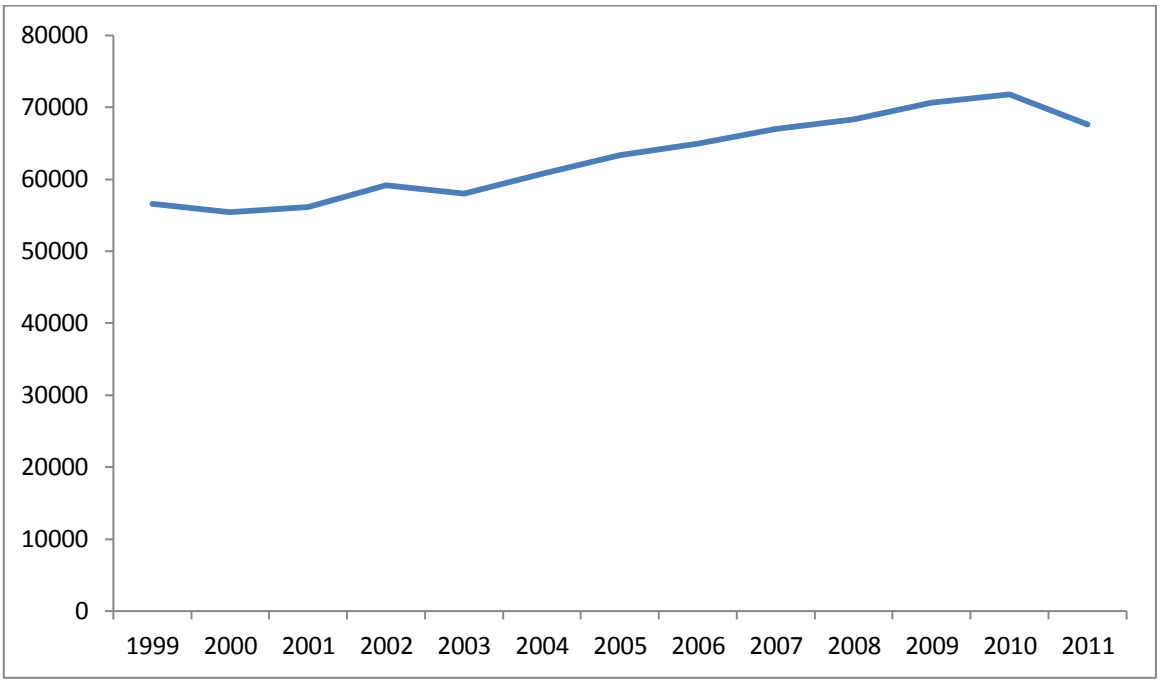

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (7) من الملحق رقم (5)

وبالمقارنة مع المنطقة العربية فإن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لا يزال منخفضاً نسبياًولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الأخرى في المنطقة، كما أسلفنا سابقاً.

2. الناتج المحلي الاجمالي (جانب العرض)[1]:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي /904/ مليار ليرة سورية لعام 2000، شكل قطاع الزراعة 24.7% من الناتج بينما شكل قطاعي الصناعة التحويلية والاستخراجية 29% من الناتج، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 22.4% في عام 2005 (انظر الجدول رقم 4 من الملحق رقم 5)[2]. وخلال فترة **الخطة الخمسية التاسعة** كان معدل النمو سلبياً في القطاع الإستخراجي (نفط وتعدين) وحققت الصناعة التحويلية معدل نمو إيجابي[3] ولكنه أقل من المستهدف(المنفذ:18.6% بينما المخطط: 41.7%) كذلك

[1] يظهر الجدول رقم (4) من الملحق رقم (5) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (2000–2010) بمليارات الليرات السورية (بالأسعار الثابتة 2000).

[2] يظهر الجدول رقم (5من الملحق رقم 5) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (كنسب مئوية).

[3] الجدول رقم (5) من الملحق رقم (5) يظهر النمو السلبي في قطاع الصناعة الاستخراجية، والنمو الإيجابي في قطاع الصناعة التحويلية.

بالنسبة للزراعة التي حققت معدل نمو ايجابي 3.7% في حين كان المخطط 3.8%، بينما حققت القطاعات الأخرى معدلات نمو تفوق المعدلات المخططة[1] .

الشكل رقم(20)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2005)

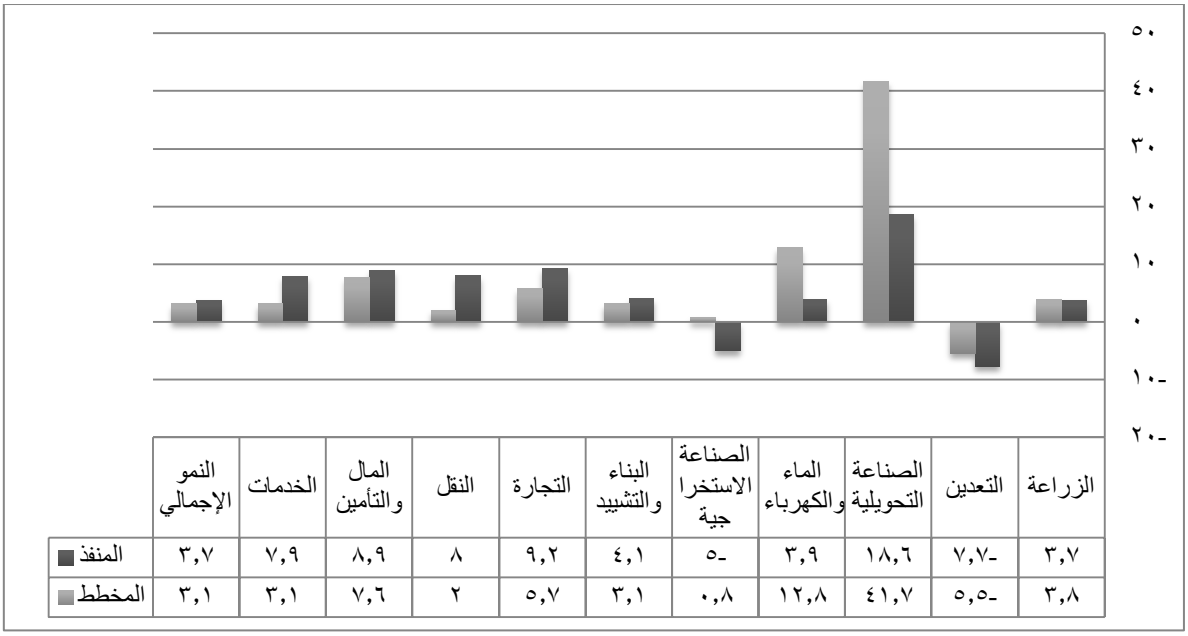

	النمو الإجمالي	الخدمات	المال والتأمين	النقل	التجارة	البناء والتشييد	الصناعة الاستخراجية	الماء والكهرباء	الصناعة التحويلية	التعدين	الزراعة
المنفذ	٣,٧	٧,٩	٨,٩	٨	٩,٢	٤,١	٥-	٣,٩	١٨,٦	٧,٧-	٣,٧
المخطط	٣,١	٣,١	٧,٦	٢	٥,٧	٣,١	٠,٨	١٢,٨	٤١,٧	٥,٥-	٣,٨

المصدر : إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (5) من الملحق رقم (5)

أما **الخطة الخمسية العاشرة** فقد ركزت على دور الصناعة التحويلية ووضعت هذا القطاع على رأس الأولويات لما يتميز به من استيعاب للتقانة وتطوير للإنتاجية وخلق فرص العمل، وبالفعل فقد حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو أعلى من المخطط لعام 2007 (المخطط10.53%، المنفذ 19.18%) متركزاً في المدن الصناعية، واتسم النصف الأول من الخطة بتراجع الانتاج النفطي مما قاد إلى تراجع مساهمة القطاع الاستخراجي بأسرع مما كان متوقعاً في الخطة حتى العام 2007 ثم شهد هذا القطاع زيادة محدودة مع بداية عام 2008،ترافق ذلك مع تراجع حاد في القطاع الزراعي بسبب الظروف المناخية، وشهدت قطاعات الخدمات المالية والتجارة والبناء والتشييد ازدهاراً محققةً معدلات نمو أعلى من المخططة، وهي قطاعات ضرورية لتطوير القطاعات الإنتاجية.

[1]بناء على تقرير هيئة تخطيط الدولة: تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة ص19
http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter2Ar.pdf

الشكل رقم(21)

معدل النمو القطاعي (2005–2010)

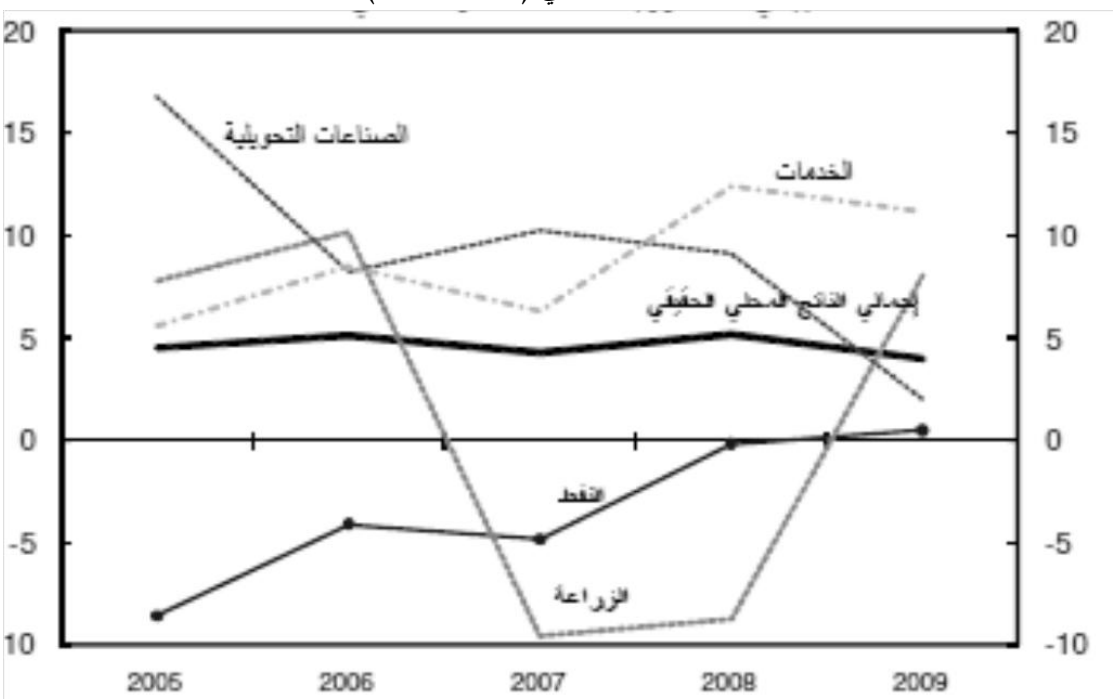

المصدر[1]: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009 ص6

بالنتيجة فإن تراجع حصة القطاعات الريعية لصالح القطاعات الإنتاجية يعد نقطة إيجابية، إلا أن تطور قطاعات الخدمات نتيجة للمضاربات وضعف البيئة الاستثمارية يشكل تحدياً للمرحلة القادمة. يضاف إلى ذلك أهمية تنفيذ برامج تحديث القطاع الزراعي خاصة الري الحديث والبحوث العلمية الزراعية لأهميته في الأمن الغذائي والتشغيل. ويظهر لدينا أن قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات الحكومية كانا المساهمان الأساسيان في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2010 يليهما النقل والاتصالات، والصناعات التحويلية، والتمويل، والعقارات، والبناء والتشييد في حين أن إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية في النمو كان سلبياً، بينما اقترب اسهام القطاع الزراعي من الصفر.

شهدت القطاعات الانتاجية توجهات نمو متباينة، فقد بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7.1% خلال العقد الماضي، ويعود ذلك بصورة جزئية إلى إنشاء المناطق الصناعية، التي وفرت بيئة أفضل للمنشآت. ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي ظلت تترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي لهذا القطاع. أما الصناعات الاستخراجية، وخاصة النفط، فقد شهدت نتائج نمو سلبية بسبب تراجع الانتاج. وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام2006، ذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدراً رئيسياً لكل من الصادرات والايرادات في الموازنة الحكومية. وتتفق الباحثة

[1]http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2010/cr1086a.pdf

هنا مع بعض الباحثين[1] بأن هذا التحول شكل تحدياً جوهرياً للإدارة الاقتصادية، وزاد من الحاجة إلى التجاوب عبر ادخال تعديلات رئيسية على السياسات. وأخيراً شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف، وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ضمن ذلك الري الحديث، واضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة، وأسعار السماد، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل، والأمن الغذائي، وأسعار السلع، وبطبيعة الحال على النمو الاقتصادي.

3. الناتج المحلي الاجمالي حسب الإنفاق (جانب الطلب)[2]:

أ- الاستهلاك الكلي:

بلغ الاستهلاك الكلي (685) مليار ليرة سورية عام 2000 بنسبة 75% من الناتج المحلي الإجمالي منها 65% للإستهلاك الخاص ووصل إلى 69% عام 2005 و65% لعام 2010 وبذلك فقد شكل الاستهلاك الخاص العامل الأساسي لزيادة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (22)

تطور الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الثابتة (2000) خلال الفترة 1999 - 2011 (بمليارات الليرات السورية)

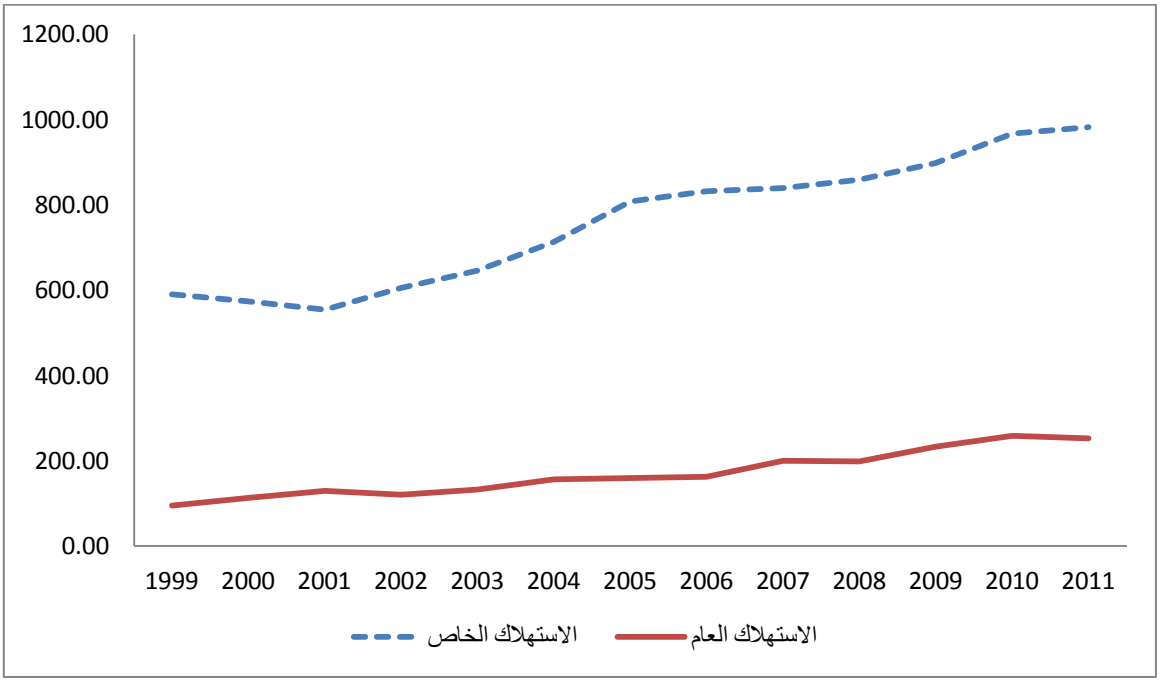

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (1) من الملحق رقم (5)

[1] نصر، ربيع. ومحشي، زكي. وخالد، أبو اسماعيل. (2013). المركز السوري لبحوث السياسات.www.scpr-syria.org. الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. ص18

[2] يظهر الجدول رقم (1) الملحق رقم (5) الناتج المحلي الاجمالي حسب مكونات الإنفاق (2000-2010) بمليارات الليرات السورية (بالأسعار الثابتة 2000)

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن اللاجئين من العراق بعد العام 2003، قد رفعوا بشكل كبير معدلات الاستهلاك الخاص في البلاد في حين أن ارتفاع أسعار الطاقة والمشتقات النفطية قاد إلى انخفاض في الاستهلاك الخاص بعد عام 2005 (انظر الجدول رقم 3 من الملحق رقم 5).

ب- الاستثمار الكلي:

إن نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج بقيت متواضعة وتدور حول وسطي يبلغ 22% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المدروسة (2000-2010)[1]، وبسبب الحاجة الماسة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (الكهرباء والنقل والمواصلات والري) والتي تتطلب استثمارات كبيرة يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، تزايد حجم الاستثمار العام وبشكل مستمر منذ عام 1994، فقد بلغ حجم الاستثمار العام 10% من الناتج المحلي عام 1999، وارتفع إلى 14% عام 2003 إلا أنه بدأ بالانخفاض بعد ذلك كما هو واضح في الشكل رقم (23) نتيجة لتركز السياسة المالية على التوسع في الإنفاق الجاري (الزيادات في أجور القطاع العام)، ومتأثراً كذلك بتراجع إيرادات النفط وعدم توفر المناخ الاستثماري المشجع.

الشكل رقم (23)

تطور الاستثمار العام والخاص خلال الفترة 1999 - 2010 (بمليارات الليرات السورية)

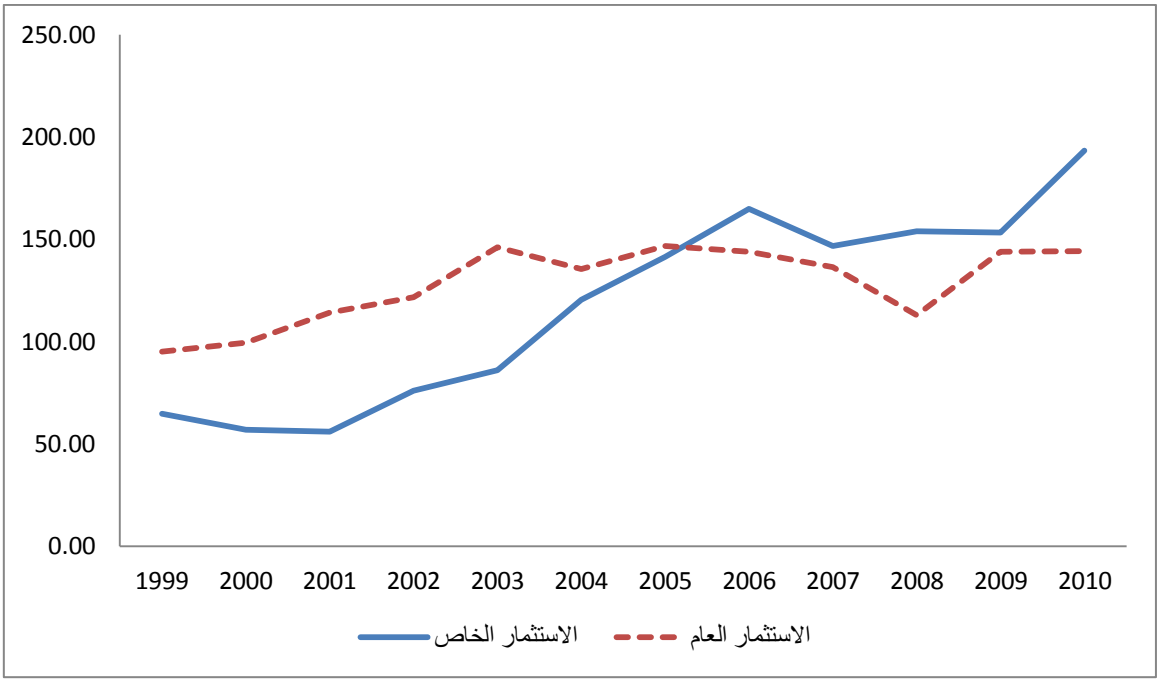

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (1) من الملحق رقم (5)

أما الاستثمار الخاص فقد نما بشكل مضطرد لكنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع النسبي في الاستثمار العام وتركز الاستثمار الخاص بشكل رئيسي في القطاعين العقاري والمالي. كما نلاحظ أن الاستثمار

[1] يراجع أيضاً الجدول رقم (3) من الملحق رقم (5).

الخاص ارتفع في عام 1992 بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991 إلا أنه عاد وتراجع بعد ذلك، لأن صدور القانون كان من المفروض أن يتوافق مع مجموعة من الاصلاحات لم يتم استكمالها[1].

وقد كان هدف الموازنة في عام 2005 بخفض الإنفاق الاستثماري، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في الاستثمارات الخاصة السببين الرئيسيين في انخفاض النمو في السنوات في عام 2005.

	الاستثمار العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
السنة	2000	2005	2010
الاستثمار العام	10.9	12.6	9.7
الاستثمار الخاص	6.2	12.2	13
الاستثمار الكلي	17.2	24.9	22.7

ج–صافي الصادرات:

كما أسلفنا سابقاً فقد شهدت الصناعات الاستخراجية وخاصة النفط نمواً سلبياً بسبب تراجع الإنتاج، ويبين الشكل (24) التراجع النسبي في الصادرات ومرده بشكل رئيسي إلى تراجع صادرات النفط. بينما تحسنت هيكلية الصادرات كنتيجة لسببين:

1– التحول باتجاه الصادرات المصنعة والتي تحتوي قيمة مضافة أعلى.

2– تراجع الصادرات النفطية من75% من إجمالي الصادرات في 2000 إلى 46% في 2010. بالإضافة إلى تنوع الجهات المستوردة مع تزايد الطلب على المنتجات السورية في الدول المجاورة لاسيما العراق ودول الخليج مما ساهم بشكل كبير في إنعاش الصادرات.

أما بالنسبة للمستوردات فمن الملاحظ أنها نمت بمعدلات أعلى من نمو الصادرات فقد شهدت بشكل عام ارتفاعاً ملحوظاً، فقد ارتفعت من 29% عام 2000 إلى 45.5% عام 2005 لتنخفض إلى 33% في عام 2010 وكان الهدف الأساسي في خطة المستوردات هو تغيير بنيتها بتحويلها من مستوردات استهلاكية إلى أخرى وسيطة ورأسمالية، إلا أنه ومن خلال تتبع نوعية المستوردات خلال الفترة المدروسة فقد لوحظ تزايد المستوردات من السلع الاستهلاكية.

[1] تظهر مؤشرات المناخ الاستثماري في سورية حسب دراسة البنك الدولي لعام 2004، البيئة غير الجاذبة للاستثمار حيث تدل النتائج على ان النظام القضائي، والوصول إلى التمويل، والتعقيدات الادارية، وتكاليف البنية التحتية وغيرها من أهم العوائق امام الاستثمار الخاص. World development report 2005، abetter investment climate for everyone world bank.

الشكل رقم (24)

تطور الصادرات والمستوردات بالأسعار الثابتة (2000) خلال الفترة 1999 – 2011 (بمليارات الليرات السورية)

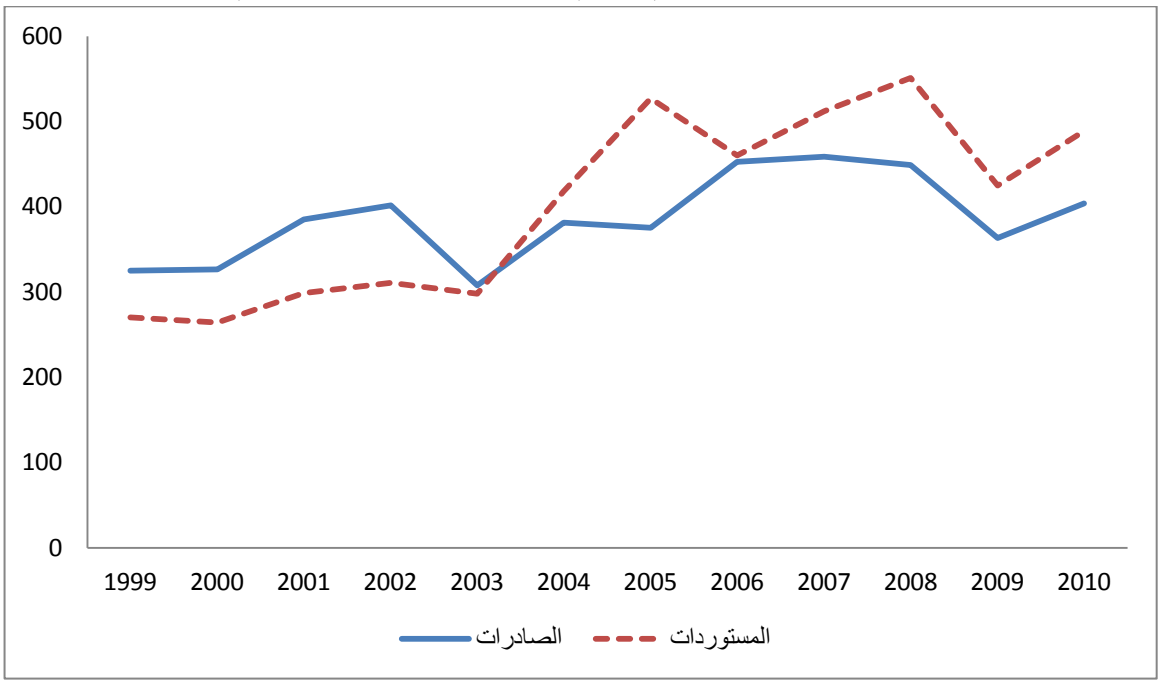

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (1) من الملحق رقم (5)

4. مصادر النمو:

في دراسة تطبيقية لتحليل أهم مصادر النمو في الاقتصاد السوري وتحليل مساهمة تراكم عوامل الإنتاج مقابل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Nasser,2004)[1] فقد توصل الباحث إلى المصادر الرئيسية للنمو في سورية وهي: رأس المال المادي، والعمالة، ورأس المال البشري على التوالي، وهذا يعني أن تراكم العوامل هي المصدر الرئيسي للنمو في سورية خلال فترة الدراسة، في حين كانت مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج منخفضة جداً مما يعكس ضعف التقدم التكنولوجي في الاقتصاد.

وصلت مساهمة رأس المال المادي الذي هو مصدر النمو الرئيسي على المدى الطويل حتى 49% خلال الفترة الواقعة (1965–2010) في حين أن مساهمة مجمل انتاجية عوامل الانتاج بلغ 18% من النمو الاجمالي، وخلال العقد الماضي ازدادت الانتاجية الكلية للعوامل لتصل حتى 29% من النمو، ولكن المعدل المتدني لخلق فرص العمل، أبقى المساهمة الكمية للعمل في النمو عند مستوى ضعيف وصل إلى 19% خلال نفس الفترة، ومرد ذلك جزئياً إلى فقدان فرص العمل في القطاع الزراعي بشكل أساسي[2].

[1]Nasser, Rabie. Could New Growth Cross Country Empirics Explain The Single Country Growth Of Syria During 1965-2004?Arab Planning Institute in Kuwait, P.O. Box: 5834 Safat. 13059 Kuwait. P2-38

[2]المركز السوري لبحوث السياسات www.scpr-syria.org

4-1 الاستثمار المادي:

من أجل تحديد كفاءة الاستثمار يتم احتساب الإنتاجية الحدية لرأس المال، وتمثل نسبة التغير في الإنتاج إلى التغير في التكوين الرأسمالي الصافي حيث يمثل الأخير الاستثمار السنوي في القطاعين العام والخاص، ويمكن التعبير عنها بأنها عدد وحدات الناتج الإضافية التي يحققها استثمار وحدة واحدة أي أنه يعكس العلاقة بين الاستثمار I ونمو الناتج ΔY والاستثمارات المقصودة هنا هي الاستثمارات الصافية والتي تنتج عن طرح اهتلاك الأصول الثابتة من الاستثمارات الاجمالية كما أشرنا سابقاً في نموذج هارود–دومر، وعلى العموم تبقى الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص أعلى من الانتاجية الحدية لرأس المال العام (لأن الجزء الأكبر من الاستثمار العام يذهب للقطاعات الخدمية والبنية التحتية ذات الإنتاجية الضعيفة على المدى القصير). ويمثل رأس المال المادي في سورية المصدر الرئيسي للنمو كما هو موضح في الشكل (27).

4-2 العمالة:

حافظ معدل البطالة في سورية على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب 8% خلال الفترة الواقعة بين 2003 و2010، وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة التي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي، والاستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل. هذا ولم يخلق الاقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي، بمعدل نمو سنوي 0.9%، مما أدى إلى تراجع معدل التشغيل من 47% في عام 2001 إلى 39% في العام 2010[1].

هذا وتوقفت الحكومة إلى حد كبير خلال العقد الماضي عن توسيع التوظيف في القطاع العام. فقد ظل التوظيف في القطاع العام عند حدود ما يقارب 27% خلال الفترة (2001–2010) في حين ازداد عدد العاملين في القطاع الخاص ضمن القطاع غير المنظم من 34% عام 2000 إلى 41% عام 2006 (كما هو موضح في الجدول رقم 8 من الملحق رقم 5).

[1] اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لأعداد متفرقة: معدل المشاركة في سوق العمل (2001–2010%).

الشكل (25)

تطور العمالة ومعدلات البطالة خلال الفترة 1999 – 2011

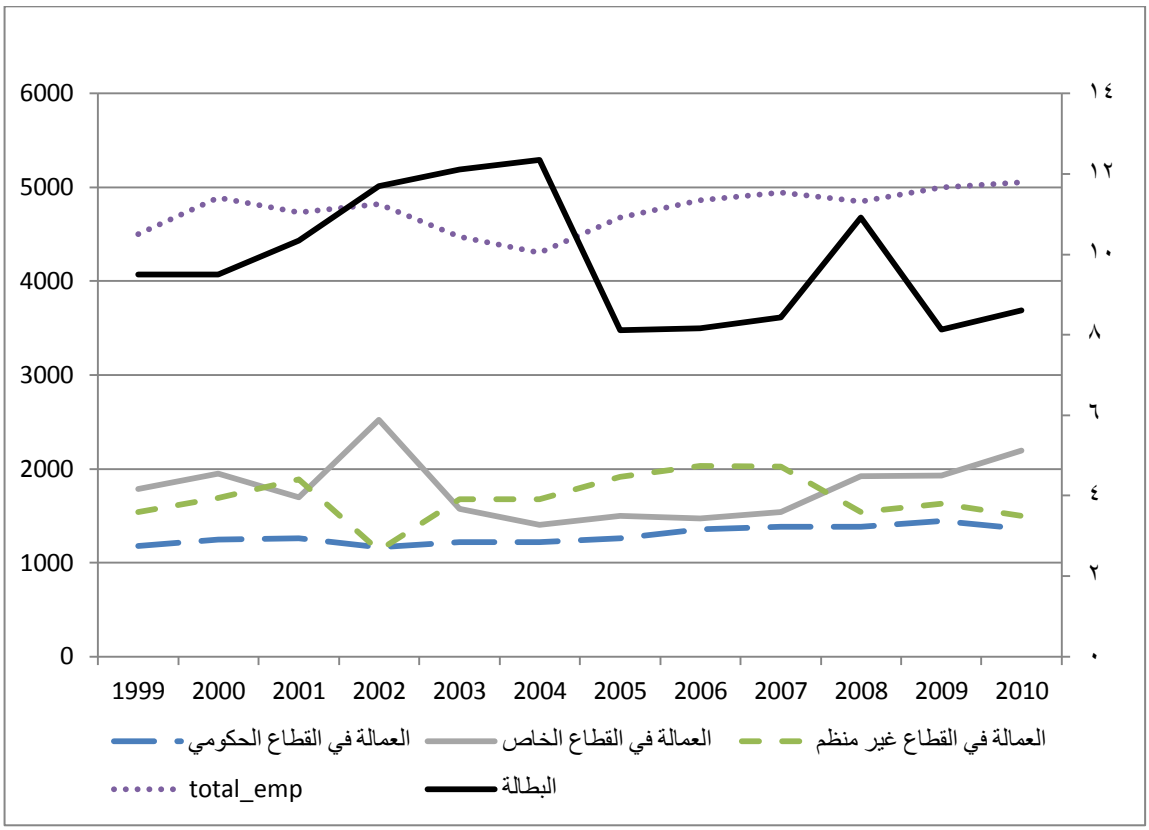

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (8) من الملحق رقم (5)

ركزت أدبيات النمو الحديثة على إنتاجية العمل كعنصر رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام. وقد تطورت فكرة زيادة الإنتاجية منذ سميث من خلال تقسيم العمل ثم ظهر التيار النيوكلاسيكي الذي اعتبر زيادة الإنتاجية مرتبطة بزيادة حصة العامل من رأس المال. وبالتالي ستصل نسبة رأس المال إلى العمالة إلى مرحلة العوائد المتناقصة وبالتالي ستستقر الإنتاجية (Solow). أما أصحاب النظرية الحديثة يعتبرون الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة تأهيل العاملين من خلال التعليم المستمر سيجعل من العوائد متزايدة بشكل دائم.

4-3 رأس المال البشري:

على الرغم من وجود تحسن كبير في رأس المال البشري في سورية منذ عام 1965 فقد صنفت سورية في المرتبة 111 من 173 في مؤشر التنمية البشرية (وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2005) والذي أوضح بأن تراكم رأس المال البشري لا يدعم معدل النمو المرتفع في الأربعين سنة الماضية.

تقدر مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي كجزء من مساهمة العمالة في الناتج كما يلي:[1]

[1]Rodrik, Dani.(2003). In Search of Prosperity Analytic Narratives on Economic Growth. Princeton.p10

- مرونة العمل: يتم تقديرها من خلال حساب متوسط حصة الأجور من الدخل، وتم تقسيم هذه المرونة إلى قسمين: الأول ويمثل حصة الحد الأدنى للأجور من إجمالي الدخل وهو ما يعبر عنه بمرونة العمل، والثاني يمثل الفرق بين متوسط الأجور والحد الأدنى للأجور والذي يعكس سعر رأس المال البشري المتمثل بالتعليم والخبرة، **إذاً** مرونة رأس المال البشري هي جزء من مساهمة العمل الناشئة من التعليم والخبرة للعاملين.
- فكل الأجور التي تدفع بعد الحد الأدنى تكون نتيجة لسنوات التحصيل والتدريب والخبرة في العمل وهي تدرج في إطار تكوين رأس المال البشري. وتشكل مساهمة رأس المال البشري 50% من الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية[1] مقابل 18% في سورية لغاية عام 2010[2]. مما يشير إلى عدم وجود حافز للتعليم الذي يعتبر من أهم محركات النمو في النظريات الحديثة. وعلاوةً على ذلك فإن الجمود (القيود) في سوق العمل يحول دون نقل سلس لرأس المال البشري إلى الإنتاج الحقيقي، كما أن النظام التعليمي الضعيف يلعب دوراً هاماً في ضعف مساهمته في رأس المال البشري (EL-Erain, et al 1998)[3].

4-4 مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج: TFPG

تمثل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد العاملين) حيث تعكس الجانب التقني في العملية الانتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات وبالتالي فإن رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدامٍ لا يمكن أن يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية، وذلك لأن هذه الموارد محدودة من جهة، وخاضعة لقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى، أما النمو المستند إلى الإنتاج المعرفي الذي يتولد من استثمار عالٍ في رأس المال البشري ينعكس على العملية الإنتاجية من خلال عملية التقدم التقني مما يقود إلى خلق قيم مضافة عالية وبالتالي فإن استثمار الدولة في الصحة والتعليم والبحث العلمي يعتبر استثماراً حقيقياً وليس دعماً، ولاتخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلة المتناقصة بسبب قدراته الإبداعية والخلاقة، فعلى سبيل المثال يعزى أكثر من 50% من النمو الاقتصادي في الفترة 1900–1950 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج[4] في حين أنها في سورية لم تتجاوز 8% من إجمالي النمو للفترة 1965–2004 (Nasser,2004) ويعود السبب

---

[1] Ibid.p18

[2] المركز السوري لبحوث الساسات.www.scpr-syria.org

[3] El-Erian, Helbling.T., &J. Page. (1998). Education, Human Capital Development and Growth in the Arab Economies, paper presented in the Joint, Arab Monetary Fund, Arab Fund for Economic and Social Development Seminar on "Human Resource Development and Economic Growth", Abu Dhabi, United Arab Emirates, 17-18 May, 1998.

[4] Solow, Robert. M. (1957). Technical Change and the Aggregate Production Function, Review of Economics and Statistics. Vol. 39, pp. 312–20.

في ذلك إلى أن TFPG مرتبطة بشكل قوي بنمو الزراعة في سورية، وعدم الاستقرار السياسي، وتراجع في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري. وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 18% في السنوات الأخيرة في مؤشر لارتفاع المستوى التكنولوجي بشكل رئيسي في الاقتصاد.

4-5 دور الدولة والسياسات الاقتصادية والمؤسساتية:

في الأدبيات الحديثة للنمو تلعب الدولة دوراً مهماً، فالنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي يلعب دوراً جوهرياً في النمو طويل الأجل (North,D.1990)، (Rodrik, 2007)، (Acemoglu, 2009)،[1] ويؤكد "بارو" على أهمية المؤسسات كما أسلفنا سابقاً، ومن خلال تحليل مؤشرات "الحكم الرشيد" أو الإدارة السليمة والتي نشرها البنك الدولي فإن جودة المؤسسات في سورية سيئة جداً وتبدو النتائج أكثر وضوحاً في ترتيب سورية بين البلدان التي من نفس التصنيف، (يراجع الملحق رقم 4)[2]. فالاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وتشجيع المشاركة له دور كبير في عملية التنمية فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة جدلية. وكلما تطور أداء البيروقراطيين الحكوميين أدى إلى زيادة معدلات النمو. وفي تجربة اليابان يعتبر اليابانيون أن التعليم والبيروقراطية اليابانية والقدرة على توطين التقنيات هي أسس نمو اليابان. وتعتبر تجربة جنوب شرق آسيا مثالاً واضحاً على ذلك.[3]

كذلك سبقه شرط أساسي وهو إصلاح القدرات المؤسسية للحكومة وهو إصلاح طويل وأساسي في النمو الاقتصادي طويل الأجل.[4] إن حماية الملكية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والفعالية الإدارية ونوعية التشريعات وزيادة المشاركة الحقيقية للأفراد لا يمكن تحقيقها إلا بإصلاح حقيقي لدور المؤسسات. ومن الملاحظ تراجع معظم هذه المعايير في سورية بين (1997-2001)[5]وفي دراسة للبنك الدولي مما يعطي تحذيراً هاماً لعملية التنمية المؤسساتية في سورية. فمن ناحية الأداء الحكومي فهو يتسم بقلة الفاعلية، وضعف كل من آليات المساءلة والتنسيق، ويظهر ذلك في نوعية الخدمة العامة المقدمة، وكذلك ضعف

---

[1]Acemoglu.(2009). Introduction to Modern Economic Growth.Princeton University Press. P5-15
Rodrik, Dani. (2007). One Economics, Many Recipes.Globalization, Institutions and Economic Growth. Princeton University Press.
North, D. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press.

[2]تحتل سورية المرتبة 196 من أصل 208 في حق التعبير والمساواة. والمرتبة 169 من أصل 213 في الاستقرار السياسي والمرتبة 191 من أصل 210 في فعالية الحكومة والمرتبة 181 من أصل 203 في الجودة التنظيمية والرقابية والمرتبة 119 من أصل 208 في سيادة القانون والمرتبة 127 من أصل 204 في مكافحة الفساد المصدر: HGLW Kaufmann, Daniel, AartKraay and Massimo Mastruzzi (2007), "Governance Matters VI: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2006. World Bank Policy Research Working Paper 4280, July.

[3]Stiglits, E. joseph. The role of government in economic development, world bank 1997.p18
[4]Alesina, Alberto. The Political Economy of High and Low Growth , World Bank , 1998.p22
[5]Kaufmann, Daniel.,KraayAart. Growth Without Governance, world bank, July 2002.p52

اللامركزية قد قلل من فرص الرقابة وأدى مثلاً إلى تخبط سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية بسبب عدم توفر المؤسسات القادرة على إدارة الأسعار وتوجيه الدعم لمستحقيه بالكفاءة المطلوبة.

وفي عام 2004 كانت فكرة الإصلاح المؤسساتي في قلب الخطة، إلا أن التنفيذ مع عام 2006 لم يواجه الاستحقاقات الرئيسية، بل أعاد التركيز على تحرير الأسعار، وتأجل الإصلاح الإداري وإصلاح القطاع العام، ولقد أوضح تقييم منتصف المدة للخطة العاشرة (2006–2010) أن غياب الإصلاحات المؤسسية هو جوهر الخلل في تنفيذ الإصلاحات كما هو موضح في الشكل رقم (26) أدناه:

الشكل رقم (26)

تقييم الأداء المؤسساتي لمنتصف الخطة العاشرة

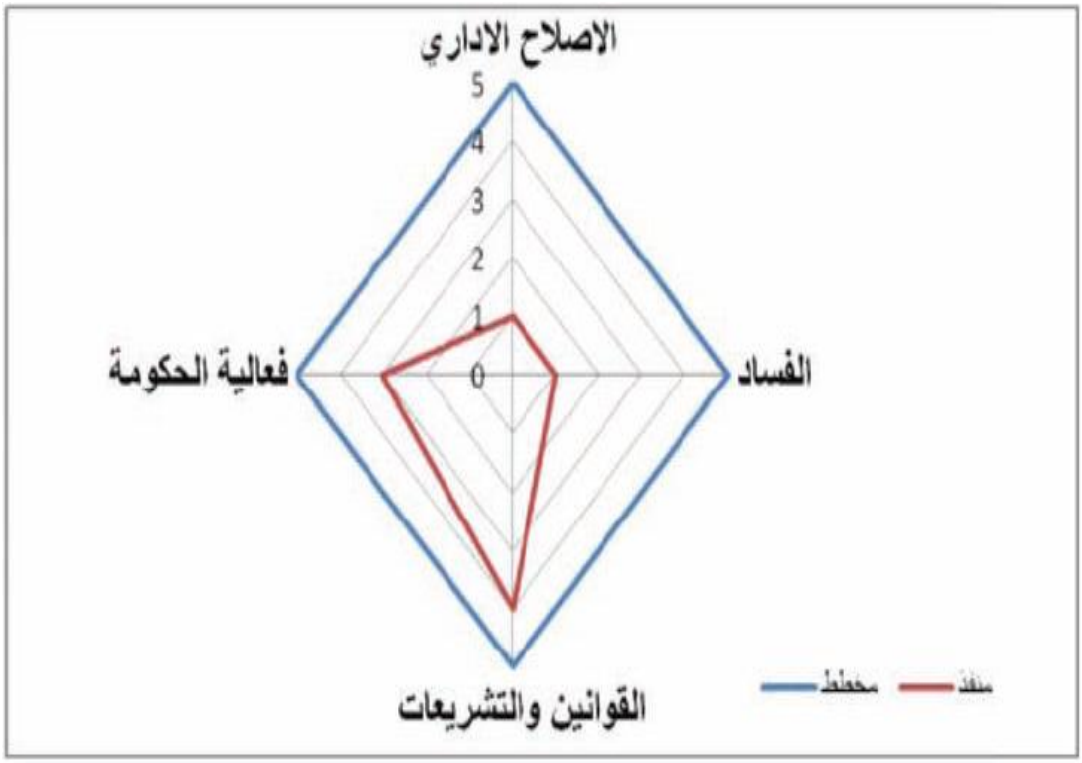

المصدر: تقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة،2009

يظهر الشكل أعلاه قصور المنفذ (الخط الداخلي) عن المخطط (الإطار الخارجي) في مقياس لمدى تنفيذ الإصلاح المؤسساتي ضمن النصف الأول في الخطة العاشرة، كما يظهر عدم تفعيل مشاريع الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

والشكل التالي رقم (27) يوضح مساهمة مصادر النمو في الأجل الطويل في سورية للفترة (1965–2010):

حيث يظهر الشكل رقم (27) أن الاعتماد الرئيسي للاستثمار في سورية هو الاستثمار الكمي إذ نلاحظ تراجع مساهمة العاملين في النمو الاقتصادي نتيجة تراجع معدلات التشغيل ولكن الأخطر هو تراجع مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الانتاج.

الشكل (27)

مساهمة مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل في سورية 1965-2010

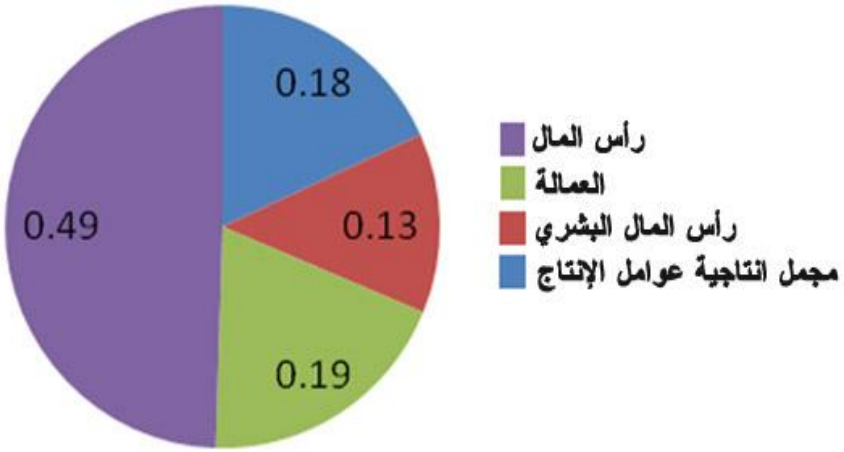

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات**http://scpr-syria.org/**

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن المصادر الرئيسية للنمو في سورية هي رأس المال المادي–العمل–رأس المال البشري على التوالي، وهذا يعني أن تراكم العوامل هو المصدر الرئيسي للنمو في سورية، والمطلوب في المرحلة القادمة هز نقل (تحريك) نحو الإنتاجية لقيادة النمو. إن رفع إنتاجية عوامل الانتاج يتطلب تطوير التكنولوجيا وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما أن نوعية المؤسسات وجودة أدائها لا تدعم النمو، ومن ناحية أخرى فإن التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي يمكن تفسيرها من قبل المؤسسات الضعيفة التي تقلل من قدرة الاقتصاد السوري على امتصاص الصدمات، وهذا ما يفسر التقلبات العالية في الاقتصاد السوري.

5. الإيرادات والنفقات وفق الموازنة العامة للدولة:

نستطيع القول بشكل عام أن الإنفاق العام يزداد بشكل مستمر في سورية وذلك بشقيه الجاري والاستثماري للأسباب التالية:

أ– تمويل الخدمات العامة المجانية وشبه المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ب– الاستمرار في دعم حوامل الطاقة ولاسيما المازوت، وبعض المواد التموينية الرئيسية كالخبز والسكر والأرز.

ت– تنفيذ مشروعات البيئة الأساسية من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.

الشكل رقم (28)

تطور الإنفاق العام والإيرادات الحكومية للعام 1999 –2010 (بمليارات الليرات السورية)

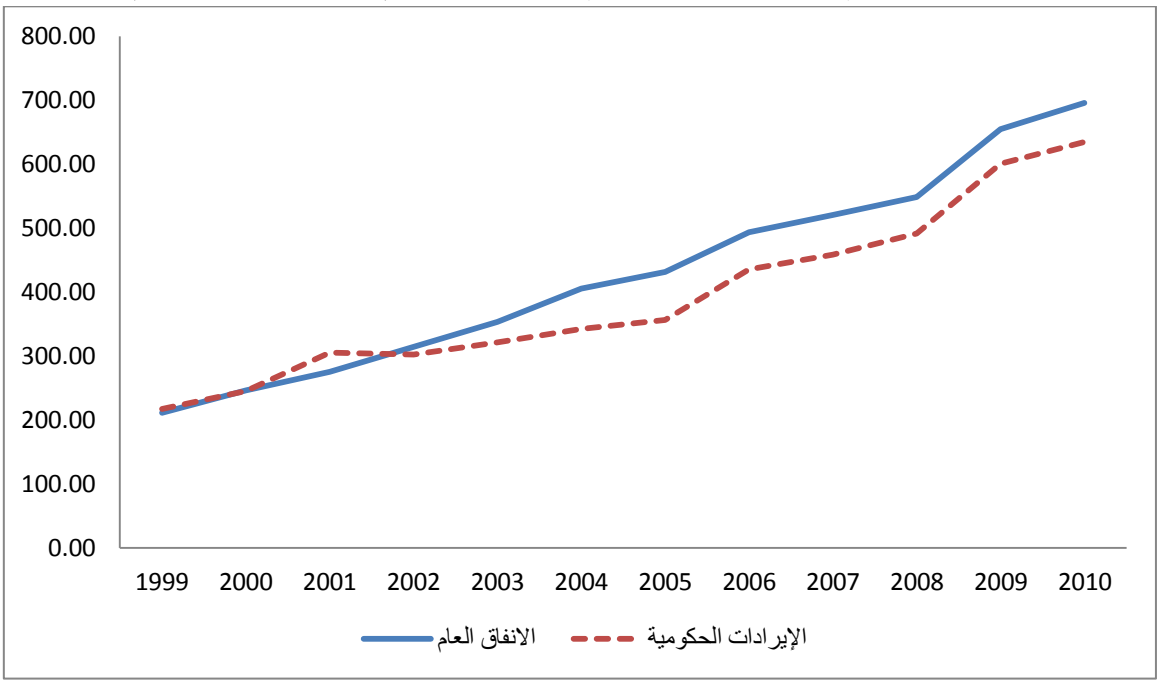

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (6) من الملحق رقم (5)

كما يتبين لنا من الشكل رقم (29) أدناه تراجع الإنفاق العام الاستثماري في الفترة (2005–2008) لمصلحة الإنفاق الجاري ثم عاد ليرتفع في عام 2009. إذ كان الهدف من تخفيض مخصصات الإنفاق الاستثماري هو كما يسميه البعض"عقلنة الاقتصاد السوري" أي الانتقال من التطور الإفقي إلى التطور الرأسي، ولكن نستطيع القول إن تخفيض الإنفاق الاستثماري قد يكون مفيداً على المدى القصير، وهذا التوجه لتخفيض دور الإنفاق العام الاستثماري في عملية التنمية الاقتصادية ينسجم مع التوجهات العامة للاقتصاد الوطني بعد اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي في عام 2005 الذي اعتمد آليات السوق والمبادرة الفردية مع المحافظة على الدور القيادي للدولة في العملية التنموية ودعم شبكات الأمن الاجتماعي[1]. ولكن الاستمرار بخفضه على المدى الطويل قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً إذا لم تستطع الدولة توجيه القطاع الخاص فيما يخدم الأهداف العامة من امتصاص للبطالة وتوفير فرص جيدة للعمل.

[1] تم تخفيض اعتمادات المشروعات الاستثمارية من (194.8) مليار ليرة سورية عام 2007 إلى (173.1) مليار ليرة سورية عام 2008 أي بنسبة %12.5

الشكل رقم (29)

تطور بنود الإنفاق العام خلال الفترة 1999 – 2010 (بمليارات الليرات السورية)

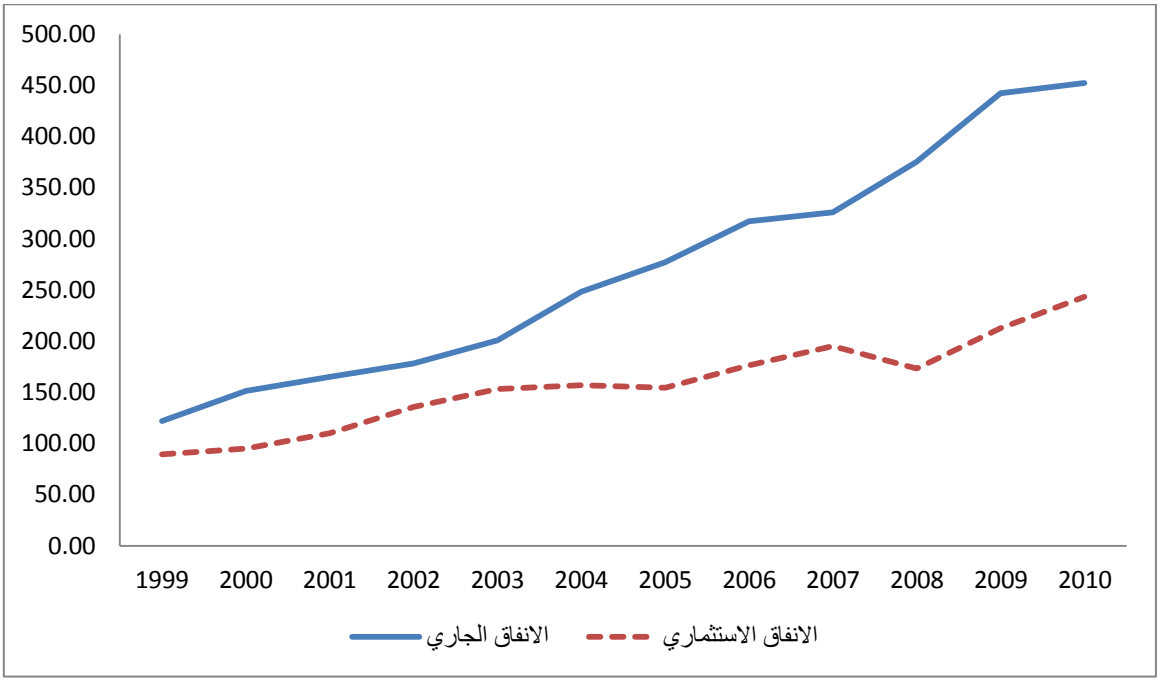

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (6) من الملحق رقم (5)

بينما نلاحظ الزيادة في الإنفاق الجاري من سنةإلى أخرى ويعزى بذلك إلى زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة وزيادة التعويضات المرتبطة بها بشكل رئيسي.

وإذا قمنا بتحليل هيكل النفقات الجارية "كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" يتبين لدينا مايلي:

1- يتألف الإنفاق العام الجاري بصفة أساسية من كتلة الرواتب والأجور ونفقات الدفاع والأمن والسلع والخدمات ومدفوعات الفائدة، ونفقات الدعم والتحويلات.

2- تستحوذ نفقات الدفاع والأمن الوطني على النسبة الأكبر من الإنفاق الجاري، ويعود ذلك بسبب "الصراع العربي الإسرائيلي".

3- تستأثر الرواتب والأجور على أكثر من ثلث النفقات الجارية بسبب ارتفاع عدد العاملين في القطاع الحكومي.

4- يشكل الإنفاق على السلع والخدمات مايقارب 1.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كوسطي فترة الخطة الخمسية التاسعة في حين انخفضت النسبة إلى 1% تقريباً خلال الخطة العاشرة. فمعظم الخدمات الصحية والتعليمية مجانية وهي لا تعتبر دعماً بالمفهوم التنموي الحديث بل هي استثمارات بعيدة الأجل في رأس المال البشري، وهو لا يقل أهمية عن الاستثمارات العينية فالإنسان غاية وأساس النمو المستدام ومصدر زيادة الإنتاجية والتنافسية.

5- تشكل فوائد الدين العام ما نسبته 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً كرقم وسطي وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول المجاورة وهذا مؤشر إيجابي يضاف لدعائم الاقتصاد السوري[1].

6- تشكل النفقات التحويلية 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي كوسطي الفترة التاسعة، ومانسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي كوسطي الخطة العاشرة. وهي تغطي الالتزامات الحكومية لدفع الإعانات والدعم لبعض الجهات العامة الخدمية بالإضافة إلى تسديد مساهمات الحكومة في المنظمات العربية والدولية.

الشكل رقم (30)

هيكل بأهم بنود النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة: 2000-2010

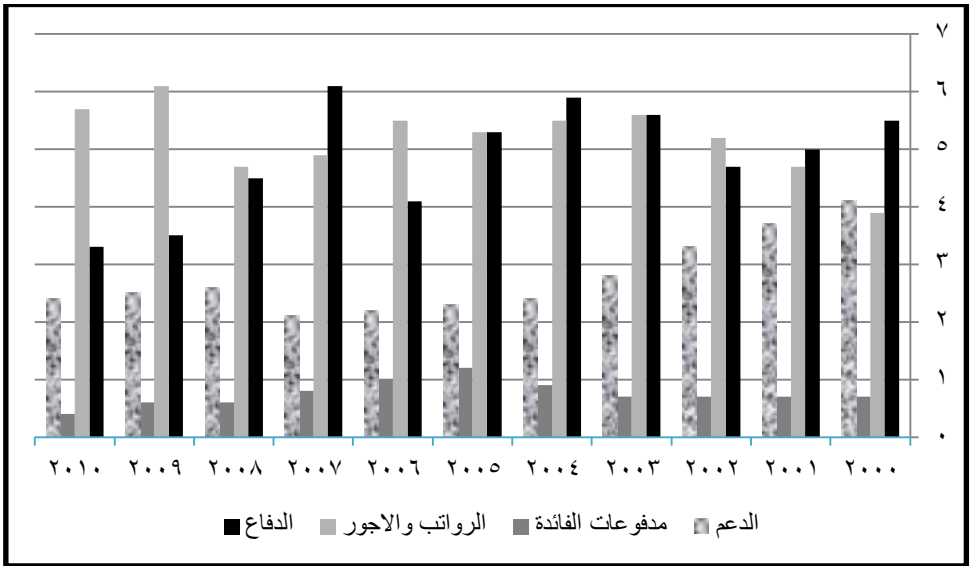

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (9) من الملحق رقم (5)

أما بالنسبة للإيرادات الحكومية فتقسم الايرادات التي يتم بها تمويل الإنفاق العام في سورية إلى الايرادات النفطية والايرادات الضريبية غير النفطية والايرادات غير الضريبية غير النفطية على نحو ما سنبين أدناه في الشكل رقم (31):

[1] حيث تم إعادة هيكلة الدين الحكومي المقترض أثناء فترة الحقبة السوفييتية القديمة من بولندا والجمهورية التشيكية وروسيا والجمهورية السلوفاكية في أواخر عام 2004 وأوائل عام 2005 بحيث أصبح مجموع الدين الخارجي السوري 6.5 مليار دولار أميركي ما يعادل نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي ، بينما يعادل مجموع الدين العام 39% من إجمالي الناتج المحلي. وبذلك أدت إعادة الهيكلة إلى تخفيض رصيد الدين الخارجي إلى 2.6 مليار دولار أميركي ، حيث بلغ تخفيض الدين المستحق لروسيا مايقارب 90% .IMF , 2005- ar p:20

الشكل رقم (31)

تطور بنود الإيرادات الحكومية وفق الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1999 – 2011

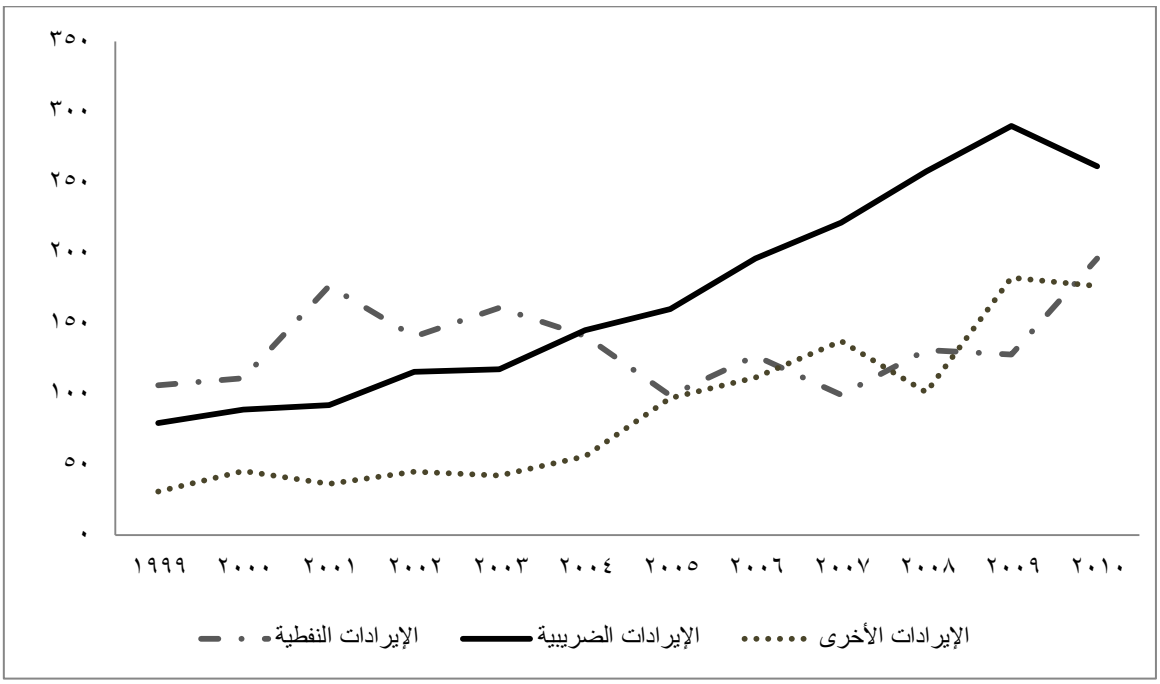

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (6) من الملحق رقم (5)

1- الإيرادات النفطية:

تشكل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لدينا منذ عدة سنوات وحتى الآن وشكلت أكثر من نصف الإيرادات الحكومية عام 2003 وقد اعتمدت الموازنة بشكل متزايد على الإيرادات النفطية وأدى الاتجاه العام الصعودي في أسعار النفط الدولية إلى زيادة تدريجية في الإنفاق العام.

شكلت الإيرادات النفطية 13.2% من إجمالي الناتج المحلي كوسطي الفترة الأولى بينما بلغت هذه الإيرادات 5.48% كوسطي الفترة الثانية. ونلاحظ انخفاض في الإيرادات النفطية عن هذه الفترة وذلك بسبب تراجع في الإنتاج النفطي والاحتياطيات مقابل ازدياد هام في فاتورة الاستيراد، حيث شكلت ما نسبته (21%-26%) من إجمالي الإيرادات (انظر الجدول رقم 6 من الملحق رقم5).

وتتكون الإيرادات النفطية من: الضريبة على أرباح الشركة السورية للنفط وحق الدولة في حقول النفط والفائض من الشركة السورية للنفط بالإضافة إلى الرسوم الإضافية على المنتجات البترولية.

ازدادت الإيرادات النفطية من 111.5 مليار ليرة في عام 2000 إلى 176.7 مليار في 2007 بينما انخفضت في عام2005 إلى 106.7 مليار. وتشير البيانات الأولية إلى أن حجم هذه الإيرادات قد بلغ في عام 2008 حوالي 131.4 مليار، ويتوقع أن تصل إلى 148.8 في عام 2010. ولكنها تراجعت بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة[1].

[1] وهذا ليس مناط الأطروحة التي تتناول الفترة 2000- 2010 فضلاً عن عدم توفر البيانات بعد عام 2011

2- الإيرادات الضريبية غير النفطية:

شكلت الإيرادات الضريبية غير النفطية 10.9% من الناتج المحلي الاجمالي كوسطي فترة الخطة الخمسية التاسعة و11.3% كوسطي الفترة 2006-2010، وهي نسبة متدنية للعبء الضريبي مقارنة مع الدول المجاورة[1].

وازدادت تحصيلات الإيرادات الضريبية غير النفطية من مبلغ 88.8 مليار في عام 2000 إلى 160مليار في عام 2005 لتصل إلى 296 مليار لعام 2009 و261 مليار لعام 2010. أما نسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت من 9.8% لعام 2000 إلى 10.7% لعام 2005 لتصل إلى 12.2%في عام 2009.

ويعتمد النظام الضريبي النافذ حالياً في سورية على الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة. وتتكون الإيرادات الضريبية في سورية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم على التجارة الخارجية[2]:

أ- الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح للقطاعين العام الاقتصادي غير النفطي والخاص (لأن إيراد ما يسمى بالضريبة على الشركة السورية للنفط قد ضم إلى بقية الموارد النفطية لأنه لا يختلف عنها كثيراً ويتطور مثلها). وقد بلغت إيرادات هذه الضرائب المباشرة 43.9 مليار ليرة سورية في عام 2000 و59.3 مليار عام 2005 أي أقل من 4.5% من الناتج المحلي كوسطي فترة الخطة الخمسية التاسعة، وهي نسبة متدنية جداً تعكس الإعفاءات الضريبية التي منحها المشرع، كما تعكس بوضوح التهرب الضريبي، واتساع نشاط القطاع غير المنظم البعيد عن رقابة الدولة، وحوالي 131.1 مليار ليرة عام 2010 (رقم الموازنة) ولم تتوفر حتى الآن البيانات المتعلقة بهذه الضريبة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة.

ب- الضرائب غير المباشرة والتي تتكون بشكل أساسي من الضرائب على الاستهلاك، وبلغت 12.6 عام 2000 و30.7 عام 2005 وارتفعت هذه الرسوم لتصل إلى 136.9 (رقم موازنة) عام 2010 وذلك بسبب صدور العديد من التشريعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة في إطار التوجهات الحديثة لإصلاحها فقد بقيت بحدود (1 - 2 %) خلال الفترة (2000-2005).

ت- الرسوم على التجارة الخارجية: تشكل 2.38% من الحصيلة الضريبية الناتج المحلي الإجمالي كوسطي فترة الخطة الخمسية التاسعة والتي تعتمد بشكل رئيسي على الرسوم الجمركية أي حوالي 14.7 مليار ليرة سورية عام 2000 و31.4 مليار عام 2010 (موازنة)[3].

3- الإيرادات غير الضريبية غير النفطية:

---

[1]تبلغ الحصيلة الضريبية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان حوالي 13%، وفي مصر 17%، وفي تونس 21%، بينما في سورية 10% (البنك الدولي وتقرير هيئة تخطيط الدولة ،2005، ص85).

[2]تقرير هيئة تخطيط الدولة: تحليل الاقتصاد الكلي السوري، 2005 ص81

[3]وأيضاً البيانات غير متوفرة عن هذه الرسوم خلال الفترة الثانية

وتشمل فوائض القطاع العام الاقتصادي والمؤسسات العامة الزراعية والاستخراجية (غير النفطية)، والتحويلية، والمرافق، والبناء، والتجارة، والنقل، والاتصالات، والمصارف العامة، وخدمات اجتماعية وغيرها. والتي شهدت تحسناً ملحوظاً مع بداية عام 2004 بسبب الزيادة الملحوظة في الفوائض الاقتصادية للمؤسسات العامة، وبالأخص من شركة الاتصالات فارتفعت من 89.9 مليار ليرة عام 2005 لتصل إلى 129.4 مليار عام 2010 حيث حققت هذه الفوائض حوالي 4% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 و6.8% في عام 2007، إلا أنها تراجعت بعد ذلك بسبب الخسائر التي حققها القطاع العام وضعف قدرته الإنتاجية وهذا مؤشر خطير في ظل تناقص الإيرادات النفطية.

المبحث الثاني

اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة، قامت الباحثة بعرض عدة محددات تم الأخذ بها بعين الاعتبار عند اختبار الفرضيات، وهي:

1) تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي في تحليل الانحدار البسيط عند تبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك لعدة اعتبارات:[1]

a. يمكّن استخدام اللوغاريتم من إظهار نمو المتغير المدروس على شكل دالة خطية.أغلب العلاقات في النظرية الاقتصادية تكون بشكل غير خطي من ناحية المتغيرات بقيمها المطلقة وبشكل خطي باستخدام اللوغاريتم.

b. تستخدم اللوغاريتمات في الاقتصاد نظراً لأن المعاملات المقدرة في الانحدار اللوغاريتمي يكون لها تفسيرات ودلالات مميزة –حيث أنها تعتبر بمثابة مرونات، تغييرات–.

2) تم تطبيق عينة الدراسة عند تقدير معادلة الانحدار على الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 إلى 2010.

3) تم إجراء تحليل الانحدار عبر استخدام برنامج E-Views وهو برنامج متخصص في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار.

[1]Michener, Ron. (2003). Notes on Logarithms. Research paper.p32

أولاً–اختبار الفرضية الأولى:

"لا يؤثر الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على نمو الاقتصاد السوري".

لاختبار هذه الفرضية، قامت الباحثة بتحليلها وفق طريقتي الإنفاق المتبعتين: الاستحقاق؛ وذلك بالاعتماد على بيانات الموازنة، وعلى الأساس النقدي بالاعتماد على الإنفاق على الناتج، على نحو ما سنبين أدناه:

1. الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة (أساس الاستحقاق):

1–1 تقدير العلاقة بين الإنفاق الجاري في الموازنة العامة على النمو الاقتصادي (بالأسعار الجارية):

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (1) أدناه[1] أن للإنفاق العام الجاري تأثير معنوي بمقدار (1.048) على النمو الاقتصادي حيث (α=0.05 > 0.000 "Prob.")". أي أنه في حال زيادة الإنفاق العام بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (104.8%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل(الإنفاق الجاري للموازنة) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد R^2= 95.2%، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (= Prob(F-Statistic) 0.000).

الجدول (1)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:01
Sample: 1999: 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.184476	0.889974	1.330910	0.2101
LOG(CURR_GOV_EXP)	1.048076	0.071308	14.69794	0.0000

R-squared	0.951548	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.947143	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.110843	Akaike info criterion	-1.420758
Sum squared resid	0.135149	Schwarz criterion	-1.333843
Log likelihood	11.23493	F-statistic	216.0295
Durbin-Watson stat	0.866132	Prob(F-statistic)	0.000000

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

[1]عطية، عبد القادر. ومحمد، عبد القادر. (2009). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ط 3، ص 610-619.

2-1 تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة على النمو الاقتصادي (بالأسعار الجارية):

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (2) أدناه أن للإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير معنوي بمقدار (1.14) على النمو الاقتصادي في سورية بالأسعار الجارية.حيث (α=0.05 > 0.000 "Prob.") أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (114%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الاستثماري) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد R^2= 85.7%، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.000). كما يتبين للباحثة انخفاض القدرة التفسيرية لمعامل التحديد في معادلة تفسير الناتج باستخدام الإنفاق الاستثماري عن معادلة تفسير الناتج باستخدام الإنفاق الجاري بسبب أن الإنفاق الاستثماري يتطلب مدة زمنية أطول كي يؤثر في الناتج على الرغم من أن تأثير الإنفاق الاستثماري أكبر من تأثير الإنفاق الجاري.

الجدول (2)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستثماري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:06
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.585773	1.682013	0.348257	0.7342
LOG(INV_GOV_EXP)	1.139536	0.140127	8.132171	0.0000

R-squared	0.857388	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.844423	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.190166	Akaike info criterion	-0.341199
Sum squared resid	0.397795	Schwarz criterion	-0.254284
Log likelihood	4.217793	F-statistic	66.13221
Durbin-Watson stat	0.879083	Prob(F-statistic)	0.000006

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

3-1 تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي (جاري+استثماري) والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية):

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة المبينة في الجدول رقم (3) أدناه إلى أن للإنفاقالحكومي وفق الموازنة العامة للدولة تأثير معنوي (α=0.05 > 0.000 "Prob.") بمقدار (1.122) على النمو الاقتصادي في

سورية بالأسعار الجارية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (112.2%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد R^2= 95.7 %، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.000).

الجدول (3)

نتائج اختبارالعلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:45
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.283710	0.933662	-0.303868	0.7669
LOG(GOV_EXP)	1.121979	0.072005	15.58190	0.0000

R-squared	0.956658	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.952718	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.104836	Akaike info criterion	-1.532207
Sum squared resid	0.120896	Schwarz criterion	-1.445292
Log likelihood	11.95935	F-statistic	242.7956
Durbin-Watson stat	0.768547	Prob(F-statistic)	0.000000

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2. <u>الإنفاق العام من جانب الطلب (المحسوب على الأساس النقدي):</u>

2-1 قياس أثر الإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة المبينة في الجدول رقم (4) أدناه أن للإنفاق العام الاستهلاكي تأثير معنوي بمقدار (0.99) على النمو الاقتصادي في سورية بالأسعار الجارية حيث (α=0.05 > 0.000 "Prob.") أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (99%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل(الإنفاق العام الاستهلاكي) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد R^2= 95.9 %، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.000).

الجدول (4)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 –2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:20
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.242956	0.751834	2.983314	0.0124
LOG(PUB_CON_N)	0.987326	0.061740	15.99165	0.0000

R-squared	0.958760	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.955011	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.102262	Akaike info criterion	-1.581926
Sum squared resid	0.115032	Schwarz criterion	-1.495011
Log likelihood	12.28252	F-statistic	255.7330
Durbin-Watson stat	1.136099	Prob(F-statistic)	0.000000

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2–2 قياس أثر الإنفاق العام الاستثماري على النمو الاقتصادي:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة المبينة في الجدول رقم (5) أدناه إلى أن للإنفاق العام الاستثماري وفق جانب الطلب تأثير معنوي بمقدار (1.36) على النمو الاقتصادي في سورية بالأسعار الجارية (α=0.05 > 0.000 "Prob."). أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (136%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق العام الاستثماري) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد R^2= 57.7 %، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.003).

كذلك يتبين لنا انخفاض القدرة التفسيرية لمعامل التحديد في معادلة تفسير الناتج باستخدام الإنفاق العام الاستثماري عن معادلة تفسير الناتج باستخدام الإنفاق الاستهلاكي، فكما ذكرنا سابقاً فإن الإنفاق الاستثماري يتطلب مدة زمنية كي يؤثر في الناتج فتأثير الإنفاق الاستثماري أعلى من تأثير الاستهلاكي.

الجدول (5)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الاستثماري من جانب الطلب والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:33
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.930266	4.184219	-0.461320	0.6536
LOG(PUB_INV_N)	1.360476	0.351574	3.869671	0.0026

R-squared	0.576505	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.538006	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.327702	Akaike info criterion	0.747213
Sum squared resid	1.181273	Schwarz criterion	0.834128
Log likelihood	-2.856881	F-statistic	14.97435
Durbin-Watson stat	0.999759	Prob(F-statistic)	0.002609

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2–3 قياس أثر الإنفاق العام الكلي (استهلاكي+استثماري) وفق جانب الطلب على النمو الاقتصادي:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة المبينة في الجدول رقم (6) إلى أن للإنفاق العام وفق جانب الطلب تأثير معنوي بمقدار (1.236) على النمو الاقتصادي في سورية بالأسعار الجارية حيث ($0.000 < 0.05=\alpha$ "Prob."). أي أنه في حال زيادة الإنفاق العام الكلي بمقدار (100%) فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار (123.6%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) يفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ معامل التحديد $R^2= 92.6\ \%$، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير"(Prob(F-Statistic) = 0.000).

الجدول (6)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

Dependent Variable: LOG(GDP_N)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 16:57
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.492541	1.339396	-1.114339	0.2889
LOG(PUB_N)	1.235637	0.105038	11.76374	0.0000

R-squared	0.926365	Mean dependent var	14.25746
Adjusted R-squared	0.919671	S.D. dependent var	0.482126
S.E. of regression	0.136646	Akaike info criterion	-1.002209
Sum squared resid	0.205393	Schwarz criterion	-0.915294
Log likelihood	8.514360	F-statistic	138.3857
Durbin-Watson stat	0.979294	Prob(F-statistic)	0.000000

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

وفيما يلي عرض لملخص الاختبارات السابقة موضح في الجدول التالي:

الجدول (7)

نتائج تأثير الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2011

	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	
جوانب الإنفاق	معاملات التأثير المقدرة **	القدرة التفسيرية للنموذج
الإنفاق الجاري وفق الموازنة العامة للدولة	1.048	0.952
الإنفاق الاستثماري وفق الموازنة العامة للدولة	1.14	0.857
الإنفاق الحكومي وفق الموازنة العامة للدولة	**1.122**	**0.957**
الإنفاق الاستهلاكي العام وفق جانب الطلب	0.987	0.969
الإنفاق الاستثماري العام وفق جانب الطلب	1.361	0.577
الإنفاق العام وفق جانب الطلب	**1.236**	**0.926**
**التأثيرمعنوي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$		

المصدر:من إعداد الباحثة

خلاصة الفرضية الأولى: لا نقبل فرضية العدم القائلة: "لا يؤثر الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على نمو الاقتصاد السوري"؛ ونقبل الفرضية البديلة القائلة "يؤثر الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على نمو الاقتصاد السوري".

ثانياً- اختبار الفرضية الثانية:

"لا يؤثر الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على التشغيل في الاقتصاد السوري".

لاختبار هذه الفرضية، سوف نتبع نفس الأسلوب السابق بتحليل هذه الفرضية وفق طريقتي الإنفاق المتبعتين:

1. من جانب الموازنة العامة للدولة (التي تبنى على أساس الاستحقاق) من خلال:

1-1 قياس أثر الإنفاق العام الجاري في الموازنة العامة على التشغيل:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة الموضحة في الجدول رقم (8) أدناه أن للإنفاق الحكومي الجاري وفق الموازنة العامة للدولة تأثير غير معنوي(α=0.05 < 0.07 "Prob.") بمقدار (0.056) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد فقط بمقدار (5.6 %) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الجاري) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل بمقدار ضئيل نسبياً حيث بلغ معامل التحديد R^2= 26.9 %، والنموذج السابق المقدر يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.000).

الجدول (8)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الجاري في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999-2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:22
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.774349	0.346909	22.41034	0.0000
LOG(CURR_GOV_EXP)	0.055898	0.027795	2.011047	0.0695

R-squared	0.268827	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.202356	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.043206	Akaike info criterion	-3.305019
Sum squared resid	0.020535	Schwarz criterion	-3.218103
Log likelihood	23.48262	F-statistic	4.044311
Durbin-Watson stat	1.137538	Prob(F-statistic)	0.069476

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

1− 2 قياس أثر الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة على التشغيل:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة كما هو مبين في الجدول رقم (9) أدناه أن للإنفاق الاستثماري وفق الموازنة العامة للدولة تأثير غير معنوي (α=0.05 < 0.137 "Prob.") بمقدار (0.054) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد بمقدار (5.4%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الاستثماري) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل حيث بلغ معامل التحديد R^2= 18.96 %، والنموذج السابق المقدر لا يتمتع بقدرات تنبؤية جيدة في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.137).

الجدول (9)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999−2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:29
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.826481	0.402333	19.45276	0.0000
LOG(INV_GOV_EXP)	0.053769	0.033518	1.604191	0.1370

R-squared	0.189593	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.115920	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.045487	Akaike info criterion	-3.202133
Sum squared resid	0.022760	Schwarz criterion	-3.115218
Log likelihood	22.81387	F-statistic	2.573430
Durbin-Watson stat	1.131734	Prob(F-statistic)	0.136975

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

1− 3 قياس أثر الإنفاق الحكومي الكلي (جاري + استثماري) وفق الموازنة العامة للدولة:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة المبينة في الجدول رقم (10) أن للإنفاق الحكومي وفق الموازنة العامة للدولة تأثير غير معنوي (α=0.05 < 0.08 "Prob.") بمقدار (0.057) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد بمقدار (5.7%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل حيث بلغ معامل التحديد R^2= 24.9%، والنموذج السابق المقدر لا يتمتع بقدرات تنبؤية جيدة في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.0824).

الجدول (10)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الكلي (جاري واستثماري) في الموازنة العامة والتشغيل خلال الفترة 1999–2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:32
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.726857	0.389919	19.81657	0.0000
LOG(GOV_EXP)	0.057462	0.030071	1.910876	0.0824

R-squared	0.249221	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.180968	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.043782	Akaike info criterion	-3.278558
Sum squared resid	0.021085	Schwarz criterion	-3.191643
Log likelihood	23.31063	F-statistic	3.651447
Durbin-Watson stat	1.142922	Prob(F-statistic)	0.082418

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2. من جانب الطلب (المحسوب على الأساس النقدي):

2–1 قياس أثر الإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة الموضحة في الجدول رقم (11) أن للإنفاق العام الاستهلاكي تأثير غير معنوي (α=0.05 < 0.094 "Prob.") بمقدار (0.05) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد بمقدار (5%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الاستهلاكي) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل حيث بلغ معامل التحديدR^2= 23.5%، والنموذج السابق المقدر لا يتمتع بقدرات تنبؤية جيدة في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.094).

الجدول (11)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والتشغيل خلال الفترة 1999–2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:38
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.875296	0.325016	24.23052	0.0000
LOG(PUB_CON_N)	0.049002	0.026690	1.835947	0.0935

R-squared	0.234554	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.164968	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.044207	Akaike info criterion	-3.259210
Sum squared resid	0.021497	Schwarz criterion	-3.172295
Log likelihood	23.18487	F-statistic	3.370703
Durbin-Watson stat	1.174264	Prob(F-statistic)	0.093519

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2–2 قياس أثر الإنفاق العام الاستثماري على التشغيل:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة (الجدول رقم 12) إلى أن للإنفاق العام الاستثماري وفق جانب الطلب تأثير غير معنوي (α=0.05 < 0.21 "Prob.") بمقدار (0.07) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد بمقدار (7%) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق الاستثماري العام) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل حيث بلغ معامل التحديد R^2= 13.8%، والنموذج السابق المقدر لا يتمتع بقدرات تنبؤية جيدة في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.21).

الجدول (12)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستثماري والتشغيل خلال الفترة 1999–2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:43
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.675553	0.598840	12.81736	0.0000
LOG(PUB_INV_N)	0.066901	0.050317	1.329599	0.2106

R-squared	0.138460	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.060138	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.046900	Akaike info criterion	-3.140948
Sum squared resid	0.024196	Schwarz criterion	-3.054033
Log likelihood	22.41616	F-statistic	1.767834
Durbin-Watson stat	0.944397	Prob(F-statistic)	0.210564

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

2–3 قياس أثر الإنفاق الكلي (استهلاكي + استثماري) وفق جانب الطلب على التشغيل:

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة (الجدول رقم 13) أن للإنفاق العام وفق جانب الطلب تأثير غير معنوي (α=0.05 < 0.104 "Prob.") بمقدار (0.061) على التشغيل في سورية. أي أنه في حال زيادة الإنفاق العام بمقدار (100%) فإن التشغيل سيزداد بمقدار (6.1 %) وذلك خلال نفس السنة. ويلاحظ أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) يفسر التغيرات الحاصلة في التشغيل حيث بلغ معامل التحديد R^2= 22.2 %، والنموذج السابق المقدر لا يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك التشغيل حيث بلغت احتمالية احصائية F "فيشير" (Prob(F-Statistic) = 0.104)

الجدول (13)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والتشغيل خلال الفترة 1999–2011

Dependent Variable: LOG(TOT_EMP)
Method: Least Squares
Date: 12/29/13 Time: 17:46
Sample: 1999 2011
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.698423	0.436938	17.61903	0.0000
LOG(PUB_N)	0.060657	0.034265	1.770204	0.1044

R-squared	0.221714	Mean dependent var	8.471582
Adjusted R-squared	0.150961	S.D. dependent var	0.048378
S.E. of regression	0.044577	Akaike info criterion	-3.242575
Sum squared resid	0.021858	Schwarz criterion	-3.155660
Log likelihood	23.07674	F-statistic	3.133623
Durbin-Watson stat	1.095903	Prob(F-statistic)	0.104367

** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

وفيما يليعرض لملخص الاختبارات السابقة موضح في الجدول التالي:

الجدول (14)

نتائج تأثير الإنفاق بشقيه على التشغيل خلال الفترة 1999 – 2011

	التشغيل	
جوانب الإنفاق	**معاملات التأثير المقدرة**	**القدرة التفسيرية للنموذج**
الإنفاق الجاري وفق الموازنة العامة للدولة	0.056	26.9
الإنفاق الاستثماري وفق الموازنة العامة للدولة	0.054	18.96
الإنفاق الحكومي وفق الموازنة العامة للدولة	**0.057**	**24.9**
الإنفاق الاستهلاكي العام وفق جانب الطلب	0.05	23.5
الإنفاق الاستثماري العام وفق جانب الطلب	0.07	13.8
الإنفاق العام وفق جانب الطلب	**0.061**	**22.2**

خلاصة الفرضية التانية:

نقبل فرضية العدم القائلة: "لا يؤثر الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) على التشغيل في الاقتصاد السوري".

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعضها يتعلق بالدراسة النظرية والبعض الآخر يرتبط بالنتائج التجريبية لاختبار الفرضيات وفيما يلي أهم النتائج:

أولاً– النتائج النظرية:

1. يعزز الإنفاق العام النمو الاقتصادي، فهو بمثابة قوة دافعة تؤمن خدمات شاملة من أجل التنمية الإنسانية، والعناية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، كما يلعب الإنفاق دوراً أساسياً على مستوى الاستثمار في البنى التحتية الأساسية التي تجعل الأنشطة الاقتصادية ممكنة، على غرار خدمات الكهرباء والمياه والمواصلات. فهي تلعب دوراً أساسياً في النمو المسجل في البلدان المرتفعة الدخل.
2. تطورت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن، واختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، إلا أنه وبشكل عام ترى الباحثة أنه يمكن إرجاع النمو الاقتصادي إلى عوامل مختلفة: أساسية؛ تتعلق بالمدخلات الأساسية المباشرة وهي رأس المال، والعمالة ؛ وأخرى داخلية عميقة تختلف من بلد إلى آخر وهي: العامل التكنولوجي، ومعدل النمو السكاني، وحجم الحكومة، ورأس المال البشري ودرجة التعلم، والبئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
3. إن الدول التي تمتلك كم هائل من المعرفة ومخزون كبير من الابتكارات تتجه نحو النمو، وللعمالة المؤهلة قدرة عالية على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري وذلك باكتسابهم المزيد من الخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية وخارج النظام التعليمي من قبل أنفسهم.
4. إن الإنفاق العام منتج وأن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد هو g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي الواحد، بالشكل الذي يمكن هذا الإنفاق من جعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، بحيث لا يؤثر عليه من خلال الضريبة المقتطعة بمعنى أن يكون (الأثر الإيجابي أكبر من الأثر السلبي).

ثانياً- النتائج التجريبية:

1. حقق النمو الاقتصادي معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العقد الماضي بمعدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب 4.45% خلال الفترة الواقعة بين 2001-2010، إلا أن نصيب الفرد من هذا النمو كان أقل بكثير أي عند حدود 2% تقريباً بسبب المعدل المرتفع لنمو السكان، وبالمقارنة مع المنطقة العربية فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لا يزال منخفض نسبياً ولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الأخرى في المنطقة.
2. وعلى صعيد نسب مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي تبين لنا أن قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات الحكومية كانا المساهمين الأساسيين في النمو للفترة 2000-2010 يليهما النقل والاتصالات. وخلال فترة الخطة الخمسية التاسعة تزايد الاعتماد على القطاعات الريعية في حين تراجعت حصة هذه القطاعات لصالح القطاعات الإنتاجية خلال فترة الخطة العاشرة التي ركزت على دور الصناعة التحويلية ووضعت هذا القطاع على رأس أولوياتها وبالفعل فقد حقق هذا القطاع معدل نمو مرتفع متركزاً في المدن الصناعية. ومن المهم التركيز على هذا القطاع لما يتميز به من استيعاب للتقانة وتطوير للإنتاجية وخلق فرص عمل.
3. حقق قطاع الصناعة الاستخراجية (نفط وتعدين) نمواً سلبياً خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة والنصف الأول من الخطة العاشرة بسبب تراجع الإنتاج وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام 2006، وذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدراً رئيسياً لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنة الحكومية.
4. إن الجزء الأكبر من الإيرادات يعتمد على قطاع النفط الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية بسبب تذبذب الأسعار العالمية.
5. إن هيكل النفقات العامة في سورية مازال منحازاً لجهة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية. حيث تستحوذ كلاً من نفقات الرواتب والأجور والدفاع والأمن الوطني على النسبة الأكبر من الإنفاق الجاري، وتستأثر الرواتب والأجور على أكثر من ثلث النفقات الجارية.
6. يتركز الاستثمار الخاص في قطاعين رئيسيين مالي، وعقاري، في حين يتركز الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية (كهرباء، ونقل، ومواصلات، وري)، والتي تتطلب وقتاً طويلاً لكي تؤثر في النمو الاقتصادي.
7. منذ عام 2004 أخذت السياسة المالية منحىً جديداً قائماً على سياسة ضغط النفقات العامة والتي انخفضت في عام 2005 مع تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً، إلا أن هذا الانخفاض كان في النفقات الاستثمارية فقط، بينما نلاحظ الزيادة في الإنفاق الجاري من سنة إلى أخرى.

8. يؤثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من جانب الموازنة العامة للدولة (التي تبنى على أساس الاستحقاق) على نمو الاقتصاد السوي، وقد بينت النتائج القياسية أن للإنفاق العام الاستثماري تأثيراً أكبر من الإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الموازنة العامة (1.14 للاستثماري مقابل 1.04 للجاري). وهذا يدل على عدم فاعلية السياسة المالية لجهة تخفيض الإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري.

9. كان للإنفاق العام الاستثماري من جانب الطلب (الذي يبنى على الأساس النقدي) تأثيراً معنوياً بمقدار (1.36) على النمو الاقتصادي في سورية بالأسعار الجارية، بينما كان للإنفاق العام الاستهلاكي تأثير معنوي بمقدار(0.99) فقط على النمو الاقتصادي على الرغم من قدرة هذا المتغير على تفسير النتائج الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (% 95.9 =R^2)، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بكمية ونوعية وجودة السلع والخدمات المنتجة والمقدمة من قبل الحكومة.

10. لم يكن للإنفاق الحكومي (جاري واستثمار) وفق الموازنة العامة للدولة، وكذلك (استهلاكي واستثمار) وفق جانب الطلب، أي أثر على التشغيل في سورية. الاقتصاد السوري لم يخلق سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي (2000–2010) بمعدل نمو سنوي 0.9% وهي نسبة متدنية جداً، تعكس التراجع الكبير في معدل التشغيل، في حين افترضت الخطة الخمسية العاشرة توفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة، وهذا يعكس الهوة الكبيرة بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلياً.

11. بالنسبة لمصادر النمو في سورية فقد تبين ما يلي:

أ- المصادر الرئيسية للنمو في سورية هي رأس المال المادي، العمل، ورأس المال البشري على التوالي، وهذا يعني أن تراكم العوامل هو المصدر الرئيسي للنمو في سورية في فترة الدراسة.

ب- يمثل الاستثمار في سورية المصدر الرئيسي للنمو ويشكل 49% من الناتج وقد كانت نسبته مرتفعة نسبياً خلال الفترة المدروسة، ووصلت إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 وهو ما يفسر الجزء الرئيسي من النمو الاقتصادي، وقد أظهرت النتائج أن أكثر من 50% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة المدروسة هي استثمارات عامة، وهكذا فالسياسة العامة من خلال الاستثمارات العامة تلعب دوراً إيجابياً في النمو من خلال الاستثمار الرأسمالي بشكل عام.

ت- المعدل المتدني لخلق فرص العمل أبقى المساهمة الكمية للعمل في النمو عند مستوى ضعيف وتشكل 19% من الناتج. كما أن إنتاجية العمالة متناقصة نتيجة تناقص حصة العمل من رأس المال والتدريب والتأهيل.

ث- إن رأس المال البشري محدد هام للنمو وله أثر إيجابي كبير على النمو، وتشكل مساهمة رأس المال البشري في سورية 13% من الناتج وهي نسبة متدنية جداً تشير إلى عدم وجود حافز للتعليم والتدريب والتأهيل والاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر من أهم محركات النمو في النظريات الحديثة.

ج- إن الجمود (القيود) في سوق العمل يحول دون نقل سلس لرأس المال البشري إلى الإنتاج الحقيقي.

ح- تمثل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج المصدر النوعي للنمو الاقتصادي ويلاحظ تراجعاً كبيراً في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فهي تشكل 18% من الناتج في سورية، فالعامل التقني أو مساهمة التكنولوجيا في النمو ضعيف جداً وهو العنصر الأكثر تأثيرا في النمو، وضعف مستوى البحث والتطوير في الاقتصاد الوطني، وكذلك مساهمة رأس المال البشري ضعيفة في إنتاج القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني. كما أن هذه الإنتاجية مرتبطة بشكل قوي بنمو الزراعة (تقلب المناخ) وعدم الاستقرار السياسي.

التوصيات

1. بسبب تكاليفه المرتفعة يجب على الدولة تبني سياسة "توجيه الدعم" من خلال ما يلي:

- تقليص جدي لإعانات الطاقة (نفط وغاز).
- إرساء مفهوم اللامركزية في تقديم الدعم والتوقف عن أسلوب المركزية في تصميم مكونات برنامج الدعم.
- وكذلك إعادة النظر بالفئات المستفيدة من الدعم وحصره بفئات ذوي الدخل المحدود لا سيما و أن الدعم يستفيد منه حالياً القادر و غير القادر على حدٍ سواء.

2. إعطاء أولوية لتنمية رأس المال البشري، من خلال التعليم النوعي والتدريب والصحة، والاستثمار المكثف في البحث العلمي والتقانة كمصدر أساسي مستقبلي للنمو الاقتصادي.
3. نتيجة **تآكل** الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الأزمة الحالية وانخفاضه إلى مادون 30% في عام 2014 مما كان عليه في العام 2010، مما يستدعي عدة سياسات تستهدف **ترميم** الناتج وإعادة تركيبه بشكل يعزز من المكون البشري_المعرفي عبر:

1. توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات طاقوية تعزز القدرات التوليدية للطاقة الكهربائية على اعتبار أن منظومة التوزيع في سورية جيدة إلى حد كبير لذلك يجب الاستفادة منها (مدها بالتوليد) بما يعزز من أرضية قيام مشاريع استثمارية ذات طابع تنموي.

2. تعزيز مقومات الأمن والأمان لأنه أينما توفر هذان العاملان تعود عجلة الإنتاج إلى المنطقة التي توفر فيها وهذا سيساعد في ترميم GDP (يبرود مثالاً).

3. استكمال عملية الاندماج الريفي بالمجتمع: عن طريق استهداف مشاريع تنموية على نطاق صغير ومتناهي الصغر بشكل يعزز من تكامل القطاع الريفي الزراعي مع القطاع الإنتاجي الصناعي مكملاً ورديفاً، عبر تطوير برنامج إقراض الإنتاج عبر تمويل رأس المال العامل لمشاريع صغيرة ومتوسطة (صناعة، زراعة) (3–6 شهور) لأن أي برامج إقراض تزيد مدة السماح والسداد فيها عن سنة سيكون له محاذير خطيرة على التضخم خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها السوق النقدي، المستوى العام للأسعار، لأن ذلك سيكون له جوانب ذات أثر سلبي على سوق النقد تتمثل بالمضاربة بالقطع الأجنبي.

4. تسهيل أرضية لقرى الشحن والتوضيب: تقتصر مساهمة الحكومة في تمويل على توفير الخدمات الأساسية فيها (كهرباء – ماء– اتصالات–الأرض) وللقطاع الخاص دور متقدم فيها عبر إقامة الهنكارات مثالاً وتجميع الصناعات المتجانسة في نفس المكان بما يمكن من تسهيل عبورها ونفوذها إلى الأسواق المحلية والتصديرية.

5. توسيع البنية الارتكازية للمطارات والمرافئ والمرافق والمنافذ الحدودية لأن هذه المرافق ستكون القاطرة لإعادة الإعمار في سورية وذلك عبر الدخول في استثمارات على مستوى اقليمي ودولي.

6. تعزيز الإيرادات الحكومية من خلال ترميم المطارح الضريبية، وتطوير منظومة التحصيل الضريبي بحيث تستسهل وزارة المالية التحصيل المباشر من المواطن، فمن الأجدى أن يكون لها رؤية واضحة حول استهداف مطارح الإنفاق؛ فمثلاً يمكن لوزارة المالية أن تقوم بوضع منظومة شبكية تربط معها (المطاعم– المولات– المحال الكبرى....)

7. تعزيز الصادرات كونها المصدر الأساسي للقطع الأجنبي والنمو في الاقتصاد والعمل على توسيع قاعدة الصادرات من خلال دعم الصناعات التصديرية.

8. إدارة الاستيراد وترشيده: بحيث تتوفر المواد مع تعزيز وجود المنتج المحلي من خلال العودة إلى الإنتاج وزيادة حصته في السوق وحمايته من منافسة المنتج المستورد دون أن يعني ذلك منع دخول السلع المنافسة بحيث لا يتحقق احتكار للمنتج المحلي ولكن أن يخلق الحافز لزيادة الإنتاج وهو ما تم تطبيقه في مجال الدواجن والزيوت والحليب سابقا.

المراجع

1- المراجع العربية:

أ- <u>الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث:</u>

1. الببلاوي، حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد. مصر: دار الشروق.
2. بشور، عصام. (1998). المالية العامة والتشريع الضريبي. جامعة دمشق. الطبعة السابعة.
3. الحاج، طارق. (1999). المالية العامة. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
4. حشيش، عادل أحمد. (1992). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة.
5. دويدار، محمد. (2001). مبادئ الاقتصاد السياسي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
6. السيوفي، قحطان. (2008). السياسة المالية في سورية.دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
7. عبد الحميد دراز، حامد. والمرسي، السيد حجازي. (1998). مبادئ الاقتصاد العام. الاسكندرية: الدار الجامعية.
8. عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ. الاسكندرية: الدار الجامعية.
9. عبد الحميد، عبد المطلب.السياسات الاقتصادية على المستوى القومي. مصر: مجموعة النيل العربية.
10. عبد العظيم، حمدي. (2007). السياسات المالية والنقدية. مصر: الدار الجامعية.
11. عطية، عبد القادر. ومحمد، عبد القادر. (2009). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة.
12. العيسى، سلوى. (2006). رسالة ماجستير بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
13. فرحات، فوزات. (2006). المالية العامة: الاقتصاد المالي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
14. قاسم، يحيى. وعلي، سهل. (2000). السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني. جامعةعدن.كلية الحقوق. الطبعة الأولى.
15. القدير، خالد بن حمد. (2009). اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود، الرياض.
16. كنعان، علي. اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية. دمشق. دار الحسنين.
17. كنعان، علي. (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دمشق. دار الرضا للنشر.

18. مسلم، عائشة. (2007). اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004 . رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر.
19. المهايني، محمد خالد. (2000). الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق. مجلة جامعة دمشق، المجلد 16،العدد الأول.
20. المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي،2006 وزارة التعليم العالي (سورية) والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا،11–14 كانون الأول، ج.2
21. ناشد، سوزي عدلي. (2003). المالية العامة (النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
22. نصر، ربيع. ومحشي، زكي. وخالد، أبو اسماعيل. (2013). المركز السوري لبحوث السياسات.الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية.
23. الوادي،محمود حسين. وزكريا، أحمد عزام. مبادئ المالية العامة. الأردن، عمان: دار المسيرة.

ب– القوانين والمراسيم التشريعية والقرارات:

1. القانون المالي الأساسي رقم 92 لعام 1967.
2. القانون رقم 1 لعام 1984: قانون الموازنة العامة.
3. القانون المالي الأساسي رقم /54/ لعام 2006.
4. القانون رقم 27 لعام 2011 الخاص بالموازنة العامة لعام 2012.

ت–التقارير الرسمية:

1. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006: http://www.syrianfinance.gov.sy/assets/files/pdf/20060810-042036.pdf
2. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2008: http://www,imf,org/external/pubs/cat/longres,cfm?sk=22702.0
3. تقرير هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية التاسعة: http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter2Ar.pdf
4. تقرير هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة: http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter3Ar.pdf
5. تقرير هيئة تخطيط الدولة: تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة: http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter4Ar.pdf
6. تقرير هيئة تخطيط الدولة: تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة: http://www.planning.gov.sy/SF/files/FypChapter2Ar.pdf

7. تقرير التحديات التنموية في الدول العربية 2011
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf:(2011،UNDP)
8. تقرير هيئة تخطيط الدولة: تحليل الاقتصاد الكلي السوري لعام 2005:
http://planning.gov.sy/SD08/msf/macro_analysis.pdf

2-المراجع الأجنبية:

a- Books:

1. Anderson, G. Esping. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism, Canadian Review of Sociology and Anthropology. Oxford University.
2. Barro, R. J., & Xavier Sala. I. Martin. (2004). Economic Growth. 2nd edition. Cambridge: Cambridge university.
3. Brown, S., Howard, C., Hoover, H., et al. (2006). GuidTo Economic Indicators, Making Sense of Economic**.** Profile Books Ltd3a Exmouth House, Pine Street, London ec1r 0jh. ISBN-10: 1 86197 974 9
4. Dunnett, Andrew.(1998). Understanding the Economy.4th edition. Longman.ISBN: 0582325072
5. Fisher, S. et al. (2002). Macroeconomic. 2nd edition. Paris: du nod edition.
6. Keynes, J. M. The End Of Laissez-Faire. (1926). First Published: Hogarth Press.
7. Mankiw, N. Gregory. et al. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics. Vol. 107.
8. Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics 5th edition.(2002). journal of political economy, vol95, n°2,April 1987, reviewed on2002
9. Miles. David,.& Scott. Andrew. (2005). Macroeconomics: Understanding the Wealth of Nations. John Wiley & Sons. Chi Chester. England.
10. Nafziger. E. Wayne.(2006).Economic Development. Cambridge University Press. The Edinburgh Building. 4th Ed.
11. Segura. Julio,.& Braun, C. Rodriguez.(2004). An Eponymous Dictionary of economics: A Guide to Laws and Theorems Named after Economists. MA. USA: Northampton.
12. Smith, Adam. (1937). The Wealth Of Nations. The Modern Library, The first published (1776).
13. Snowdon. Brain,.& Van, Howard R. (2005). Modren Macroeconomics: It's Origins, Development and Current State. Cheltenham. UK: Edward Elgar.

b- Periodical and Researches:

1. Acemoglu, D. (2009). Introduction to Modern Economic Growth. Princeton University Press.

2. Afonso, Antonio ,. & David, furceri. (2008). Government size ,composition, volatility and economic growth. European Central Bank, working paper, No89
3. Amos.C.Peters. An Application Of Wagner's 'Law'of Expanding State Activity To Totally Divrse Countries. Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank. Number of Words: 7365
4. Barr, A. Nicholas. (2012). **Economics of the Welfare State.** 5th edition. Oxford University Press; ISBN 978-0-19-929781-8
5. Barro, R. J. Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth. (1990). The University of Chicago Press: Journal of political economy. Vol. 98, No. 5
6. Barro, R. J. Across-Country Study of Growth, Saving, and Government. (1991). University of Chicago Press. ISBN: 0-226-04404-1
7. Bose. Niloy,.Haque, Emranua,.& Osborn, Denise.(2007). Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis For Developing Countries. The Manchester School Vol. 75.
8. Duverger, Maurice. (1965). Des ManuelsJuridiques, ÉconomiquesetPolitiques. Institutions financières. Paris. Press Universitaires. In-12.
9. Edmund, Phelps. The Golden Rule of Accumulation: A Fable for Growth men. (1961). American Economic Review vol.(51).
10. El-Erian, Helbling. T., & J. Page. (1998). Education, Human Capital Development and Growth in the Arab Economies, paper presented in the Joint, Arab Monetary Fund.
11. Erdal, Gumus. Crowding-Out Hypothesis versus Ricardian Equivalence Proposition: Evidence from Literature. (2003). Eskisehir Osmangazi University. MPRA No.42141. P4-16. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/42141/
12. Fan, Shenggen.,&Rao, Neetha. (2003). Public Spending in Developing Countries: Trends, Determination, And Impact. International Food Policy Research Institute. Washington, D.C.No.99
13. Goffman, I.J. & D. Mahar. (1971). The Growth of Public Expenditure in selected developing nations: six Caribbean countries, Public Finance.
14. Hsie, Edward.,&AndKons, Lai. (1994). "Government Spending and Economic Growth: G-7 Experience. School of Business and Economic, California State University. *LA. California. CA 90032*,USA.
15. Jan. Kuckuck.(2012). Testing Wagners's Law at Different Stages of Economic Development. A Historical Analysis of Five Western European Countries. Working Paper.91.
16. Jetro, Wakaba,. Mihama, Ku.,& Chiba, Shi. (2010). Determinates of Government Consumption, Expenditure in Developing Countries: A panel Data Analysis. Institute of Developing Economics, (IDE).

17. Karras, Georgios. (1996). The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services. *Economic Inquiry*,Volume 43.
18. K-E Young, Chu.,&Richared, Hemming. (1991) .A Guide to Public Expenditure Policy Issues in Developing Countries. International Monetary Fund: Washington, D.C.
19. Kuzents, Simon. Modern Economic Growth: Finding and Reflections. (2004). The American Economic Review,Vol.63,No.3 (Jun,1973), 247-258. http://www.jstor.org/.
20. Landau, Daniel. (1986). Government and Economic Growth in the LDC's: An Empirical Study for 1960-1980. Economic Development and Cultural Change 35(1).
21. Lindbeck. Assar.(2006). The Welfare State–Background, Achievements, Problems. Research Institute of Industrial Economics. SE-102 15 Stockholm, Sweden www.ifn.se
22. Lucas, R. E. On the mechanics of economic development. (1988). Journal of Monetary Economics.
23. Malthus, Thomas. An Essay on the Principle of Population. London. 1998. http://www.esp.org.
24. Marcuzzo, M. Cristina. Keynes and the Welfare Stat**e,** (Dipartimento di ScienzeEconomiche, Università di Roma, "La Sapienza").
25. Michener, Ron. (2003). Notes on Logarithms. Research paper.
26. Nasser, Rabie. Could New Growth Cross Country Empirics Explain The Single Country Growth Of Syria During 1965-2004? Arab Planning Institute in Kuwait, P.O. Box: 5834 Safat. 13059 Kuwait.
27. North, D. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press.
28. Parkinson, Northcote. (1957). parkinson's law and other studies in administration. Library of Congress Catalog, Card Number: 57-9981
29. pigou , A .(1951). study in public finance. London.
30. Ram, Rati. (1986). Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence From Cross-Section and Time Series Data. American Economic Review, 76.
31. Rodrik, Dani. (2003). In Search of Prosperity Analytic Narratives on Economic Growth. Princeton.
32. Rodrik, Dani. (2007). One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth. Princeton University Press
33. Romer, Paul .M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy. vol, 98.
34. Romer, Paul. M. (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth. Journal of Political Economy. Vol. 94
35. Romer, Paul. M. (1994). The Origins of Endogenous Growth. Journal of Economic Perspectives- Volume 8, Number 1.

36. Shonchoy, Abu. S. (2010). Determinate of government consumption expenditure in developing countries: A panel data analysis. Institute of developing economics (IDE), JETRO. No. 266.
37. Solow, Robert. M. (1957). Technical Change and the Aggregate Production Function, Review of Economics and Statistics. Vol. 39.
38. Tanz,V., &Schuknecht, L. (2000). Public Spending in the 20th century.international monetary fund, European central bank. Cambridge university press. ISBN 0-521-66291-5.

c- Reports:

1. Alesina, Alberto. The Political Economy of High and Low Growth, World Bank, 1998.
2. IMF: a manual on government finance statistics,1990
3. Kaufmann, Daniel., KraayAart: Growth Without Governance the world bank, July 2002
4. Stiglits, E. joseph. The role of government in economic development world bank 1997.

d- Web sites :

1. www.cbo.gov
2. www.syrianfinance.gov.sy
3. www.scpr-syria.org.
4. www.syrianinvestment.org
5. www.cbssyr.sy
6. www.imf.org
7. www.planning.gov.sy
8. www.coa.gov.lb
9. www.un.org
10. www.worldbank.org

الملحق رقم (1)

تبويب النفقات العامة للدولة في سورية وفق أحكام القانون المالي الأساسي رقم/92/ لعام/1967/

1- جدول رقم (1) التبويب الوظيفي (القطاعي) لنفقات الموازنة العامة للدولة:

رقم الحساب	اسم الحساب
1	الخدمات الجماعية والاجتماعية والاقتصادية
2	الزراعة والغابات والأسماك
3	الصناعة الاستخراجية
4	الصناعة التحويلية
5	الكهرباء والغاز والمياه
6	البناء والتشييد
7	التجارة
8	النقل والمواصلات والتخزين
9	المال والتأمين والعقارات
0	اعتمادات غير موزعة

2- جدول رقم (2) التبويب الإداري لنفقات الموازنة العامة للدولة:

العنوان	الرقم		
	الفرع	القسم	الأساس
الصناعات الاستخراجية			3
إدارة الخدمات		31	
وزارة النفط والثروة المعدنية	331		

3- جدول رقم (3) التبويب النوعي لنفقات الموازنة العامة للدولة:

رقم الحساب	اسم الحساب
1	الرواتب والأجور والتعويضات
2	النفقات الإدارية
3	المشاريع الاستثمارية
4	النفقات التحويلية
5	الديون والالتزامات واجبة الأداء

4- جدول رقم (4) التبويب الإقليمي لاعتمادات المجالس المحلية ومجالس المحافظات في الموازنة العامة للدولة بموجب قرار وزير المالية رقم 4880/لعام 2001

البيـــان	أمانة السر	مديرية التربية	مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل	مديرية الصحة	مديرية التموين	مديرية الخدمات الفنية	مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي	مديرية النقل	مجموع اعتمادات الإنفاق الجاري	اعتمادات المشاريع الاستثمارية	الإجمالي
محافظة دمشق											
محافظة ريف دمشق											
محافظة حلب											
محافظة اللاذقية											
محافظة حمص											
محافظة حماة											
محافظة دير الزور											
محافظة الحسكة											
محافظة الرقة											
محافظة ادلب											
محافظة طرطوس											
محافظة درعا											
محافظة السويداء											
محافظة القنيطرة											
اعتمادات احتياطية											
المجموع العام											

5- جدول رقم (5) التبويب الاقتصادي لنفقات العمليات الجارية للموازنة العامة بموجب القرار رقم 4880/لعام 2001

الرئيسية/الثانوية	البيـــان	الاعتماد الجزئي	الاعتماد الكلي
1	الباب الأول: الرواتب والأجور والتعويضات		
11	الرواتب وأجور العاملين		
12	أجور العمال المؤقتين والموسميين والعرضيين		
13	أجور ونفقات المتعاقدين (الخبراء، الاختصاصيين، المهنيين)		
14	التعويضات الناجمة عن طبيعة العمل والمتممة للرواتب والأجور		
15	تعويضات الأعمال الإضافية واللجان		
16	التعويضات الأخرى		
17	المكافآت		
18	نفقات النقل والانتقال		
19	نفقات الموفدين والوافدين		
2	الباب الثاني: مواد وخدمات استهلاكية:		
21	مواد استهلاكية		
211	استهلاك القدرة الكهربائية والمياه والاتصالات		
212	المحروقات		
	2121 بنزين وزيوت		
	2122 مازوت واستعمالات أخرى		
213	الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية		
214	الكسوة والألبسة		
215	القرطاسية والمطبوعات والأدوات المكتبية		
216	نفقات الإعاشة		
22	خدمات استهلاكية		
221	نفقات الصيانة		
222	بدلات الإيجار		
223	نفقات الدعاية والضيافة والمؤتمرات		
224	النفقات السياسية		
225	نفقات التداوي خارج القطر		
226	نفقات إدارية متنوعة		
23	النفقات الإدارية الخاصة		

231	لوازم الإدارة الثابتة		
232	مستلزمات التدريب والتعليم والتشغيل		
233	شراء الملكية الأدبية والفنية		
234	نفقات الترميم		
235	شراء الأجهزة اللاسلكية		
236	التجهيزات		
	باقي النفقات الإدارية الخاصة		
4	الباب الرابع: النفقات التحويلية		
41	المساهمات والإعانات للجهات العامة والمنظمات الشعبية		
411	المساهمات في النشاط الاقتصادي		
412	المساهمة في النشاط الثقافي		
413	المساهمات للوحدات الإدارية المحلية		
42	المساهمات والإعانات للنشاط الاجتماعي والهيئات التي لا تهدف إلى الربح		
421	المساهمات في النشاط الاجتماعي		
422	المساهمات لمديريات الأوقاف		
423	الالتزامات الناشئة عن القانون 43 لعام 1980		
43	الاشتراكات والمساهمات والتحويلات		
431	المساهمات وبدل الاشتراك بالمؤسسات العربية والدولية		
432	اعتمادات احتياطية للعمليات الجارية		
5	الباب الخامس: الديون والالتزامات الواجبة الأداء		
51	التزامات الخزينة العامة		
52	الرديات		
53	أقساط وفوائض القروض والتسهيلات الائتمانية		
54	التزامات ناشئة عن ضمان الدولة		
55	الديون بموجب الفقرة (ب) من المادة الخامسة من المرسوم 1811 لعام 1969		
	اعتمادات غير موزعة		
	رئاسة الجمهورية		
	مجلس الشعب		
	وزارة الدفاع		
	تثبيت الأسعار		
	مجموع اعتمادات الموازنة للإنفاق الجاري		

الملحق رقم (2)

الخطة الخمسية التاسعة

من أهم سمات الخطة الخمسية التاسعة:

1. تأمين متطلبات الدفاع الوطني والأمن القومي.
2. رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال بناء وتفعيل مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير السياسات الاستثمارية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة (المدن والمناطق الصناعية، المصارف، أسواق الأوراق المالية، الطرق والخدمات الأخرى، الموانئ والمطارات، الإصلاح المالي والضريبي.
3. تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني، والخروج من تركيبته التقليدية بإدخال صناعات حديثة (صناعات التقانة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..) وإيجاد بدائل تنموية مستقبلية، تقلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المواد الخام (النفط الخام، القطن).
4. تعزيز التعددية الاقتصادية في إطار الشراكة الوطنية، وذلك بتحفيز القطاعات المختلفة للنهوض
بأدوارها التنموية.
5. إصلاح القطاع العام الاقتصادي وفق مبادئ الإدارة الاقتصادية.
6. إيلاء الأهمية الكبيرة لتنمية الموارد البشرية من حيث الاستثمار في تطويرها وتأهيلها وتدريبها، وذلك بما ينسجم مع رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
7. التقييم المستمر لمستويات الرواتب والأجور اقتصادياً، بما يحقق تناسبها مع تكاليف المعيشة
ومتطلبات مساهمتها في تحريض الطلب وزيادة الإنتاجية.
8. معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي والبطالة
9. رفع المستوى المعاشي والاجتماعي للسكان.
10. تشجيع إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة المولدة للدخل وكثيفة الاستخدام لقوة العمل.
11. بلورة وإقرار استراتيجية وطنية للسكان في الأعوام 2001–2020
12. تفعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع.
13. تطوير بنى الإنتاج السلعي والخدمي، بما يتناسب مع التوجهات التنموية للخطة الخمسية التاسعة.

14. تطوير بنية الاستثمار لجهة تعزيز الاستفادة من الموقع الجغرافي الاقتصادي لسورية، بما يزيد من القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني.
15. تطوير وتوسيع البحث العلمي ومراكز البحث، بما يشمل جميع النشاطات الاقتصادية،ويساهم في رفع القدرات التكنولوجية الوطنية، وفي نقل وتوطين التكنولوجيا.
16. المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي.
17. تعديل البنية الهيكلية للتصدير باتجاه تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وتحسين موقع الصادرات السورية في الأسواق الخارجية.
18. تعديل البنية الهيكلية للاستيراد بالتركيز على استيراد سلع التكوين الرأسمالي ،وسلع الاستهلاك النهائي الضرورية التي لايمكن إنتاجها محلياً.
19. حماية البيئة، وتحقيق استخدام مستدام للموارد، وإيجاد توازن بين عناصر البيئة والسكان، وتشجيع استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

الأهداف المحددة (الكمية) للخطة الخمسية التاسعة:

حددت الخطة معدل نمو وسطي للفترة 2001–2003 بما يقارب 3% سنوياً و 4% للفترة 2004–2005 . وتتميز الخطة الخمسية التاسعة بمرحلتين للنمو:

المرحلة الأولى:تغطي هذه المرحلة الفترة 2001–2003 .وتتسم هذه المرحلة بأنها تستهدف بالدرجة الأولى معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي واستكمال عملية الإصلاح والتحديث والتطوير

المرحلة الثانية:تغطي هذه المرحلة الفترة 2004–2005 و تستهدف:

–معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي

–زيادة الاستهلاك النهائي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 3.7% خلال المرحلة الأولى، و4.7% خلال المرحلة الثانية.

–زيادة الاستيراد بوسطي معدل نمو سنوي يبلغ 8.4% في المرحلة الأولى و6.6% في المرحلة الثانية.

الملحق رقم (3)

الخطة الخمسية العاشرة

أهداف الخطة الخمسية العاشرة هي:

1. العمل على زيادة مرونة الإيرادات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و التعبئة المثلى للموارد المحلية.
2. تحسين المستوى المعيشي و إعادة توزيع الدعم لمستحقيه.
3. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة و فاعلية .

الأهداف الكمية:

تمت صياغة سيناريو متكامل اعتبر سيناريو الإصلاح و بناءً على ذلك أجريت إسقاطات تغطي الفترة 2006 – 2010 دلت على إمكانية الحفاظ على الاستقرار الكلي مع الزيادة في مستوى الإنفاق العام و ذلك رغم انخفاض العائدات النفطية . حيث يمكن رفع مستوى الإنفاق بنسبة تؤدي إلى زيادة محدودة في نسبة العجز إلى حوالي (4 – 5 %) من الناتج المحلي الإجمالي على أن يعود مستوى العجز إلى حوالي 3 % سنة 2010 مع الإبقاء على مستوى دين معقول.
وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية فإن المخطط له زيادة حصة الفرد من الناتج بما يعادل 2.7% سنوياً واستحداث (1250)ألف فرصة عمل، ومن ثم، خفض معدل البطالة من 12.3% إلى نحو 8% كما جاء في الخطة.
ويتطلب تحقيق ذلك الوصول إلى معدل نمو اقتصادي سنوي بنحو 7% وتحقيق معدل نمو سكاني معتدل – وذلك بفرض استقرار الأوضاع الإقليمية والدولية– أما في حالة عدم الاستقرار فإنه من المتوقع تحقيق معدل سنوي وسطي لا يتجاوز 5%.

السياسات الاقتصادية و مقومات الإصلاح:

وكما تمت الإشارة له يقتضي هذا السيناريو تحقيق زيادة هامة ولكن واقعية في حجم ونسبة الإيرادات الضريبية من 10 إلى (16–18%) تأتي (4–5%) منها من الضرائب غير المباشرة و(12–13%) من الضرائب المباشرة وهذا يعني زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية (1%) سنوياً، رغم هذه الزيادة سيظل العبء الضريبي أقل بكثير من الممكن وذلك مقارنة بالدول ذات الأوضاع المماثلة والوصول إلى ما نسبته (7%) للإيرادات غير الضريبية غير النفطية و(7.5–8%) للإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فسوف يزداد من 12% عام 2005 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مع العمل على رفع كفاءته من خلال:

- إعطاء الأولوية للمشاريع والقطاعات التي تحقق نمواً أفضل وتواكب التوجهات التنموية.
- دراسة جدوى الإنفاق الاستثماري دراسة علمية ومتكاملة.
- إرساء رقابة أكثر فاعلية و أكثر استقلالاً.
- إعادة هيكلة و إصلاح مؤسسات القطاع العام الإنتاجي.

أما بالنسبة للإنفاق الجاري فسوق يصبح (20.5– 25%) من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى العمل على ترشيد النفقات الإدارية والتحويلية وزيادة الرواتب والأجور مع التأكيد على عدم تجاوز عجز الموازنة العامة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

و سوف يرتفع الدين العام في حدود مقبولة خلال الخطة العاشرة من 37% عام 2005 إلى (41–44%) عام 2010.

وستواصل الدولة دعمها للمواد الغذائية والمحروقات مع التأكيد على ضرورة توجيه الدعم لمستحقيه.

الاستراتيجية:

سوف تكون الخطة الحالية نقطة الانطلاق والمرحلة الأساسية في إنجاز تلك المهام بحيث يتم خلال سنواتها الخمس وخاصة في الربع الأول منها تدقيق وانطلاق أهم الإصلاحات. وستبدأ هذه الإصلاحات بإعداد القوانين الجديدة لإعادة هيكلة النظام الضريبي وإدارته وإصلاح القطاع العام. ولأن هذه المشاريع الإصلاحية ضخمة ومتشعبة فسيتواصل إنجازها إلى ما بعد الخطة العاشرة.

وفيما يتعلق بإصلاح السياسة المالية العامة وتحقيق توازن أفضل بين أوجه الإيرادات والإنفاق العام، فإن الاستراتيجية تتجه إلى:

أ– اعتماد نظام جديد للموازنة وجعل جهة القيادة والإشراف على الإنفاق العام منوطة بوزارة المالية فقط.

ب– إعادة النظر بالدعم و التحول إلى أسلوب جديد في حصره في القطاعات والفئات المستحقة له.

ت– إعادة هيكلة صندوق الدين العام، وتحويله إلى مصرف للتنمية يختص بتمويل القطاع العام الاقتصادي.

ث– ضبط الإنفاق الحكومي.

ج- إعادة هيكلة القطاع العام ومنشآته وحل مسألة الخسائر المتراكمة للمؤسسات الاقتصادية العامة، و تنظيم وتسنيد الدين العام.

ح- مراجعة تركيبة القوى العاملة في أجهزة الدولة، والاستمرار في تحسين الأجور والنهوض بمستوى معيشة العاملين في الدولة. وسينسحب الأمر على المتقاعدين و الاهتمام بأوضاعهم وتبسيط معاملاتهم.

خ- زيادة كفاءة النظام الضريبي من خلال الحد من التهرب الضريبي سواء عبر التشريعات الحديثة أو عبر العلاقة المباشرة مع المكلفين أو عبر استخدام العقوبات الرادعة.

د- استكمال إعادة هيكلة قطاع الضرائب والرسوم وتوجيه إدارته وتطوير طرق الجباية والتحصيل الضريبي بالتركيز على الأساليب المباشرة والشفافة، وإلغاء أساليب التقدير الشخصي والاعتبارية الشخصية في التكليف والتحصيل.

ذ- إدخال ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الموحدة وضريبة الثروة، ومقابل إلغاء ضرائب ورسوم نافذة حالياً.

ر- وضع برنامج متكامل للاستمرار في إعادة تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الضريبي والانتهاء من الأتمتة وبما يساعد في إنجاز التكاليف والمعاملات الضريبية بالسرعة القصوى.

ز- استكمال إصلاح التعرفة الجمركية وخفض الرسوم دعماً للمنتج الوطني، إضافة إلى إصدار التعرفة الجمركية المرشدة.

س- تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في قطاع الجمارك وأتمتة العمل واعتماد أسلوب النافذة الواحدة في مديرية الجمارك العامة ومديرياتها الإقليمية وإعادة تأهيل الأمانات الجمركية والمنافذ الحدودية وتجهيزها مادياً وبشرياً.

الملحق رقم (4)
نماذج النمو

أولاً- نموذج سولو- سوان SOLOW- SWAN MODEL

1) دالة الانتاج:

انطلق سولو في بناء نموذجه من دالة الانتاج النيوكلاسيكية، والتي تركز على مصادر النمو المباشرة:

$$Y_t = A_t f(K_t، L_t)$$

حيث يعتبر أن حجم الناتج متعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي الذي يتحدد انطلاقا من طلب وعرض السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي المغلق.حيث:

Y:الناتج خلال الفترة t.

K: التراكم الرأسمالي، أو المخزون الرأسمالي حتى الفترة t .

L:العمالة، أو القوى العاملة حتى الفترة t.

A:الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، والتي تعتبر سلعة عامة متوفرة دائماً وتعتمد في نموها على الزمن t.وكخطوة أولى يتم إهمال العامل التكنولوجي للتبسيط وعليه يمكننا كتابة دالة الانتاج على الشكل:

$$Y_t = f(K_t، L_t)$$

تتصف هذه الدالة بما يلي:

-**الشرط الأساسي:** أي أن كل من رأسمال والعمل ضروري للانتاج في أي منتج ولابد من توفر توليفة من العاملين ورأسمال معاً.

- **وفورات حجم ثابتة** : فإذا تم مضاعفة كل من رأسمال والعمل بالمقدار β فإن كمية الانتاج ستتضاعف بنفس المقدار β.

- **الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج موجبة ومتناقصة:** أي أنه في حال تم تثبيت العمالة فإن الزيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة في الناتج، ولكن هذه الزيادة في الانتاج ستتناقص مع الزمن في ظل الزيادة المستمرة في رأس المال والعكس صحيح.

-**شرطإينادا:** أي أن الناتج الحدي لرأسمال (أوالعمالة) يقترب من النهاية عندما يقترب رأسمال (أوالعمالة) من الصفر والعكس صحيح.

2) دالة الاستهلاك:

يفترض نموذج سولو أن الدخل يذهب إلى الاستهلاك أو الاستثمار(الادخار) حيث:

$$\boldsymbol{Y = C + I}$$
$$\boldsymbol{Y = C + S}$$

وبما أن الادخار جزء من الدخل أي حصة من الدخل $S = s.Y$، فإن:

$$\boldsymbol{Y = C + s.Y}$$

وباعتبار الاقتصاد هو اقتصاد مغلق، فإن الادخار المحلي الخاص $(s.Y)$ يساوي الاستثمار المحلي (I).

3) عملية التراكم الرأسمالي:

يتكون التراكم الرأسمالي لبلد ما من المعامل والمعدات والبنى التحتية خلال فترة ما t. وكل سنة فإن هناك حصة من التراكم الرأسمالي تخرج من الخدمة (تهتلك)، ويمثل المعلم (δ) عنصر الاهتلاك في هذه العملية، وبالتالي فإن التراكم الرأسمالي خلال فترة لاحقة يصبح على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{K_{t+1} = I_t + (1-\delta)K_t = sY_t + K_t - \delta K_t}$$

وبالتقسيم على العمالة (L) تصبح المعادلة حسب حصة الفرد:

$$\boldsymbol{K_{t+1}/L = sY_t/L + K_t/L - \delta K_t/L}$$
$$\boldsymbol{K_{t+1}/L - K_t/L = sY_t/L - \delta K_t/L}$$

وبالتالي فإن التغير في التراكم الرأسمالي منسوباً إلى العمل يكون:

$$\boldsymbol{k^{\cdot} = sf(k) - \delta k}$$

وتمثل:$sY_t/L = sY = sf(k)$، حصة الفرد من الادخار (الاستثمار).

$\boldsymbol{\delta k}$ متطلبات الاستثمار لكل فرد لكي يبقى معدل العمل–رأسمال ثابتاً.

إن شرط الاستقرار يتطلب أن يكون التغير مساوياً للصفر، وبالتالي:

$$\boldsymbol{sf(k^*) - \delta k^* = 0}$$

وبالتالي فإن حالة الاستقرار تكون عندما $sf(k^*) = \delta k^*$ ،

وهذه الحالة تحصل عندما يكون الاستثمار من قبل كل فرد يكفي فقط لتغطية الاستهلاك بالنسبة لكل عامل، بحيث يكون حصة الفرد من رأسمال ثابتاً.

وباعتبار أن دالة الانتاج أصبحت بالنسبة لكل فرد عامل، فإن معدل النمو السكاني سيكون له أثره على معدل نمو العمالة، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر على معدل نمو رأسمال–العمالة (K/L)، لذلك سيكون له تأثير على k كما تأثير الاهتلاك على k الأمر الذي يدفع إلى تعديل معادلة التغير في رأسمال لتصبح على الشكل التالي:

يمثل الحد $(n+\delta)k$الاستثمار المطلوب: *Breakeven Investment*

وهو المقدار الضروري لابقاء حصة الفرد من المخزون الرأسمالي ثابتة، لذلك فإن المخزون الرأسمالي يجب أن ينمو بمقدار $(n+\delta)$ لكي تبقى k مستقرة. وعندما تكون حصة الفرد من الاستثمار أكبر من الاستثمار اللازم (المطلوب) فإن k سوف ترتفع ويكون الاقتصاد في حالة تكثيف رأسمال. ومع مرور الزمن فإن الاقتصاد سوف يقترب من الاستقرار حيث الاستثمار الفعلي$sf(k)$ يساوي الاستثمار المطلوب $(n+\delta)k$ ، حيث المعادلة:

$$\boldsymbol{sf(k*) = (n+\delta)k*}$$

ثانياً- نموذج بارو : ROBERT BARRO

يبدأ نموذج النمو الداخلي من المؤسسات المثلى التي تهدف إلى أقصى حد من النفع الإجمالي وفق دالة المنفعة

$$U = \int_0^\infty u(c)e^{-pt}\,dt \quad (1)$$

حيث أن c هي معدل الاستهلاك الفردي، ويفترض النموذج أن عدد السكان يتطابق مع عدد العمال والمستهلكين ومن المعادلة السابقة يمكننا كتابة معدل نمو الاستهلاك في كل نقطة من الزمن:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma}\cdot\left(\acute{f}-\rho\right) \quad (2)$$

حيث $\acute{f}$ تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال، ويفترض بارو هنا العوائد الثابتة لرأس المال بدلاً من افتراض العوائد المتناقصة لرأس المال بمفهومه الواسع (مادي وبشري) وهذا يعني:

$$y = Ak \quad (3)$$

حيث A تمثل الإنتاجية الحدية الثابتة لرأس المال (مادي وبشري)

إن العنصر الهام في هذا النموذج هو افتراض العوائد الثابتة لعوامل الإنتاج بما في ذلك رأس المال بمفهومه الواسع إذ أن الإنتاج يظهر عائدات ثابتة في نموذجي رأس المال المأخوذين معاً (مادي وبشري) لكن تبقى العوائد متناقصة في كل منهما على حدا.وبتبديل $\acute{f}$ ب A في المعادلة (2) يصبح معدل نمو الاستهلاك:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma}\cdot\left(A-\rho\right) \quad (4)$$

حيث يشير الرمز γ إلى نصيب الفرد من الناتج، وبافتراض أن التكنولوجيا منتجة بشكل كافي لتؤكد نمو الحالة الثابتة الموجبة لكنها غير منتجة لتعطي نفعاً غير محدود. شرط عدم مساواة المتطابقة السابقة هو:

$$A > \rho > A(1-\sigma) \quad (5)$$

الجزء الأول من المعادلة يعني أن $\gamma>0$ في المعادلة (4)، والجزء الثاني يعطي نتيجة مرضية إذا تحقق:

$A>0$ و $\rho>0$ و $\sigma \geq 1$، ففي هذا النموذج يكون الاقتصاد في وضع النمو الثابت الذي فيه جميع المتغيرات c, k, y تنمو بنفس المعدل γ الظاهر في المعادلة (4)

وبافتراض أن g هي كمية الخدمات العامة المقدمة لكل منتج في المؤسسة بافتراض أنها تقدم بدون تكاليف على المستخدم وبدون أخذ الآثار السلبية للخدمات العامة وبافتراض العوائد الحدية موجبة ومتناقصة (هنا يفترض العوائد الثابتة لكل من g, k معاً، ولكن عوائد متناقصة لكل منهما على حدا وهذا يعني أنه حتى مع رأس المال بمفهومه الواسع فإن الإنتاج يتضمن عوائد متناقصة للمدخلات الخاصة)، وبإعطاء عوائد ثابتة للمدخلات وبافتراض تابع الإنتاج من نوع غوب دوغلاس يمكن كتابة التابع كما يلي:

$$y = \mathbf{\Phi}(k, g) = k \cdot \emptyset\left(\frac{g}{k}\right) \quad (6)$$

$$\emptyset' > 0, \emptyset'' < 0$$

حيث: $\emptyset'>0$ و $\emptyset''<0$ والمتحول k يمثل كمية رأس المال التمثيلي (وسطي المنتجين) والتي تتطابق مع حصة المنتج الواحد من رأس المال الإجمالي لكل الاقتصاد.وبافتراض أن g تقاس بالتطابق مع كمية الخدمات والمشتريات الحكومية لكل فرد، فتصبح المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$\frac{y}{k} = \emptyset\left(\frac{g}{k}\right) = A \cdot \left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha} \quad (7)$$

$$0 < \alpha < 1$$

ويفترض النموذج تدفق ثابت للخدمات الحكومية بغض النظر عن القدرة المادية للحكومة لتقديمها لضمان استقرار النموذج، وبافتراض أن الإنفاق الحكومي يمول عن طريق الضرائب:

$$g = T = \tau \cdot y = \tau \cdot \emptyset\left(\frac{g}{k}\right) \quad (8)$$

حيث Tتمثل الإيرادات الحكومية، t معدل الضريبة المقتطعة. وبتبديل k بالناتج الحدي$\frac{dy}{dk}$ بينما قيمة g تبقى ثابتة يصبح تابع الإنتاج على الشكل:

$$\frac{dy}{dk} = \emptyset\left(\frac{g}{k}\right)\cdot\left(1-\acute{\emptyset}\cdot\frac{g}{y}\right)=\emptyset\left(\frac{g}{k}\right)\cdot(1-\eta) \qquad (9)$$

حيث η هي مرونة y فالتغيرات في كمية رأس المال والناتج لا تؤدي إلى أي تغيرات في كمية الخدمات العامة المقدمة g. وباستبدال $\acute{f}$ بالناتج الحدي $\frac{dy}{dk}$ وبوجود ضريبة دخل بمعدل ثابت τ يصبح العائد $(1-\tau)\cdot\left(\frac{dy}{dk}\right)$ وبالتعويض في المعادلة (2)و(9) يصبح معدل نمو الاستهلاك:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma}\cdot\left[(1-\tau)\cdot\emptyset\left(\frac{g}{k}\right)\cdot(1-\eta)-\rho\right] \qquad (10)$$

مادامت τ ومن بعدها g/y ثوابت فهذا يعني أن الحكومة تحدد قيمة كل من g,T للنمو بنفس معدل كل من $\eta, y, g/k$ وبالتالي فإن معدل النمو γ سوف يكون ثابت.

ووفقاً لمثالنا البسيط لتابع غوب دوغلاس حيث فيه:η هي مرونة y ومع اعتبار g ثابتة في هذه الحالةη = α حيث: $0 < \alpha < 1$ كما في المعادلة (7) وبما أن $g/y\tau=$ و $g/k=(g/y)$ فهذا يعني أن حجم الحكومة الذي يعظم معدل النمو يتطابق مع الحالة الطبيعية للكفاءة الإنتاجية حيث$\acute{\emptyset}$ 1= وطالما أن: $\alpha = \eta=\acute{\emptyset}.(g/y)$وهذا يعني أن $\alpha = g/y = \tau$

الملحق رقم (5)

قاعدة البيانات

الجدول رقم (1) مكونات الناتج المحلي الإجمالي (من جانب الطلب) بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بمليارات الليرات السورية)

Change	Improts_00	Exports_00	Pub_Inv_00	Priv_Inv_00	Tot_inv_00	Pub_con_00	Priv_con_00	Tot_con_00	GDP_00	
	270366.00	325171.00	95126.00	64667.00	159793.00	94224.00	589730.00	683954.00	898552.00	1999
	263868.00	326715.00	99331.00	56761.00	156092.00	112244.00	573440.00	685684.00	904623.00	2000
	298574.00	384706.00	114163.00	56025.00	170188.00	128431.00	554188.00	682619.00	938939.00	2001
	311028.00	401305.00	121491.00	75837.00	197328.00	120014.00	605106.00	725120.00	1012725.00	2002
	298302.00	307712.00	146049.00	85895.00	231944.00	132385.00	644970.00	777355.00	1018709.00	2003
1712.17	418146.00	381123.00	135318.00	120449.00	255767.00	156136.00	712433.52	868569.52	1089025.69	2004
53389.68	526835.00	375413.00	146688.00	141505.00	288193.00	159140.00	807413.32	966553.32	1156714.00	2005
-79424.00	459938.00	452612.00	143791.00	164878.00	308669.00	161558.00	831604.54	993162.54	1215081.54	2006
14705.00	511993.00	459003.00	136400.00	146699.00	283099.00	199622.00	839599.00	1039221.00	1284035.00	2007
120316.00	551121.00	448622.00	112739.00	153749.00	266488.00	198610.00	858601.00	1057211.00	1341516.00	2008
53881.00	424583.00	363474.00	143820.00	153280.00	297100.00	232996.00	897964.00	1130960.00	1420832.00	2009
3345.00	488758.00	404140.00	144154.00	193268.00	337422.00	258067.00	966559.00	1224626.00	1480775.00	2010
7960.00	409602.00	213104.00	267579.00	113815.00	381394.00	252341.00	981592.00	1233933.00	1426789.00	2011

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 1999-2011

GDP الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

Tot-con: الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة، Priv-con: الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة، Pub-con: الاستهلاك العام بالأسعار الثابتة.

Tot-inv: الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة ، Priv-inv: الاستثمار الخاص بالأسعار الثابتة، Pub-inv: الاستثمار العام بالأسعار الثابتة.

Exports: الصادرات بالأسعار الثابتة، Imports: المستوردات بالأسعار الثابتة، Change: التغير في المخزون بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (2) مكونات الناتج المحلي الإجمالي (من جانب الطلب) بالاسعار الجارية (بمليارات الليرات السورية)

Change_n	Improts_n	Exports_n	Pub_Inv_n	Priv_Inv_n	Tot_inv_n	Pub_con_n	Priv_con_n	Tot_con_n	GDP_n
	262041.00	264704.00	91484.00	62222.00	153706.00	86857.00	575866.00	662723.00	819092.00
	263868.00	326715.00	99331.00	56761.00	156092.00	112244.00	573439.00	685683.00	904622.00
	296893.00	359278.00	110315.00	80708.00	191023.00	121723.00	591252.00	712975.00	966383.00
	324176.00	404102.00	125191.00	81225.00	206416.00	124785.00	611176.00	735961.00	1022303.00
	315151.00	345964.00	160130.00	89551.00	249681.00	144072.00	649597.00	793669.00	1074163.00
-50816.06	477186.00	512445.00	141330.00	133170.00	274500.00	197909.00	810037.00	1007946.00	1266888.94
-69448.00	588876.00	618278.00	167155.00	179582.00	346737.00	206631.00	993118.00	1199749.00	1506440.00
-28628.00	607587.00	673495.00	172212.00	199307.00	371519.00	194937.00	1122666.00	1317603.00	1726402.00
151815.00	763573.00	779930.00	178317.00	233818.00	412135.00	248300.00	1192230.00	1440530.00	2020837.00
351583.00	897602.55	919542.00	158399.00	250326.00	408725.00	274879.00	1390933.00	1665812.00	2448059.45
304709.00	778505.16	732502.00	195275.00	256330.00	451605.00	301815.00	1508579.00	1810394.00	2520704.84
174997.00	902606.06	911773.00	231847.00	348064.00	579911.00	346055.00	1691479.00	2037534.00	2801608.94
928409.00	1018972.00	630030.00	143886.1477	559708.8523	703595.00	415848.00	1796313.00	2212161.00	3455223.00

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 1999-2011

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

Tot-con: الاستهلاك الكلي بالأسعار الجارية، Priv-con: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية ، Pub-con: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

Tot-inv: الاستثمار الكلي بالأسعار الجارية ، Priv-inv: الاستثمار الخاص بالأسعار الجارية ، Pub-inv: الاستثمار العام بالأسعار الجارية

Exports: الصادرات بالأسعار الجارية ، Imports: المستوردات بالأسعار الجارية ، Change: التغير في المخزون بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (3) نسب مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي (من جانب الطلب) (بالأسعار الثابتة لعام 2000) %

Year	GDP_00	Tot_con_00	Priv_con_00	Pub_con_00	Tot_inv_00	Priv_Inv_00	Pub_Inv_00	Exports_00	Improts_00	Change
1999	1	0.761174	0.656311	0.104862	0.177834	0.071968	0.105866	0.361883	0.300891	0
2000	1	0.757978	0.633899	0.124078	0.172549	0.062745	0.109804	0.361162	0.291688	0
2001	1	0.727011	0.590228	0.136783	0.181256	0.059668	0.121587	0.409724	0.317991	0
2002	1	0.716009	0.597503	0.118506	0.194849	0.074884	0.119964	0.396263	0.30712	0
2003	1	0.763079	0.633125	0.129954	0.227684	0.084318	0.143367	0.302061	0.292824	0
2004	1	0.797566	0.654193	0.143372	0.234859	0.110603	0.124256	0.349967	0.383963	0.001572
2005	1	0.835603	0.698023	0.137579	0.249148	0.122334	0.126814	0.324551	0.455458	0.046156
2006	1	0.817363	0.684402	0.132961	0.254032	0.135693	0.118339	0.372495	0.378524	-0.06537
2007	1	0.80934	0.653875	0.155465	0.220476	0.114248	0.106228	0.357469	0.398738	0.011452
2008	1	0.788072	0.640023	0.148049	0.198647	0.114608	0.084039	0.334414	0.41082	0.089687
2009	1	0.795984	0.631999	0.163986	0.209103	0.10788	0.101222	0.255818	0.298827	0.037922
2010	1	0.827017	0.652739	0.174278	0.227869	0.130518	0.09735	0.272925	0.330069	0.002259
2011	1	0.864832	0.687973	0.176859	0.267309	0.07977	0.187539	0.149359	0.28708	0.005579

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (1)

الجدول رقم (4) مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (بالأسعار الثابتة لعام 2000) بمليارات الليرات السورية

Agr_00	Min_00	Manu_00	Elec_00	Const_00	trad_00	trans_00	finan_00	Gov_Serv_00	Socia_Ser_00	Other_ser_00	GDP_00
204771	98448	179433	18777	28348	145962	107994	35037	62434.25318	17026.45262	321.2941943	898552
223749	248642	13771	10101	28898	134453	113851	33127	76392	21195	444	904623
239896	231439	33637	10076	17643	149005	121516	33620	78867	22725	515	938939
261008	216798	36265	11921	31422	168492	132531	37265	89225	27234	565	1012726
254078	202063	34368	12474	39049	163857	147419	38913	98387	27530	571	1018709
248937.4	207347.1	70807.7419	20051.774	40847.66428	196830.9	115730.39	42443.847	117658	27839	532	1089025.88
265408.9	189811.5	70326.8357	20442.965	46432.59008	235360.6	125502.21	51101.276	120803	30884	640	1156713.82
293755.8	181746.1	75441.697	27388.977	51939.59221	224185.3	137580.4	58148.636	128699	35451	746	1215082.39
254012.7	174036.4	91849.2536	29915.936	52343.02516	251769.8	153377.5	70638.144	165836	39477	779	1284034.8
236859.2	180170.5	93778.1314	29623.102	47920.6222	292946.7	168277.76	73612.325	167391	50120	817	1341516.37
266322.5	179636.9	101025.543	32469.156	49856.92243	297109.7	175638.99	75917.935	187676	54286	891	1420830.69
239582.7	192924.8	123118.874	37154.771	51957.57604	298593.4	190796.73	80023.675	206887	58756	980	1480775.53
282264.7	184780.1	89787.4293	39384.729	59547.5427	247947.6	168869.33	81068.981	214674	57456	1009	1426789.47

Agr: الزراعة
Min:الصناعة الاستخراجية
Manu: الصناعة التحويلية
Elec:الكهرباء والمياه
Const: البناء والتشييد
Trad: تجارة الجملة والمفرق
Trans: النقل والمواصلات والتخزين
Finan: المال والتأمين والعقارات
Gov_Serv: الخدمات الحكومية
Socia_Ser: خدمات المجتمع والخدمات الشخصية
Other_ser: خدمات أخرى (الهيئات التي لاتهدف إلى الربح)

الجدول رقم (5) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو (بالأسعار الثابتة) (2000–2011) %

	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرق	النقل والمواصلات والتخزين	المال والتأمين والعقارات	الخدمات الحكومية	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2001
2000	3.126	24.740	-27.287	-1.429	0.091	-1.896	0.965	-0.315	2.299	0.687	0.020	1	1
2001	0.471	-0.501	0.579	-0.001	-0.328	0.424	0.223	0.014	0.072	0.045	0.002	1	1
2002	0.286	-0.198	0.036	0.025	0.187	0.264	0.149	0.049	0.140	0.061	0.001	1	1
2003	-1.158	-2.463	-0.317	0.092	1.275	-0.775	2.488	0.275	1.531	0.049	0.001	1	1
2004	-0.073	0.075	0.518	0.108	0.026	0.469	-0.451	0.050	0.274	0.004	-0.001	1	1
2005	0.243	-0.259	-0.007	0.006	0.083	0.569	0.144	0.128	0.046	0.045	0.002	1	1
2006	0.486	-0.138	0.088	0.119	0.094	-0.191	0.207	0.121	0.135	0.078	0.002	1	1
2007	-0.576	-0.112	0.238	0.037	0.006	0.400	0.229	0.181	0.539	0.058	0.000	1	1
2008	-0.298	0.107	0.034	-0.005	-0.077	0.716	0.259	0.052	0.027	0.185	0.001	1	1
2009	0.371	-0.007	0.091	0.036	0.024	0.052	0.093	0.029	0.256	0.053	0.001	1	1
2010	-0.446	0.222	0.369	0.078	0.035	0.025	0.253	0.068	0.320	0.075	0.001	1	1
2011	-0.791	0.151	0.617	-0.041	-0.141	0.938	0.406	-0.019	-0.144	0.024	-0.001	1	1
	0.221	1.951	-2.333	-0.085	0.129	0.005	0.415	0.059	0.513	0.122	0.003	1	1

يتم حساب نسب المساهمة على الشكل التالي:

على سبيل المثال: نسبة مساهمة الزراعة في النمو لعام 2000 = (معدل نمو الزراعة عام 2000 * نسبة الزراعة من الناتج عام 1999) / معدل نمو الناتج عام 2000 حيث:

معدل النمو في الزراعة عام 2000 = (الزراعة في 2000/ الزراعة في 1999) –1

نسبة الزراعة من الناتج 2000= (الزراعة عام 2000/ الناتج عام 2000)

الجدول رقم (6) النفقات والإيرادات الحكومية بالأسعار الجارية (بملايين الليرات السورية)

Gov_exp	Curr_gov_exp	Inv_gov_exp	Gov_Rev	Oil_gov_rev	Tax_gov_rev	Other_rev_gov	gov_grants
211012.00	121926.00	89086.00	216839.00	106296.90	79412.86	31129.24	0
246193.00	151298.00	94895.00	245574.00	111485.00	88801.00	45288.00	0
274831.00	164761.00	110070.00	305286.00	176743.00	92060.00	36483.00	0
314050.00	178332.00	135718.00	301658.00	140647.00	116008.00	45003.00	2
353651.00	200780.00	152871.00	320939.00	161090.00	117620.00	42229.00	1105
405145.00	248498.00	156647.00	342465.00	141150.00	145405.00	55910.00	0
431402.00	277044.00	154358.00	356290.00	98914.00	160257.00	97119.00	0
493700.00	317213.00	176487.00	434865.00	126987.00	196332.00	111546.00	0
520531.00	325697.00	194834.00	458571.00	99634.00	221424.00	137513.00	259
548394.00	375327.00	173067.00	490904.00	131361.00	258048.00	101495.00	0
654573.00	442180.00	212393.00	600830.00	128229.00	290157.00	182444.00	1
695384.00	452319.00	243065.00	634425.00	196102.00	261621.00	176702.00	2
835000.00	455000.00	380000.00	648659.00	172787.00	322555.00	153317.00	0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام من 1999-2011

Gov_exp: الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية

Curr_gov_exp: الإنفاق الحكومي الجاري بالأسعار الجارية، Inv_gov_exp: الإنفاق الحكومي الاستثماري بالأسعار الجارية

Gov_Rev: الإيرادات الحكومية

Oil_gov_rev: الإيرادات الحكومية النفطية، Tax_gov_rev: الإيرادات الضريبية الحكومية

Other_rev_gov: إيرادات حكومية أخرى، gov_grants: المنح الخارجية للحكومة

الجدول رقم (7) مؤشرات اقتصادية

	Per_cap	M2	Pub	Ex_SYR	CPI	gov_deficit
1999	56544.71	488514	15891	46.30	103.29	5827.00
2000	55430.33	586163	16320	46.30	100.00	-619.00
2001	56156.64	730394	16720	46.30	103.00	30455.00
2002	59119.96	865363	17130	46.30	104.00	-12394.00
2003	58046.10	946756	17550	46.30	109.00	-33817.00
2004	60768.13	1073550	17921	48.50	114.00	-62680.00
2005	63315.67	1200692	18269	52.00	123.00	-75112.00
2006	64918.61	1310694	18717	52.00	135.34	-58835.00
2007	66974.49	1472608	19172	50.00	141.43	-62219.00
2008	68291.39	1656100	19644	46.50	162.85	-57490.00
2009	70600.35	1810734	20125	46.70	167.42	-53744.00
2010	71816.04	2041040	20619	46.50	174.78	-60961.00
2011	67642.77	2049524	21093	-	183.09	-186341.00

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام من 1999-2011

gov_deficit :العجز الحكومي

CPI: مؤشر أسعار المستهلك

Ex_SYR: سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار

Pub : التعداد السكاني

M2: العرض النقدي

Per_cap : حصة الفرد من الناتج المحلي بسعر السوق /بآلاف الليرات السورية

الجدول رقم (8) العمالة في سوريا

العام	العمالة في القطاع العام	العمالة في القطاع الخاص المنظم	العمالة في القطاع غير المنظم	مجموع العمالة	معدل البطالة	نسبة العمالة في القطاع غيير المنظم إلى مجموع العمالة
1999	1177	1786	1537	4500	9.5	34.2
2000	1249	1950.01714	1687.982863	4887	9.5	34.5
2001	1259.444	1695.406	1889.166	4729.864	10.34652	39.9
2002	1166.866	2521.782	1133.114	4820.872	11.69861	23.5
2003	1219.31	1577.151	1678.811	4475.272	12.11139	37.5
2004	1221.93	1404.132	1678.958	4305.02	12.34477	39.0
2005	1260.445	1501.081	1918.128	4679	8.110762	41.0
2006	1355.763	1471.576	2032.609	4860	8.163265	41.8
2007	1380	1543.092	2022.908	4946	8.424366	40.9
2008	1385	1923	1539	4848	10.9151	31.7
2009	1443	1928	1628	4999	8.123507	32.6
2010	1360	2193	1501	5054	8.607595	29.7
2011	1489.42	2052.928	1407	4949.348	12.25494	28.4

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام من 1999-2011

الجدول رقم (9) أهم بنود الإنفاق العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدفاع	5.5	5	4.7	5.6	5.9	5.3	4.1	6.1	4.5	3.5	3.3
الرواتب والاجور	3.9	4.7	5.2	5.6	5.5	5.3	5.5	4.9	4.7	6.1	5.7
السلع والخدمات	1.7	1.8	1.7	1.8	1.5	1.4	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1
مدفوعات الفائدة	0.7	0.7	0.7	0.7	0.9	1.2	1	0.8	0.6	0.6	0.4
الدعم	4.1	3.7	3.3	2.8	2.4	2.3	2.2	2.1	2.6	2.5	2.4
التحويلات	2.3	2.3	2.4	2.2	2.9	2.7	2.1	1.1	1.8	3.3	3.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام من 2000-2010

Abstract

Public Spending is considered one of the most important factors affecting the economic performance. It is the main tool of the government in achieving economic and social objectives, and therefore the efficiency of allocated reflect the positive impact toward providing financial resources which is necessary for economic growth. This study aims to analyze public expenditure policy and determine the nature of the relationship between public spending and both economic growth, and display the most important models and theories that dealt with the economic growth and its determinants.

In order to achieve these goals, the researcher after the presentation of the theoretical framework of the study, conducted an analytical study of the most important economic indicators in Syria during the period (2000-2010), and then the statistical testing to show the impact of public spending policy in economic growth and employment in Syria, using for that a statistical program E-views to reach the results of this test.

This study concluded that public spending, both current and investment on the part the state budget, and demand side (consumption, investment) impact on the growth rate. But there was no impact on employment rates.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Banking and Insurance

Government Expenditure and it's Impacts on Economic Growth in Syria

(2000-2010)

Submitted as a Partial Fulfillments of the Requirements for the Master Degree in Banking and Financial Sciences

Prepared by: Forat Sulieman

Supervised by: Dr.AbdulRazzak Hassany

Damascus 2015